749
211123

قال الشاعر

صلوات بروح انبیا آو بشتاب
که کاین اسم لاینصرفند در اعراب
الا که محمد و شعیب و صالح
نوح و لوط و هود بگفتم در باب

قال الشاعر

اسم فاعل گر بود عامل اندر کلام
باشدش شش شرط حاصل ای غلام
مبتدا موصول موصوف اگر حرف نفی
بعد آن ذوحال و استفهام با تمام

قال الشارح

صلوات بروح انبیا آو بشتاب
بر کاروان امر ایزد شد در اعراب [illegible]

الا که محمد و شعیب و صالح
نوح و لوط و هود که بگفتم در باب

قال الشارح

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق اى كل
حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون
مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فانى
مقام بدء امكان حمده سبحانه يلائم الاستغراق كما يلائم الاستغراق
ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش قوله
لوليه اي للحري بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه
سبحانه وتعالى من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان
الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى ولتعلق الحمد
صريحا بما يشعر بالتعليق وغرابة الاسلوب التي تجلب الطبايع

اليه لكون الجديد لذيذ قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير
ماله من علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى
الرفعة وهو في الشرع عبارة عن الانسان بعثه الله تعالى على
عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرناه في الفقرة السابقة وجه ترك
التصريح باسمه على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله اي
اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او
جمع صحب بسكون اللام الحاء كنهر وانهار او صحب بكسر
الحاء كنمر ونمار وانمار تخفيف صاحب بناء على ما قيل ان
فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتأدبين بادابه الادب نگاه
داشتن حد هر چيزي اي الذين ثبت فيما بينهم التأدب
بادابه والايضاع لصيغة لغنائهم في ذاته صلى الله عليه
واله قاله قوله فهذه اي ما سيتلى عليك قوله فوايد جمع فائدة
يفيد يعني انچه داده وگرفته شود از دانش ومال قوله
مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه

وانما هي الحق الحقي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الخاصة
للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة
تاء للمبالغة ولم يطلق على الله مع انه الجدير بذلك لتوهم
التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض
كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب توجيه الجمع ان للشمس
من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي
مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا
حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب
المغربين والتثنية بناء على مشرقي الذهاب والعود المساق لكن
للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجة قوله تغمده الله
بغفرانه منه قدس سره التغمد الستر يعني ستر الله ما كان فيه
بغفرانه اللايق بجنانه او الناشي من محض فضل من غير سابقة عمل
ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله تعالى بغفرانه و

جعل سامًا له قال في التاج التغمد كناه پوشيدن فلا بد من
التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما
في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه
بكسر الجيم منه قدس سره بحبوحة الدار وسطها وهو من
كل شيء وسطه وخياره يعني جعل الله تعالى خيار جنانه مسكنا
له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف
بسايط كلامه المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما
يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسايط
كلامه كالدرر في الصفاء والغلاء واعلى الثمن يرغب بها الطلبة
قوله في سلك التقرير السلك رشته التقرير قرار دادن
والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط
التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد يلشبه وعيان
والتحرير نقش خط بر كرفتن والمراد الاضافة الكتابة كاضافة
السلك قوله للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامي وكرياب

وهو اولا

ضياء الدين يوسف كضياء البيت سراكانه ضياء برشد
به الى الدين قوله عن موجبات التلهف والتاسف
التلهف دريغ خوردن واندوه كين شدن التاسف دريغ
ودرد خوردن قوله لا لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية
التي يكون باعثة فيكون نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة
الى الباعث المتحرك قوله وما توفيقي التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنده بودن
وخرسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه بوي كار ديه
كذارند والجملة عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف
او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
قوله هضا لنفسه بتخييل اي ترك ذالك الجعل كسرا لنفسه و
ذالك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث حقية لا الله من حيث
اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذالك

الترك

وهو اولا

الترك مخالفتهم فانهم لما يستحسنون جعله جزء فيما يعنون
لبشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال
بالحديث الدير على الالسن وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بالحمد لله فهو اجذم اي اقطع فعل فعم بقوله ولا يلزم
وحاصله ان المامور به التلفظ سواء كان معه التلفظ الكتابة
او لا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبدا بتعريف
الكلمة والكلام وبدا بتقسيمها ايضا لانه من تتمة تعريفهما او
التحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما الى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما سواء ثبت لانفسهما ولاقسامهما من حيث انها اقسامهما
وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو ورد لمن قال موضوعه الكلم
والكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث
عن احدهما راجعا الى الاخر بلا تكلف قوله فمتى لم يعرفا اي
لم يتصورا لم يصح عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها

منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما للتحصيل هو
الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف
كل شيء على تصوره واجيب عن بان ذالك التوقف بالقياس
الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم با
لمعرف قبل التعريف لان لام التعريف يشير الى ما يعلم المخاطب
قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون
سامعه غير مخاطب فاذل التعريف بالقياس اليه يفيد المعرفة
وبالقياس الى المخاطب زيادة في المعرفة قوله وقدم الكلمة على الكون اصل
افرادها آه اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجه جهة
التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى على ان المتقدم بحسب الوجود
الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات
الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان التقدم
بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات
ما عدا الخارجي قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق

ان تجد

ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واشتركا
في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او اشتركا في اكثر الحروف
الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى
بعد هذا الاشتقاق بقوله وقيل وذالك لان التاثير المناسب
لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرهما
بقرع الاسماع ونقل الصور في الاذهان وما يترتب عليهما
من الافعال والانفعال على اي وجه كانت من متبعات
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها
لا تخلوا عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام
في ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله
وهو الجرح الجرح بفتح الميم الجيم خستة كردن قوله وقد عبر
يعني ان ذالك علاقة معتبرة قوله جرحات السنان جمع جراحة
بكسر الجيم خستكي قوله السنان بفتح السين سر نيزه وهما واليه ددلو

توريث قوله جنس اليه ذهب الجمهور لكن لا يستعمل الا فوق
الاثنين قوله صبدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان
جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل
جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله
والكلم الطيب يؤول آه فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض
الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها
ببعض فتاويل كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين قوله واللام للجنس منها هذا الوجه هو المختار لان
المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى
اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد
الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف
ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء
للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من
عدل عن تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الواحدة غير في

مرادة

مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد
في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها
المنتشر وليس التاء نصا للوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين
وكلمات قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم
ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او
نوعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب
بان الكلمة اللغوية اذا اخصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة
التي في كلمة اللغوية وحدة جنسية ولا يلزم من ذلك ان لا يكون
نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمر الى تمرة قوله و
الواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادق فيجوز
ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ
في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم هو التكلم ثم نقل في عرف النحاة
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاان مصدر بمعنى التكلم ثم

ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه

نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة

لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة اوحكما ولعل ارتكاب النقل

فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ

به حقيقة اوحكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب

باسم السبب ومن قبيل تسميه المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر

وليس فيه مونة تعدد النقل قوله اوبعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون

من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل

منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم اوبمعنى التكلم ابتداء اوبواسطة

قوله الى ما يتلفظ به الكلمة التلفظ كفتن والباء للتعدية وليس

فيه دور لان التلفظ متشعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام

والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي قوله اعلم انهم اختلفوا في ان

الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها

وقد اجيب عنه لما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اوظاهر

فتذكر

قوله اوحكما بدخلها قوله الانسان الا قيد به اذ ربما لتصوير

اللفظ من الفم قوله اوحكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يتدارك

الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان اوموضوعا منه قدس سره انما

قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المذكورة المشهورة تنبيها

على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل

وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل قوله قبل ان يستعمل اي

قبل ان يطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح

استعماله اومن قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله اومركبا قيل انما

اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله

واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اي مقولة

هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف

الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله ولم

يوضع له لفظ خاص به فحكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا

فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول ايضا فهو ليس من مقولة
معينة بل يكون تارة واجبا وتارة ممكنا عارضا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على كثير حتى بان بعض
الفضلاء الا ادري من اي مقولة هو

بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو

عارية **قوله** واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد

باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه

وكونه ذا حال عنه الى غير ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ

على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان **قوله** وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ في اللفظ يقتضي هذا التعريف لانها ما

يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه

سبحانه لا يصدق اولان من شانها ان يتلفظ به الانسان او

لانها ما يتلفظ به حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان

مغاير بالتشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكرنا عليها

لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء

فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار

انما يحتاج اليه او اثبت ان كلمات الله تعالى قيام به وهو يخالف

علمه
ما يخالف المحققون او بعض ما فيه في علمه من الكلمات او بما يلفظ به

في غير الانسان **قوله** والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين مسافة

او طريق **قوله** غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف و

لما لم تدخل عليه منه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه

بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا

ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بما

بجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد

الوحدة واما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عند و خارج عنها

عند من قال لفظه واما لما سياتي **قوله** لعدم الاستقاق

مطابقة الخبر للمبتدا مشروط بثلاثة شروط الاشتقاق وما

في حكمه و الاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي

التذكير والتانيث لجمع وقد انتفت ههنا الثلاثة باسرها

قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه

بجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصيته او بعمومه

كهيئة المفردات والمركبات قوله بشيء سواء كان ملحوظا لخصوصية
او لعموصية ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول
لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت
ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف
لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما
وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم
انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان
الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن
ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزءه السلبي وبان التخصيص
بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كان الاوضاع في المشتركات
والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع
الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا
حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار
جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك

الجعل

وفق اولا

بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ولما ذكرنا يعلم الجواب
عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وموضوع له خاصا قوله بحيث
اي حال كونه ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي
من مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض
التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس لغير السمع وفيه تنبيه على
انه لشيء الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والافيكفي ان
يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام
العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد ان يقال هذا الانضمام
مراد ومفهوم من العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت
الدلالة من المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه
قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم
يكن مفهوما فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل
الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته
على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة بمعنى الحرف متى

وماكان وضعه عاما وموضوع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب
عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم
اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه
ولا شبهه في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق
اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله المعنى ولا
ان يقال يعني لا حاجة الى التقييد فان المتبادر من الاطلاق الا
ستعمال في المقاصد والاستعمال في المقاصد لا يكون بدون
الضميمه قوله المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او
تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فتحل فيه معنى المطابقي و
التضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت به حضورك
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء اسم مكان من
مصدر المعلوم او المجهول قوله او مصدر ميمي للمصدر المعلوم
او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر لعلة اليه فيرتفع
مونه النقل قوله او مخفف معني تحقيقا غير قياسي والذي

حتى على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جلب المعنى واستعمال
المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله
فذكر المعنى بعده مبني على تجريد الآخ حتى يكون المراد تخصيص
شيء بدون الشرطية ايضا لا انها قيد مقيس الى الشيء المتروك
فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان
تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وانما
قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله
عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب
من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة و
شيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من
جزئي الوضع على ان ذكر الوضع اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما
من لفظ الا مصوغ فلا فائدة في ذكره الا التعلق به قوله بمعنى
قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل
فقط كما يدل عليه الدليل وذلك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع

قوله ولقيت حروف الهجا، اي يعبد باساميا كالف باتاو
هي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد و
ضع بعض الالفاظ بغير اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي مقام نقض تعريف
الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي
متشخصة من حيث انها متشخصة سواء كانت في انفسها مفردة
او مركبة وذالك لان نقض الاول انما يتم على تلك الحيثية ولا يدخل
للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فانه انما يتم على تراكيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك
اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما
لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه بمعنى حيوان ناطق حال
كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذالك المعنى الا باعتبار
وضعه العلمي وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذالك المعنى
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع آه وذالك لانك اذا عبرت

عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في
صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذالك الشيء موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذالك به لا بسببه واما قال يوهم ان مع
القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما
يونكب قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله
ومعناه ح ما لا يدل جزءه من حيث انه لا يدل جزءه على جزء معناه
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين
وصف للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة
صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه
وكانه التنكير ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه الاحسن لا
عتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع
قوله حيث اتى بصيغة الماضي فاستعير صيغة السبق الزماني
للسبق الرتبي الذهني قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت
لو كان حالا منه لكان اجنبيه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذالك

ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع

عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل
والمفعول به فلئن سلم فذالك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين
ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات اواذا
تغاير تعين المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء في ان الا
فراد دو المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله فانه ح مفعول للفعل واللام
واسطة في كونه مفعولا له ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها
قوله اومن المعنى تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من
غير اشتراط سنذكره لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه
لان صاحب الحال النكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال
مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما
يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله لا لاخراج المركبات فان
المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل مثل رجل ايضا فان لام التعريف
والتنوين من حروف المعاني اتفاقا وتاء التانيث للمتحركة والفاء ايا

وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب
الشيخ الرضي وجماعة الى انها من حروف المعاني وذهب جماعة
الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى
المقصود لا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
الدلالة اليها كما نسبت الطلب الى سين استفعل والمطاوعة
الى نون انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب
معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر
لكل من الجزئين حالة اللام والتنوين فان الحرف الآخر فانه لم يستحق الاعراب
بل الا البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة الواحدة فا
عرب اعرابها ولا يخفى ان هذا في قائمة وبصري وحبلى وحمراء
دون الرجل ورجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب
في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الا
خيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة و
فيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين

في كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلت قد يعتبر وارد الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمات وقال صاحب اللباب ان اعراب آخر محكي كما في تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب غير في الاستثناء في الغير فليس بعبد الله علما الا اعراب واحد قوله ولا يخفى ان الغرض من تدوين علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال الجانب اللفظي والميل لجانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان يراد بها اللفظ او فيما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما ندر من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد به خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت

اللفظة

اللفظة للمرة والمفهوم منه ما يتكلم به دفعة واحدة في جواز الوحدة التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان ... اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنها مثل عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بها مرتين جواز التكلم دفعة ولو كان باعتبار وضع ما الى قوله وبقي مثل قائلة وبصري الى قوله واحدا اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي على اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال على الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار وانما قيد بذلك اذ لو سمع دير من غير حائل لمشاهدته لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله مختصرة يفهم من السكوت ... الاختصار

في معرض بيان الاقسام ويتعلق قوله لانها قيل هذ الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة القسمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات
كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي
اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان
قوله اما من صفتها قيل والتقدير هكذا لان حالها ودلالتها ا و
لانها اما دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية
القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة
ولا القول بان الاول الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي
عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لاحالة الكلام
لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من التالي فلا
ليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير فيخالف ما اقتضاه زيادة
اي وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في
هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر

ولو وضع

ولو وضع هنا لابد له احتيج الى ما ذكره لكن النظر الى المعنى يعني عنه
اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخرج عن خذ شئ قوله من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف استينا ف
لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائل يقول ما الاول وما الثاني فقال
الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية
ولك ان يعطف الاول اولا ثم يجعل جوابا وكذا الحال في قوله الحرف
الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال
حرف الوادي اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل
في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا حجر قوله ان يعتبر
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة
في الفهم عن الكلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب
التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم
كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون مفهوما من كلمة
كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اي سمي اسما

حالكونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذف
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة
الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه
ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي
وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما
وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية
الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو للاعتراض ليشبه من لا تجدير الا
شارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك او بوجهه
وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك الباء للاشعار
ووضع اسم الاشارة موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن وكمال الكشف
واختاره ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق التعظيم بجودته
قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه

قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بل يكفي افادة اختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل
رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة
لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي من في هذا الفن فان
الحد في هذا الفن هو المعرف الجامع المانع في هذا المقام لان المركب
تمامه من مادته الاشتقاق ومادته الاحتمال لا تخفى لزم حد لمقابلة
للرسم قوله ولله دره المنصف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير
عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الكلام للادبي دره اي خيره
لا كثير خيره وفي الملح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا
نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى تعجبوا غيره ان لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امه ربيت
به كاملا في العلم او القدرة او غير ذلك من الصفات الكمالية قوله الكلام
لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به
ثم استعمل في اللغة المصدر جعل كلمته كلاما كما عطى عطاء بمعنى انه

لما يعطي قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزئية قوله اي يكون كل
واحد منهما في ضمنه فان فائدة التنبيه اختصار العطف
كانه قال كله وكله قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذه
التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان ياول بان يقال المتضمن
بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل
الهيئة جزء الكلام ويلزم صريحا ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة
ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله ولا يلزم اتحادها
ايضا اي التركيب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب
الاسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد
قوله والاسناد نسبة احد الكلمتين اي ضم احد الكلمتين او نسبة
مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح
وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الشرطية
الحملية الشرطية قيد للجزء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الا

النحاة

الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتاتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم ولو جعل الرابطة بين الشرط والجزاء كما حققه السيد
يخرج عنه قطعا انه لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد و
الدليل على ان الرابطة بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك و
ان لم يوجد منك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب [المخاطب]
اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت
عليها اي لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرب مجال التخطئة
ونسبت الى القصور في باب الفائدة فلا يدخل فيه اسناد الجملة
الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي
علم مضمونها المخاطب قوله وخرجت المهملات الصرفة اما
مثل السماء فوقنا
المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية
او محكية بها في الواقع الص قوله الثنائية اي غير محكية بها عن
الواقع قوله اعني قائم الاب او ذا قوله في حكم الكلمة المفردة لان
النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

وهو المفرد قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ
موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه
السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي
تحضر بانفسها لا بدوالّ في ذهن السامع عليها ولئن سلّمت فلا حاجة
بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لا
نفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان
قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح
الاخبار عنها ولحوق التنوين لها قلت ان الالفاظ لما صارت
في تاويل الاسم المفرد فثبت احكامه وخواصه او ان الاخبار
عنها ولحوق التنوين لها من خواص الاضافية للاسم بمعنى
انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان الغير موضوعا ومستعملا
فيه واما اذا لم يكن ذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين
له والالفاظ كلها متساوية للاقدام في ذلك مثلا يقول من حرف
جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المصنف في ان

نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب
تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او
جملة قسمية الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او
شرطا فان الكلام هو الجزاء عند ظاهرهم فليس من الشرط والجزاء كلاهما
بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها
لان الاسناد وسيلة لما هو المقصود لذاته قوله ذلك اي
الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التعريف
او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مشوق للكلام ولبعده
ولان قوله لا يتأتى اشارة تقسيم الكلام بعد تعريفه
كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها
والناصح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب
العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لا ستحقاق جزئيه

التقديم قوله اوفي ضمن اسم فلما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى
الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على
الاسم كما في بعض النسخ فضيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل
على الفاعل قوله بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده
قوله اي كلمة دالة لدخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة
على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعله صفة
لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدال
او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول باول بنفسه او في
حد ذاته وعلى الثاني يدل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في
بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف
وان الدلالة الوصفية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة
بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور دلالة
الحرف ولا تصور الا في معناه لاحتياجه تصورا وتعقلا الى غيره
الاحتياج عليه ذلك الوضع السابق على الدلالة وما الوضع لم يثبت حاجة اخرى
قبل مح

بالذات

بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها
الى ضميمة كتقدم المرجع الى ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب
والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة ونحو ذلك وبالجملة يتوقف فهم
المعنى المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم تصورا في الدلالة
كما يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى
باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله
كقولك الدار في نفسها كذا اي الدار الملحوظ في ذاتها او ملحوظة
في ذاتها او يثبت اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج
عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلاني اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض
قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان
ليس مقصوده ضرب في الوضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون

للمعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها
غير قابلة لان ينسب الى الغير بقي مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها
بل المقصود التشبيه بهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى
وان اعتبار قوله كما ان في الخارج موجودا اي كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذالك الموجود في الذهن
قد يكون تابعا في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول
بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه
لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض الخارجي القائم بالجوهر التابع
له صح ان ينسب الى ذالك الامر بلفظ في كما ينسب العرض الى
محله بلفظ في والمعنى المستقبل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه
كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
بمعنى انه غير قائم بغيره قوله والة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد
بالغير هو المتعلق فلا يصلح لشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون
الا ما هو ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله

مستقلا

مستقلا لا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي
الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان ذالك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع
كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد
من ذكر متعلقه لضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله ولا حاجة في
الدلالة عليه من ذكره على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم يعني
ان الذين صادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو
الكلام عن الحشو ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت
وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه لكان قالب الكلمة
كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان هذا المعنى في نفس الكلمة وما يقال
من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقلت وحدها الى
ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا
يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر معناه قوله من حيث
هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس

الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسها لا من
حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوباتهما
وكان معنى غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالسمع قوله لا يمكن
ان يعقل الا بذكر متعلقه اي لا يمكن ان يعقل السامع الا يعقل
متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة لا
يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن
الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان
ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب
الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والا
شارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك
الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات لانه لا يستعمل
الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة
له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل
لانها خصص الابتداء لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واسات الا فراد له

مما يشاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصد الكن
لا يبقى ح معنى حرفيا فقيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء وانه في نفسه باالي عن الالتفات اليه مقصدا قوله
اذا عرفت هذا علمت وعلمته ايضا ان كينونة المعنى في غيره من
المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة
في معنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المتعلق
المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك
امتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يعرف
عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كان في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها
الخ قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
لا يقال لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف
او الاخبار بها مع انها لازمة للظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله
امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك العارض في المدلول

ما يدل عليه لكني او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية
داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها
يعني ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية
وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز
ان يكون مستعملا في مطلق الكلي وان يستفاد الخصوصية
من ضميمة مع ضميمة دالا لصح الاخبار عنه كما يصح الابتداء عن سير البصرة
وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل
المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن
ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل
باعتبار اشتماله على النوعي النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان
يخرجه بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا
انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير
قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او الاحال عنه وهو بعيد قوله المراد
بعدم الاقتران اي المراد بعدم الاقتران المعنى المستقبل ان يكون ذالك

العدم

العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان
ذالك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد ويشكر
علمين لان معانيهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في
الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذالك وضع الفعل ودخل فيه
ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة الثلاثة
في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ الثابت
انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة بحسب الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كانت اقتران
المعنى المستقبل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقبل في
تلك الافعال ليس الا ما يقابله صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول

مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران المعنى
المستقبل بحسب اصل الوضع فيدخل فيه بزيد وبشكر عليين لانهما
بحسب الوضع الاول غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا
اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وصح بكون الحكم
باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا
الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة من الزمان
على ان لا وضع لها بازاء المعنى الانشائية ولما كان الوضع القول بان
لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني
الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك
هذا الطريق فلهذا لم يجب عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر
التي لم لوحظت معه الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي الفحولي الخاص بها بقول
حكمه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت قوله فدخل فيه اسماء الا
فعال التي الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال على لفظها للافعال

رويد

المعاني بدل

صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون
بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله ونحو رويد فانه قد استعمل
مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد او مصدر ارود اي
رفق تصغير تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا
قوله او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكونه ان يكون مصدرا
في الاصل لانه قام دليلا على كونها منقولة الى معاني الالفاظ عن اصل
واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولانها
باخواتها من نحو رويد زيد قوله على وزن فوقاه فاصل هيهات
هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجاجية
يقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعلال فعللة وفعلالا قوله نحو لما
زهيدا اي يقدم وعليك زنيا اي الزم فانه على تقدير اشتراكه
وهو الراجح على ما قيل انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس
قال ومن نحو واحد حيث قدم للاهتمام به او للقصر ومثله كما قال صاحب
الكشاف في قوله نعم ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال

ونحو بدل

يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك قوله مبينها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
التي تجاوز العشرة قال انها يبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعيضية
بقرينة دخولها على الجمع ولو دخلت على مفردة لكانت ابتدائية او بيانية
ليشهد عليك قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم
منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا
يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نم لزوم ذلك ولئن
سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في
جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك
مجاز غير عزيز قوله وخاصة الشيء ما يختص ولا يوجد في غيره تفسير
لما يتضمنه تخلص من عدم السلبي وانا لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد
في غيره اشارة الى المناسبة بين اللغوي والاصطلاحي باختلافه
ولم يحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداه
وهو الجنس والعرض العام ولكن الحكم تخصص لفظهما بالخارج المحمول
بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كان بالمعنى العرفي كما هو الاهم

وجب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزا قوله
فان اعملت او المقدر الذين هو جاز اعمال كل منهما او فيجئ كما في بعض
النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه يتنازع
في ظ واحد كما يدل عليه افراده وتنكيره ايضا قوله مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعلى يستفاد من الضمير المستتر في قوله وقد يكون
رجوعه الى التنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان
العامل نفس الضمير فيكون مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه معنى
فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي و ورود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب
مرجحا كان ينبغي ان يعتبر في جواب الشرط عند اجتماع لا في الشرط و
القسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب
مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة
الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء الصدر قوله لجواز
الاضمار قبل الذكر اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع

الا للبا س وان الله الحي كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر يغني في كونه مرجعا وان لم يكن متحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذالك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه قالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء العمل ما يفسر في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر ولعين من با اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا او تثنية قوله دون الحذف ظرف للاخيرة قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرم القوم بحذف الواو وابا في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول بان المصدر قد ينزل

منزلة

لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدا عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدا الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحمل خلاف الظاهر ليس المراد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا وذالك فيما يصح وضع اسم موضعه قوله ونحو ان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل المناسب لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر قوله اللفظي من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا القرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول فاذا عموم السلب فغير ظاهر وانما الكل النفي لقوله اصلا رداعلى من

نعم ان الحد دبالعوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواته لئلا
ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل
اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في
المعنى وذلك الظاهر ايضم المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ان الحرف الزائد كالمعدوم
وان الحد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف
على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني
على توهم ان اسمها كان مبتدا ولا يجاب بان ان لا يغير معنى الجملة فكان كالحروف
الزائدة فائدتها التوكيد اما او لا فلانه لو لحكم اسمها على حاله الا المبتدا واما ثانيا النفس
فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بانه ليس على محل اسم لا بل على المجموع
المركب من لا واسمها لان الفضيلة انما هي معدولة الموضوع قوله فانه في
المبتدا قد اشار به الى ان المبتدا مشترك معنوي لان اللفظ المبتدا مشترك
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قوله
او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو بعد الجمع لمباينات

ان

مثل له الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي
فبانها من باب تقديم العامل الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف
في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف لو كان كذلك
لزم ان يكون التعدي في مثل ضربت واكرمت زيد من لا امثلة قوله
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفاعل
في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يجاب عن البواقي اما
مثل ما ضرب واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى ومن ثم لم يرتب قوم
مفهومهم واما عن اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور فانه
في موضع المفعول للزوم الجار وكون فعله صورة ما يلزم استتار فاعله
واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل
غير محذوف فسد جزاه مسد الكل قوله خلافا للكسائي واصله يخالف
قول الامام قول الكسائي خلافا قوله وجاء الجملة اعتراضية ذكرت لبيان
الفراء قوله وذي عند تشريك الرافعين فيلزم توارد العاملين على معمول
واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات

الحقيقية عندهم قوله وسر واية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ
الرضي الرواية الصحيحة عنه بخلاف ما في المتن وهي ما ذكره فلابد
من ذلك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اعمال الفاعل
في الاول لاتصاله به ويكون معنى جوازه به اتصال الفاعل بالفعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بالفصل عنه او بان يقول اعمال الثاني
فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في
طلب الفاعل فانه يشترك قوله ان استغنى عنه شرط استغنى
عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت لانه مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء المفعول الواحد
واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كل منها
في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى لا يحسبن بالياء الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة

للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا
مع ان امتناع قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا
لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا و
الخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار
على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه
المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا
وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول فتأويل
المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال
الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله
تعالى فان كانت وقبيله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني
وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وفي التفريع بحيث للفرق
البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور النزاع المبني
على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به قوله ولما استدل

الكوفيين لا انقابل لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل كلامه على المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة المعيشة زندكاني
واخيه بوي زندكاني كنند والمراد هو هذا قوله وقول امرء القيس صرح
باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني
بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كل من كفاني اه ان قلت هذا اذا
كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد
الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام التاكيد دون التاسيس
مع ان واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي
مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي البليغ فيكون اخص من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا
لان الكفاية تحتاج الى لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم
السعي وجعل نقيض الشرط جزاءه قوله وثبوت طلب الثاني لكل منهما

اما منافاته لعدم السعي فلا فرض ان المراد من السعي الطلب واما
منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي
ان يكون ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى
قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي
قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد
المؤثل ولو سلم فنقول لصحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل
او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما
قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم ان طلب مجدا ما في بعض الا
زمنة الماضية اذ من شان الفياض عدم الانكباب على طلب ما
يغني فدفعه بقوله ولكنما السعي اه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول
بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتي وهو معتد بالوصل فالمناسب
تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل
لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قوله كل معمول فيه ان

المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا تصح لفظة كل فلعله اقحم
للاشعار بالطرد قوله حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي
فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور
لا محذوف قوله واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد
الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة الواقعة صفة عن الضمير
قال الى فعل الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر اوصافه
واراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الجاعل ونحوها
قوله ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا
كان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث
من باب اعلمت لان الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه
موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه
لشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا الى ذلك الامر قوله والمفعول
له والمفعول معه كذلك كانه لم يكتف بعطف المفرد على المفرد تقدم
مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث

اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك
لوضوح الدليل فيكون فيه نوع مبالغة في رد من جوز قيامها
مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس فيه مشعر
بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان
لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول انما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز
ان يناقش لجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع
مقام الفاعل لكونه جواب لم ثم ولا يصح السؤال بلم تمام الحكم ثم اعترض
بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والقول بان المنصوب
جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا
عن سؤال نشا من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان
معمولا لمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه
مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلية فاذا قيل
لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قوله تعين خلافا

للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا
لا بالقراءة الشاذة في قوله تع لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة
ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة كذلك
نجي المؤمنين على اسناد المصدر قوله لشدة تشبيهه بالفاعل
قبل بنا الفعل المجهول وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا
او لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار
الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز
فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان المتكلم مع امكان التكلم بالمجاز
فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز
العقلي مع وجودها قوله ان قلت باي علاقة تنسب الى الزمان
والمكان والمصدر والمفعول قلنا النسبة الى الاخير ظ واما النسبة
الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو
محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها
نوع تاثير حتى يعرفانها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر

فلانه

فلانه اثر الفعل وذالك لان قولك سير بزيد سير شديد في قوة
فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية
الى ساير المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور
مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ليست الا الى المفعول
من حيث حرف الجر فمعنى ضرب في الدار مضروب فيها لا
انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة واما في بلا واسطة
المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة
ربط حقيقي لا مجازي بقي هنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي
ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد
يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان النسبة الى ساير
المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول
الواسطة عليها ولم اجد في ذالك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه و
الفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها وليعلم

لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما
فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سند ذكره قوله شبيهة
بالمفاعيل بلا واسطة انما قيد بذلك لان الظرف وان كان معه
في مفعول فيه عند المصنف فلا يطرح القول بالتشبيه قوله وان لم يكن فالجميع
سواء قيل لو قال البواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء
في جوازه وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان
حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به واما المجهول حالها
على تقدير عدمه فالغرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك
مع انه افاد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست
سواء افاد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وا قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول
به قلنا صورة الجار لما كانت منافية لحالة اعني الرفع متعينة ان يكون

في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل ولا يخفى ان هذا القيد مما يتسابق اليه الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون للترتيب الجزء على
قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان
هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعطيت اولى من ثانيه
لا انه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله واما عند عدم
ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم مفعول الثاني في مركزه
قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول
ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى
بان تقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا
ما يقع تحرزا عن خوف اللبس قوله ومنها المبتدا عطف على قوله فمنها
الفاعل قوله او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض
ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله

على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون الاخير
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا لصار اليه
للضرورة ولهذا لم يكن قائم في زيد قائم ابوه مبتدا لاحتمال ان
يكون خبر الزيد وليس لهذا القسم من المبتدا خبر له لانه مع مرفوعه
كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلف كثير من النحاة قوله واشترا كهما في العامل المعنوي وهو ههنا
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او
اسناد شيء اليه قوله هو قيل الى بعنوان الفصل الدالة على الحصر هنا
دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف
للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة
صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون
ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة الفعل
يفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم فهي لتاكيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها

الاول

وهو اولا

واطباق الشارح عليه ويؤيد الحد لكان على المذكورات منها
من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدا وارادة المشتق
قوله دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر
من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف للاسم
بها ولا تقربها قوله اي لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام
الابتداء وكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي والذهني
والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا
للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه
لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس
الا بعض الاسماء قوله في مثل ما في جواب حميري قال ام امبر صيام في
امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض الاسماء ولجواز
ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره
اي في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على
الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير

ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه متوافق النقيضان في الدال
وليوافق دليلاها قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها
مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها
قوله الى انها ال كهل وايضا ولم يكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة و
فيه ان عذره قد سبق قوله الا انها الهمزة بضعفه شيوع حذفه في
الوصل والعلامة لا تحذف قوله لتعيين معنى بحث هنا بعض الا
فاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام
الداخلة على اللفظ الذي اريد معناه هي لتعيين المعنى المستقبل ومحصورة
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعين فيه
فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله
بل تدخل عليه اللفظ ايضا بقرينة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناها
الحقيقي يلزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناها المجازي
وليس كذلك ولو اريد بها دلالة على تعيين ضمنه لزم جواز دخول
اللام على الفعل المجرد عن الزمان والتنبيه دخولا قياسيا اللهم الا ان يقم
ان هذا

ان هذا التقليل وان اقتضى دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة
التي اقتضاها وصفه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصحح او يقال لا
يصح تجريد الفعل عن التنبيه قوله وكذلك سائر الخواص لعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية
لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد
فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه
الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف
والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص
اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه و
التعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة
في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد
بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظا و
محلا ولو اريد بالجر مصدر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وفيه

التنوين واما قدم الجر على التنوين مع انه بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعتا في كلمة واحدة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود اما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما التقديم الثلاثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاشيا اختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ونقيض الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي واما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانها لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة بانها منصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص بالاضافة المعنوية وذالك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شي وثانيهما ان يزيد على الاسم بان

ای الفاعل والمفعول

يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشي مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخلاء الحكم عن الفائدة ولوجه ذالك ان الخاص قد يذكر ويراد به الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه نقل الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخص من ان يقال كون الشي مسندا اليه وان لا يتعرض فيه بما لا دخل له في الاختصاص وهو الشي او ان الحكم المتعلق بالابتداء بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في غلامة الرجل لحية ان معناه غلامة الرجل لحية واللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا تقول هنا ان معناه من خواص الاسناد الى شي وذالك الشي هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذالك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع الضمير الى الشي المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل اه يعني ان العرب لاحظ معنى الفعل منساقا الى امر ينطابه لا على خلاف معنى الاسم

فانه لاحظه لا على وجه مضاف الى شيء او مضاف اليه
شيء فلذا كان صالحا للتقابل قوله من التعريف والتخصيص المراد
من التخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة
فلا تقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان يقال ضرب يوم مريدا
به نفس الطبيعة ولا شبهة ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى
ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان
قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم
يوجد الا في الاسم قلنا المعنى سواء كان في قالب المصدر او الفعل
صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه
بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح
ذلك لم يصح النقض الاتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس
الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف ذلك بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه ولما احسن الوجه فيحمل عليه
طرداً للباب قوله وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا اي بمعنى نعت

للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعل في مقابلة كون الشيء
مضافا اليه اذ لا دليل على تقديرا اليه هنا او العطف على الاسناد
بعيد ولقوله قدس سره فاضافة لا بتقدير حرف الجر مطلقا ولان
المص رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال فالاضافة
كذلك تعني من الخواص الا انه لم يرد الاضافة مطلقا فان اسماء
الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف اداة او الجميع لانه
انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر ان قلت كيف يصح ارادة
الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة
متقلبة تارة الى الطرف وتارة الى آخر فلعله يدعي انها يجوز ان
يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوع
لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه
وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة
اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى ان الاول كما نقلنا وذهب
بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو

اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في
قولك اتيتك زمن الحجاج الامير وهي المضاف اليها واما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله
قد يقال هذا بتاويل ينبغي ان يكون هذا القول عجيبا لئلا يخالف السابق
من اختصاص فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم
مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما
سياتي المضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى الفعل كما ذكرنا عين
الاضافة اليه كما ياتي عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
على ان المضاف هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد اما انا فلا احمل صحة هذا المثال
ومجيء مثله في كلامهم قوله وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار
او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر من الا
عراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب

الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اختلاف الصيغة من مجان ان يكون
اسم مكان لا مصدر حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبني من البناء
المقصود فيه القرار وعلم التعبير وذلك لانه شبهة صوغ
في قالب هيئة يتعبر بالبناء قوله فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح
لدخول الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر
المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد
القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب و
ذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام
ويندفع به ما يقال انه من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
على المبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشيء لا يشبه
ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله مركبا
يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم صح للتحقق
قال لفظ غلام في غلام زيد مركب مع غير تركيب اضافي مع ا
وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقسام
ثلاثة تشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة

المنفيه هي المشابهة الموجبة للبنا، وهذه المشابهة منفية
عنه والا لزم الدور ولزم ايضا ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا
بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم
الى غيره ويستعمل مع وعلى المجموع المضمين ويستعمل من فالمركب
بمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقول (احد)
الخفش زوج والمجموع عصا واعترض عليه بان المتبادر من المركب (هو)
المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر
صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل
[illegible]
مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنويا وبعض الشراح بتركيبه
مع عامله انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قوله الذي لم يشبه اي (العامل)
(الاشتباه بدل) لم يناسب في المناسبة المشابهة الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة
التي هي اعم منه لان المصنف فسره بذالك وذالك لان مانع الاعراب
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المنهي ما ناسب قوله مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف

(الجهالة)

(جهالتزبيل)
الجهالة كما يلزم فيه اذا فسر المشابهة بالمناسبة التي لها قوة ولم
يبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اي المبني الذي
هو الاصل في البنا لم يفسر بما اصله في البنا، لانه بهذا المعنى لا ينحصر في
الثلاثة لان اصل جميع الافعال البنا، وانما الاعراب فيها لعارض المشابهة
للاسم بالاسم ولانه فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذالك يجب الاصالة دون العروض و
المتبادر مما اصله البنا، ان اصله ان يبنى سوا، بني كما هو اصله
او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي آه على زعم المصنف وزاد
بعضهم الجملة من هي الجملة قوله فاعتبر العلامة يعني ان العلامة
اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سوا، وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف
به ان ادمع القابلية وجود الاسباب التي بها يتحقق الاسم لان يعطي بل
الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني
الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذالك من لفظ المعرب ووجود

الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة العربية ذالك ولم يعرفوا انه
من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذالك اي معرفة
تتبع والسماع منهم مستغن عن يعلم باجمع المدون ورتبه بخلاف
من لم يتتبع اصلا او يتتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون
وذالك التعلم ان كان مع الدليل فذالك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من
معرفة المعرب اشار به الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد
في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم
المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره
باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره
باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقول زيد في قام
مركب مع شيء معرب اي لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره
باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف

الجمهور

دعوا ولا

الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا او ضمنه وذالك لانك اذا قلت زيد
في المثال المذكور معرب اي مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل
معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف
العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة
متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد
اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او
ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ليعرف انه معرب
مما اختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله حاصل بمعرفة
هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريفه مفهوم
به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل
تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم
الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التعريف فان الحكم بنفس
مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل

وهنا ظاهر لا سترة فيه عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل المقصود مع بقاء الذات
فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله وصفه اي حاله شبهه بالو
لا صفة حقيقة لان الحركة لا يقوم بالحرف بل القوم بما يقوم به الحرف لكنها
تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان فاعلا صفة
لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما
بلسه الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف صوتهما ومبني
باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد قوله وانما خصصنا اختلافها بكونها في العمل كما يبنى عنه
العنوان قوله اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف
آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في
او تقديره وبتقدير صفته كما في عصى وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط
كما في حبلى وغلامي فان آخرها لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الاعراب العرض
والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف آخره لفظا او تقديرا

اي اختلافا

اي اختلافا فاصفوا الى الصورة او الى التقدير على ما مر والظاهر انه قيل
اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ
مجاز باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا
او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت اللفظ العوامل ملفوظة
او مقدرة لان العوامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلائم القول الآتي التقدير واللفظي في ضبط اعراب الاسماء
وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رايت
احمد ومررت باحمد ورايت حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا حركة
مسلمين ومررت بمسلمين اي ما لولها بين الصورتين فاذن ظهر شموله
للمثنى والجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على
المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاعراب في
آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب مع عامله ابتداء ان قلت التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يحقق مع عاملان معنويان فيحقق الاختلاف

حكم ٢

العوامل كما مر اختلافها في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد
باختلاف وذالك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس
الا الرفع قوله قلت هذا آخر حاصله ان حكم النحي لا يلزم ان يكون
لازما له ان قلت يجوز ان يقيد اله الاختلاف بالعوامل باحد الا
زمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل يقيده بالظرف لازما
له قلنا فيصرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع ان بعد ذالك التقيد
ايضا غير لازم لجواز ان يحقق المعرب لم يحقق معه عامل في شي من
الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر
فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى
يشمل الاختلاف الذي مبدءه حالة البناء وباختلاف الثاني الوجود
وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام
الداخلة على الجميع قد يبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذالك كله قوله غاية
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة اي خواص الاضافية فيه
بالقياس الى المبني واما فيما بذالك لوجوده في المضارع ولذالك قال ههنا

حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة
مبني على ان يحقق في الصورة المفروضة عوامل في شي من الازمنة
اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب
لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة
عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او سيذكره في ضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قوله اختلف آخره به اعترض عليه
بان التعريف غير جامع لان نحو يفعلان ويفعلون ليس في الآخر
اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين في المفرد
ويعلم مرادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت في بعض الاوقات
جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر
وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الآخر ولما
قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذالك في
المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا
او صفتا اما اختلاف الآخر الى تحوله ذاتا فكما يحول واوابوك الى الف

اباك واما تحول لصفة فكما تحول حمنة زيد الى فخذ قوله لا يرد
العامل والمقتضى وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية
لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى
ان يسند اخراجهما الى التشبيه القرينة المفهومة من الباء الجارة
والباء ما الموصوله على عمومها انتهى كلامه انما قال فالاولى ولم يقل
فالصواب لجواز ان تجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج
العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة
يؤثره بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي
فلان آلة الشيء فسبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا
يخفى ان قوله ليدل آه لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن
المصنف لم يجعل من تمام الحد قوله خرجا بالتشبيه آه ان قيل ينتقض
التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا
ليس للعلة التامة سبب اجزائها واجزائها مركبة من قريب والبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب ليصح النقض به لا يقال لو

كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب ابتداء لانا نقول سبب القريب للشيء سبب انعقد علامة
العلية بينه وبين ذالك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي
استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل
ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل من التعريفات الزمان فلا
فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس
عبارة من التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام
الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف
المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد
التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كياء التثنية
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف ويفهم من العبارة
فان المتبادر من مرجع الضمير في قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف بطرفيه
بعد كونه معربا قوله خرج نحو حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب

الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من التاء والالف

ويا النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة يرجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان اكتفي عن ذلك

خرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على

المعاني جمع معنى بمعنى ما يقابل الشيء يقوم بالشيء ويقابله العين قوله

واللام في ليدل اه معطوف على اسم ان وخبرها يعني وضع الاعراب لاجل اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني وتتضح به المعاني

في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك

للاعتبار بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضع لا قصدا ولا تبعا

قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان

الاعراب هو المعاني الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما

به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان

نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك

ان اختلاف المعاني المدلول عليه المعتورة عليه لما كان مستندا الى

الاعراب من اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت

هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا

في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان

يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره

فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا و

يمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الا

الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف

قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف

الا يرى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق

البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا

وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا

فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف

اي البقاء على حاله واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب لتغيير بل
يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء، وليس
الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق على الحركات
والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجملة وذلك كان في جعلهما متقابلين **قوله**
يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة كون الاسم عمدة و
فضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته **قوله** المعتورة على صيغة
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى
ان الاسماء ياخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني
بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والو
الذي به اقتضاء الاعراب وهو كون احدها طاريا ابدا لا كون احدها
مطردا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك
الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في نفس الكلمة قد جرى
بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرد عليه و

ومن ثم احتاج المجاز الى القرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم
ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في
التصغير والتكسير وقد يختلف له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة
كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما
للكلمة وان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منه
ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للجنس بغيره وان كان
الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللايق ما يجعله ان يطلب
له اخف علامة يمكن لازمة ومثل هذا المعنى لما يكون في الاسم جعلت
علامته البعض حرف المد التي هي اخف الحروف وجعل في بعض الا
سماء حرف المد التي لم يختلت ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله**
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء فان اعتدا الثاني متعول ومستعمل
عليه ومثله الطرآن **قوله** يقال اعتوروا الشيء اي اعتوار دست
بدست كردن چيزي را و التعاور والتعور مثله وقد جعل ههنا
التي ليست بكلم زمن

مستعار لمتعلق المعاني بالاسما، على سبيل المنادبة او مجازا
مرسلا عن التنادب قوله وانما جعل الاعراب في اخر الاسم اي
جعل الاعراب هو الاصل حالا في الاخر او جعل مطلق الاعراب
في الاخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في
ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر لا انفا
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول اذا
تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الا
مكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفة
الجمع على صفة المسمى والمدلول وذلك بنا على ان الفاعلية ومقابليها صفات
للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة
فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله فا
لا ناسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان
الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر
فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لانجاب بان المراد بيان حال الا

الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا
الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها مانعة للحرف لانا نقول
تاخرها الذاتي لها انما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب
بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ
الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة وان تعد الحرف لكنها
من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف
مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر الدال بقدر الامكان او
التاخر على عدد الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن
الكل قوله ثلاثة اشار به ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد بسبح
الحمل على قوله احوال له انواع فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك
البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء الثلاثة اي اعلام الحركات
الثلث يسمى فتحة وضمة وكسرة سواء كانت ثنائية او غير ثنائية
وسواء كانت اعرابية او غير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا

عاص ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو ... الاتيان بعده ... الياء وفتحه الاتيان بعده ... الالف ... شي من صفات الاعراب ... والسكون ... الاصوات لكنك ... لا تحمل الاصوات ... بلا فصل ببعض الحروف ...

يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية
ولا تختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتح والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت
الحركات بتلك الاسامي لحصول الاول بضم الشفتين ويتبعه رفعهما
عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان
ساقطا فنصبت اي اقيم بفتحه ايه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل
وخفضه وهو كسر الشي اذ المكسورة يسقط ويهوي الى اسفل ثم الجزم
بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى
واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها
مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابيه على قلة
بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم
عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعله المشابهة بالفضلة
ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق فالقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية

ويكونان

ويكونان فيما اشبههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم
الرفع والنصب احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واسند الحصاله المنسوبة
الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه
الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا
كان الاسم فضلة قوله اي علامة كون الشي مضافا اليه بقرينة المقابلة
للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشي مضافا وانما لم يقل حقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف واما نحو بحسبك زيد فلما كان
الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان الجر ابدا كالجار فكانه ليس علامة
قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الخبر
الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة
او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب
ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فناسب العمدة قوله فاعطي
الثقيل للقليل او جعل لا للقليل للتعادل ولذا جعل القليل للكثير الخفيف
والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف

الفاعل والمفعول

قوله ولما لم يبق آه اذا احتج للاضافة علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة الحرف فاراد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف
اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة الى ما هي الفعل وليس عمدة واما انه
بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت
العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذالك اعتبر عليهما اما عمل الحرف فظ
ظاهر واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ونظيره
المجرور نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدها فيما يضيف اليه الاسم الا
بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني
في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان
غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما
كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان
الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يردا عملهما فيبقى ما بعدهما منصوبا
كل ذالك مما استفيد به من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه ما لا

حتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه وتعريفه
مراد في تعريفه وانما اضرب عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف
والاعراب سبب قريب له واما الاستيفا بذكرها بعلل الاربعة التي
هي مقاصد هذا الفن كما قالوا فالمعرب مادة والاعراب صورة والدلالة
على المعاني غاية وا لعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظ اما تاخيره عن
الغاية فلانها مذكورة تبعا لا لسياق بيان الصورة اليها ولانها مقصودة
بالذات والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم
كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او لشبه التام
التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى
حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم تقديم الجار
والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا ما مدخل له في التعريف ان قلت التعريف
غير مانع لصدقه على كل واحد من الاسناد وقام به المقتضي والمركب منهما
وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة اي ما هو

الظاهر انه سبب عاملا الاخير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالته لفظا او تقديرا رمز

اله التأثير المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه
مؤثرا لا يقال فتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما بعده
آله فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف
عن تعريف التعريف المشهور للمعرب لان العامل مأخوذ من في تعريفهم
لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع و
لا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما
عن الاعتراض الاول لانه نص في الاله اعلم ان العامل قد يقال انه آلة
وقد يقال انه علامة لما يحدث المتكلم في اللفظ وتتفرع عليه ما قال الرضي ان
رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الآلة مقدمة لذات على ما هو
آلة ومن حق المتقدم بالذات ان تقدم لفظا ليوافق الوضع الطبع اما
على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هو علامة
له لتعرف اولا ثم يعرف ما هو علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا
ما قال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب
فحق التقدم عليه لا على المعرب ولانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون

تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمنع انعقاد علاقة
العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كل منهما عامل في الآخر ولا
لزم ان يكون كل منهما عاملا في الآخر التقدم على الآخر بجهتين حق
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر
نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمن
معنى ان وافادة معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع
الفعل عليه معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفين قوله اي
يحصل في المقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لا اشتقاق
من القيام الذي هو قيام العرض بمحاله وذلك لان المعنى المقتضي ليس
قائما بالعامل قوله اي معنى ما من معان معتورة وانما قيد المعنى به لان
اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل بحسب اعتبار كونه من المعاني
المعتورة كما ذكرنا قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الا
سناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي فيه
لان له استدعاء التعلق قال الكوفيه مجموع الفعل والفاعل عامل

في المفعول لانه صار فضلة مجموعهما قوله وفي مررت بزيد
البا عامل اي في لفظه وليا في محله فالعامل هو الفعل ومحله الجر
هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام
زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال الحرف الجر مقدرا
لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف منهم نح
صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص
من المضاف اليه واليه قال الشيخ الرضي قوله فالمفرد لما ذكر
الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الا
قسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى
بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور
يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف
وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ال
قيل لا بد من تقييد بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع
لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة في

ما حكم عليه بنا على ان القضية مهملة وان اسماء الستة وبعض
ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
لجميع الافراد لا شموله في جميع الافراد في جميع الاحوال لان
مقام الضبط يا باه مع ذكر المنصرف صح لاخراج غير المنصرف
الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف
مطلقا كما هو الظاهر بل بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد
وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولم يصرح بقيد الانصراف ههنا
احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
لا يكاد ويحصى في عدد فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط
في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء
اذ ليس الاعتناء في حالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار
في العبارة مطلوب له جدا قوله والجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل
فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم

الفصل بين الصفة وموصوفها بالليس صفة له وهو المهمل الكسر
او التوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين
المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب
لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى ساءت
مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد
فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون
ولا تاء والف ليظهر خروج مثل سنون وضاربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا للفلك فيه قوله احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
لخفتها ولانها العارض للحروف وفيه انها ليست العارضة لها الا
نوعها ولو سلم فذلك تقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة
قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم اذا كان مجرورا
اجاز المصنف واشتهر ذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها
البا ونصبا عطفا على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة

عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك
ان تقدر الاعراب في نظم الكلام لان ملاحظته كافية وكونه علامة
ولك ايضا ان يجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل الجر
على الحالية المصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا
القياس نصبا وجرا انتهى فاشارة بقوله على معنى ملاحظة الاعراب
سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا
وجرا على التقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت
تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قوله جمع
المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب
لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر
خلافا للاصل من جمع المؤنث السالم حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين

بخلاف ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين
لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
للجزء الثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما
قال الشارح قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع صفة للجمع
لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي
سلم عن التغيير اذ لا يجوز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي
اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد
فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنه
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مونثا او مذكرا
كمجلات جمع مجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب
الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه ولا يخفى ان تفسيره بما
ذكر سواء كان بحسب العرف او عموم المجاز كما يدخل مثل سجلات
يخرج نحو شبين كما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير المضاف وهو
صفة او معطوف وهو ما على ما حققه لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف
قال

قال غير المنصرف بالعلمية والعجمة اي اذا خلى كان كذلك قوله فاعل
هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري
حكم على شخص معين ويراد به الحكم على نوعه في اصله ان الاسماء الستة
حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان
يؤول ابوك اه بالصفة له اي اشتهرت بها وهي كون الاسماء الستة
وفيه ما فيه من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه الا قوله بالواو
رفعا اه لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف
المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل
وهو التقدير مع المغني عنه قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها
وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه لم يتحرك
عليه ولانه وجوبا ليتم وزن لفعل فاعل وحرف العلة المجعول اعرابا
يجب سكونه ليشابه الحركة قوله مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث
اخر قوله مضافة عن قوله بالواو اه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا

من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة
محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
ولذا قدمها اخر اولان الجار تفسير النظم لنكتة كالعناية اوحسن
الموقع اوموافقة الاسلوب السابق الى غير ذالك ولا يخفى ان قوله
مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام
او المقدر في نظم الكلام **قوله** ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكورة غير معتبرة والقصد
الى نفي الاضافة الى يا المتكلم فقط في غاية الخفا فاحتيج الى التصريح
به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة
الواحد كذا الخ **قوله** لئلا يكون بينهما وبين الآحاد ولان الحروف وان
كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات
الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف لحركتين او اكثر فكرهوا
ان يسند المثنى والمجموع مع كونهما فرعي المفرد بالاعراب الاقوى
قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ للاخ

دون غيره ليطرد الك التعدد خصوصا ذالك بحال الاضافة **قوله**
ولوجود حرف صالح فاستغنوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية
مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة
قبل نسبتها فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو
في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في اربعة
الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والياء في النصب والجر
علم الفضلة والمضاف مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو و
الياء والالف مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين
لان دليل الاعراب لا يكون في الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل
منه كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا ينبغي نحو وقول على حرف قيام
البدل مقام المبدل واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب
في الكلمة بعرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي

التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني
قوله وهو كلا وكلتا ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع
الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى
المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو ولا بد في
له من التاء صيغة في المؤنث ولم يبدل التاء من اليه الا في اثنين قال السيرافي
بدل من التاء لسماع الامالة ولا يلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ وذلك لا ولا يلو بدل
ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابا كاللام في كلا ولما جيء بالف التانيث بعد التانيث
لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه
لكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت
هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف ولانها تتغير
الاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح
من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال الفا

ليست

ليست للتانيث لان تاء التانيث وسطا وجب ان يكون ما اضيف
اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما و
لا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا
اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي
هو الفرع قيل انما لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المعنى المعرب نحو جاءني كلاهما واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قوله واثنان قال الشيخ الرضي
وكان عليه ان يذكر ايضا مذروين وان اذا لم يستعمل مفرده فان زعم
انه ثابت في التقدير كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان
وذلك لان معنى ثنا، ولو استعمل طرف الحبل ولبرق الطرف الوا
معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى
المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل
واحد من طرفيه قوله وهو الوجه ذو ولا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب

الحكاية الفعلية كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما كذلك لم يدخل بعد النقل

ان يكون مفردة من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها
فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث
السالم ملحقا به واما ذو وهو جمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته وانما
قدم الواو على عشرين لانه جمع ولابد له على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لعلة عدد المثنى والواو
لثقله ولكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا
وضربوا وانتما وانتم وهما وهم او كما وكم قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية
الجر ولان كل من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعراب واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي
الرفع ولم يبق حروف اللين وهي الياء اولى بالقيام مقام الحركة الا
الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع اولهما فقلبت الف المثنى وواو الجمع
في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك ضمة ماقبل الياء

في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة مع عدم استثقالها واما الضم
قبل ياء الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت
والتباس الرفع ولغيره وبطلان البغي لو قلبت الياء بضمة ماقبلها
واذا امع ان يغير الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر
النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل في تحريك الساكن اذا
اضطر اليه ان يكسر وفتح الجمع للفرق تحصل الاعتدال في المثنى لخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما
فطارية الاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما بما سبق اي في ضمن
ماسبق من تقسيم الاختلاف اي اختلافه لفظا او تقديرا وانما قال
ذلك ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده
كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري
بيان لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الجزء
اشار اليه اولا والا لكان المناسب تأخيره عن اللفظي لان من حق

من حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى
ما ليست مصدرية كما قيل وذالك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام
ان لم يقدر الوقت والا لزوم تقدير التعذر او الاستقرار في
مثله ولفوات الملائمة من بيان محال الاعراب ولان في قوله
ما للفظي فيما عداه ليست لمعنى اللام والا لكان الاعراب اللفظي معناه ان ح
لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده الذي
تعذر الاعراب منه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى
الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير حضا رعوعا مستترا في الفعل
قوله الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله
الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة عن الحركة
مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص
المنع بالالف لتخفيفه في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا

لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء الالف هذا القسم وظهور مقابلة
مثل ما لاول وترك الثاني قوله كعصا وغلامي خبر محذوف للمبتدا
والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة
مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت
الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا وغلامي من قوله
ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول
الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من
الكلام من بيان التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذالك المحذوف والمعنى
كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال
من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف
لذالك العامل قوله فان الالف ما دامت الفا قوله كما في الاسم المعرب با
لم يقل وكما في المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم
ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب

منه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى باب غلامي صبي
لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلامي معرب ولان
الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر انشاء الله
تعالى قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما
يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة
اليها متقدمة على العامل فهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فاذهب
اليه اه تفريع على المقدمة الاستثنائية التي يفهم من قوله لما لا على
الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها
على العامل المتقدم على العامل المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاعراب ولحق العروض
الثانية قلنا لا وجه لزواله لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على
ما كان وان العناية لكسرة الملائمة اكثر خصوصا اذ لم يفت جانب
الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة
ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه

يلزم

يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل
توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين
واحد المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه دون
صور في التثنية والجمع لان حمل علامتها على الاعراب مستند الى
العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند
الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالتي الرفع والنصب
والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى
كاستثقال قاض وقت مرفوعية ومجروريته او وقت رفع العامل
او جره له ولك ان تجعل مصدرا اي الى استثقال رفع وجر او حالا
مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا
الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لا
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك مخصوص
لضعف الياء والحركتين مع تحرك ما قبلها محركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
لم يستعمل الحركتان كظبي وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله قاضي

[illegible]

مرفوعا او منصوبا الا على قوله قام اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل
على تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به
كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا
الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات بل
يراد المذكورات واخرى بها لهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها فان اصله
مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد
الاعلال متعذر وبعده قبله مستثقل كما في عصا لكن للوقف
التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من
الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله توجب تقديرها بخلاف
عصا فان تقديرها اعرابه بالحركة وثقله ابدال الحرف لا الاسكان
وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك
امتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما
جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا من الفتحة لان الزائل في الا
علال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان

لفظي

بتقدير ح

لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع المؤنث السالم فانها غير ثابتة تقديرا
قوله فان الياء المدغمة ياء باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف
ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى
قراءة
المقيمي الصلوة على تقدير النصب وانما لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض بنقض
القاعدة بمصطفوا القوم ولعله وانما لم يعده المصنف لانه بصدد بيان
اعراب اللفظي والتقديري والثابت في الاسم في ذاته لا باعتبار عارض
ولان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة
ان قلت فلم لم يعد في معرب اعرابه ينبغي ان يكون تقديريا في الرفع كما
في مسلمي فلما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه
بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى قوله اخواته والى اللغة فيه
هي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي يحكى في لغة
الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه
وجوبا لا استثقالا لمحله بحركة الحكاية وكذا في المبني المحكي اذا اجوز الحكاية

فيه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان اه
اعلم ان المنصرف ما لا يكون كذالك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف
المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الذي
الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه
الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذالك لاستلزامه
توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار
المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف
المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف
به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او
لاتصافه زيادة تمكن ولهذا يقال له الامكن ولما عري مقابله عن
تلك الزيادة سمي بغير المنصرف اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا
موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير
المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف عن المضاف اليه وفيه ان المراد

بغير

بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لا يحتمل الخطر
فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر
انه اسم جنس لا علم جنس لان علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول
بانه خبر قدم عليه لا يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله
موصوفا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي
جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال فيه علتان فاعل
الظرف او مبتدا له قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي
يستدعي حاله غير طبعية وفي الاصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب
بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذالك الا
من المناسب شبيه بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد
مجازا لكن كلام المصنف صريح في الايضاح يدل على ان الاطلاق الحقيقي
على كل من التسع حقيقة وهي ذالك على ان صاحب المفصل سمى السبب
في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب
ولا يخفى ان هذا الوجه جاز في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل

واحد حقيقة عنده قوله واجتماع شرايطهما انما قال ذالك لئلا
يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق الرازي
التعريف عليهما او بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمرك فانه
منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرايط
تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين
فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرتين فلان دخول
اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص بهما
بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او
التناسب لصدق التعريف عليه في انه منصرف عنده لقوله و
يجوز صرفه وبسلاسلا ايضا على المونث لصدق التعريف عليه مع
انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه واجيب عن الاول بما سيجيء
في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المتحققين
لشرايطهما لما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها
على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى

او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا م الكسرة الغير المختصة
المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
قال من تسع مبينة بقوله وهي عدل آه فلا حاجة اذن الى
علتين لكونهما مانعين من الصرف حتى لا يلزم تعريف الشيء بما وفي اوله
يساويه والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من
تسع علل والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت
اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموعها
في هذين البيتين وذالك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك
البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب انتهى
هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اوله حتى
يكون له غنى عن التعريف لان التعريف غير جامع لعدم صدقه على
ما فيه علة تقوم مقامهما الا ان يحترز من التكلف بان يقال المراد اجتماع
السببين حقيقة او حكما او لمجرد المحافظة تجردت عن التاء في واريد مجرد

مجرد المشاركة وذالك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها كما
سبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون زائدة وفيه مساهلة اذ العلة
مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف
منصوب بتقدير النون اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى
تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد
الذهني زيدت على الحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او يدل
زائدة
بحذف موصوف اي والنون نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هي
والجملة معترضة قوله اذ المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله علل
اه تعداد للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع
او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من تقديره في نظم الكلام
وقيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله
تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف اه الجملة حال من صاحب
الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة
فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله فلو جعل الالف فاعلا اه الفرق

بين

دونها
بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او نفس الزائدة اذ على الاول يفهم زيادة
وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى
بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل اه من قبيل التقريب
بالاقرب فلعله الفهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحب
او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا
يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل او القول بان كل واحد اه الا ظهر ان
يقال يدل قوله علل مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر
ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرنا
الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو وزن الفعل مع الوصف
قوله وقال بعضهم اثنان لعلة اراد ضم الاثنين والاثنان الحكاية التركيب
اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف
كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو افكل علما
بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب
هنالك تكلفا لا معنى له فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم لحد عشر
هذه التسع مع مراعاة التسع الاصل في نحو احمر اذا سمي ثم نكر وشبهه

نحو بعلبك وحبل العلمية نحو زينب وعمر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية كما هو مخل عليهما والتنوين قبل نقلهما كذلك لم يدخل بعد النقل شرح قدس سره

الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في

اخر الاسم وجعل ذالك الاسم علما سوا كانت للالحاق كارطى او لا

لقبعثرى لانها بالعلمية يمنع من التا كالف التانيث واما الالف الالحاق

الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من

اليا ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعات الاصل مستدرجة في اعتبار

الوصف الاصلي ومنع الصرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القيا

نقيضه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين

قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان

مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت

طلحة وكذا المعنوي الذي حق فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين

آه وانما قال ذالك لان الحكم الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع

الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن الاتفاق

الى الضم قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسرة مع ان انتفائها قد علم بقوله

غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا

ولا يخفى ان ذالك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المؤنث السالم علمين للمؤنث

الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية

اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف بالموقوف عليه بل يشملها

وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا ينحصر مما ذكر لكون الاسم مثنى

الى غير ذالك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في الاسم

علتان آه ولم يمنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة فلا

تقومه اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج الى اثباتها

الى التكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء ليست هذا العلاج حتى ولم يكف

واحدة الا اذا اقامت مقام الاثنين فليتامل اعلم ان اصل الاسماء الاعراب

واصل الاسم واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في

تمام معناه كما في اسماء الافعال يبني ويعطى عمله واذا شابه في تركيب

الحروف الاصلية وفي جز معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى

لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم

واذا شابه بوجه بعيد لكونه مرفوعا فلا يلي لهذه المشابهة لضعفه

مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها محل الفعل لخلوه من المعنى
الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين لم يتبعه الكسرة او
ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
الى ذلك ومع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين
في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني لعود الكسرة بضرورة عود
التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة التنوين لان التنوين
يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاذا دوا
لتنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل تحذفوا صورة
الكسر التي لان الكسر لا يدخل الفعل وقال المصنف انما لم يتبعه لان الكسر
يلازم التنوين يعني ان الى موضع مدخل التنوين يدخل الكسر فاذا اتبع
التنوين من غير عوض انتفى الكسرة ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض
اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم يبق الكسر لان وجود
العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان بقاء الاسم
على حاله قوله الوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لان

يقول

يقول اه فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له
في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا على ما لا
على قائم من حيث مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لا ذاك فانه المشترك
بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية ايستادن من غير تعرض للتذكير
والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على
التنكير غالبا لبلوغها لوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا وما كان ما
تعرفه كان محمولا لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما
بالفي التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا
معا وكان الاولى الحرفين في كل منه والثانية حرفا شبيها بحرف العلة
ولا يحتاج الى ان لابد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به
قوله لان اصل كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي
في اوله احدى الزوائد الاربع قوله ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن

اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور
الا نادرا وجوز الكوفيين وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط
العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الاخص الخاص وهو
سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب
الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب
الصرف عند الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود
فلهذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما
لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي
اندفع ما ذكر من عدم ملائمة التعريف والقول بانه وافق القدماء في
الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله
فكقوله صبت المصائب الخ قال قدس سره في الحاشية هذه
البيت مما قالته الفاطمة عم في مرثية النبي صم واوله ماذا على من
شم تربة احمد الخ ان لا يشم مدى الزمان غواليا الخ وفي
حاشيتها جمع غالية بوي خوش اشتهر مرثية تخفيف اليا المغفرة

زاده

برمرده سنائيش كردن وكريستن بقم ريلت وروتومة ايضا التربة
خاك المدى عليه والمعنى فالذي اواي شيء وقع عليا من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
قوله وكقوله اعداءه ويجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية
والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام واما لم يقل الضرورة
لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضرورتي فالمراد بالضرورة
ماعدة الشعراء ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشيء ومرأني والاصل
امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال الله والفجر ثم قال البر و
بمال يجئ بموافقته قوله للتناسب المنصرف الذي يليه
قد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على
قراءة التنوين فانه صرف لتناسب او آخر الاى كالقوافي بعتبر بوا فقها
ويجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس بما استشهد به بجواز
ان يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى

الطعام وكذلك ... والطعام ومرئ ... بالضم والكسر ... وبعضهم قال ... فقال ... الطعام ... قال ... مراني ... صحاح

الظُّنُونَا اعلم ان غير الفصيح نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واعلالا احسن وجعله فصيحا
وكذا يبدا للملوك تحسينه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ
روي ان لبعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ما جاوان المركب قد جاروا
بضم الراء في جار فقال الكاتب يا سيدي يا جار بالكسر افصح فاصبر
بما امرته به اولا وانا ادبر ان التناسب يحسنه قوله مثال الجموع غير المنصرف
الذي صرف المنصرف والا لكان المناسب الاكتفاء بسلاسلا قوله وما
يقوم مقامهما اللايق تقديمه على الحكم لا تأخيره دبيان ما ابهمه في حد
غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي
يجمع على ان ينتهي الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا
في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين
لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب لتكرر الجمعية حقيقة
او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير
له في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراجي والاصل

فيه ضم ما قبل واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما
نحو يمان وشام وفي المنسوب الى اليمن والشام والالف فيهما عوض
عن ياء النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى
الى ياءي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة
عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح في المنسوب الى تهامة بمعنى
تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف
منه احدى ياءي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري
جمع عارية منسوب الى العار لانها يثبت في واحد صيغ هذا الجمع
على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب
الى الجزء الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة
المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس
الا فاذن الالف التي فيها غير الالف المنسوبة اليه تقديرا لكونه بدلا
من احدى ياءي النسبة وكذا الياء واما سراويل فاعجمي فاقتضى غير الياء الى
مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يات لهما نظير في الآحاد

فالاعتذار عنهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد
بدليل تصغيرهما على لفظهما كما تصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على
افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح اسم موضع
لكونه منقولا عن الجمع كما ان لا بالجر وانك لا نها اعجمي ان ولان
انك يحتمل فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع
لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية
فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة هي جمع سوار
واناعيم جمع انعام وانعام جمع نعم انتهى السوار پاره دست وقد يلحق
التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب
نعم چارپاى واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمعه التكثير
فقط لان جمع الجمع واما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا
في الصراح قوله وحكما كالجموع اه انما جعل ملحقا بالقسم السابق لاشتباهه
من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما
قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة

الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها
ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانها
ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء
اللزوم منها حجارة ونجارة قوله فالعدل الفاء لتفسير العدل و
اخواته اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وهو في
اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف وعن بنيته
قوله مصدر مبني للمفعول فيحج تفسيره بالخروج لان مفهومه
اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر من
الخروج بنفسه واما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل
على ما هو سبب للمنع الاسم لان الاسم السبب ما قام بالاسم اذ
به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولة لا ما قام بالمتكلم قوله اي
خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور الخروج الكل عن حريته
عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحلية ايضا فان خروج السحر
سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقة اذ لا دخل

الكلمة
للام فيها نعم لما دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة الجزء
مدخولها ولهذا لا يجوز الفصل بينها وبين متعلقها ومع هذا يبقى الاشكال
لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة فلهذا
تغير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا
عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على التفسير
اذ ليس ليقي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخول
بالحروف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
في حكم الملفوظ فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل
لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات
نحو تامل واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات
بالشاذة واما القلب كايس في يائس فقيل انه ليس خارجا عن صورته
اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري
واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما

(د)

او يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة
الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج
الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي ظاهر بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال
جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما فهو ولعلم
انا نعلم قطعا انه كان وجه الى نظر النحاة في تتبعهم اولا الى الاعلال
الكلمة وبنائها فاذا نظر الى اعراب ثلاث واخواته وجدوا اعرابها
اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف الا بعلتين
هما حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة
وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار
فرعية اخرى ولم يصلح لذلك الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال
الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء
العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني هو العدل
التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول

الاعراب ٢

هو العدل التقديري اي المنسوب الى ما هو المقدر ليس ثابتا
في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري اه المشهور
ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل
بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد
منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع
ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلاثة ثلاثة
ثبت ان ثلاث فرعه وليس فرعيته كذلك الا الاصل الا باعتبار العدول
عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح
قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت
اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة
مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض قوله فعلى
هذا قوله تحقيقا اه وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج
تحقيق او خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سوء فيكون وصفا بالتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قوله كثلث ومثلث صفة بعد صفة.
طرفوجا

بخروجا او خبر محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث ومثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يتوافق الدال والمدلول هذا حصل
مما قال الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة
بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت
الكتاب جزء جزء فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا
بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد
ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر
بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله قوله الى رباع اراد التنبيه على
تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفي وروده الى عشار معشر
خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي فقال جاء في قول الكميت
والمبرد والكوفيين يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس و
سداس ومسدس والسماع مقصود بل يستعمل على وزن فعال الحاد والواحد
الى العشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي

قوله والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب
جماعة الى ان السبب تكرار العدل لان عدل فيه عن صيغة الى صيغة
وعن تكرار الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة قوله ان ثلاثة من اسماء العدد
وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب
الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك الجاري لثلاثة
ثلاثة لما وضع ثلاث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس
الى وضعهما والقائل ان يمنع كون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا
في معنى الوصف قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران
آخرون واواخر واخرى واخريان واخريات واخر نحو افضل افضلان
وافضلون وافاضل وفضلى وفضليان وفضليات وفضل قوله لان
معناه في الاصل اشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما يقول جاء زيد وآخر
رجل آخر لا حمارا آخر وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل

الخ ان قلت ان اريد ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نم القياس
وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه
نقل الى معنى لا اعتبار قلنا نختار الاول ونقول ماذكره الشيخ
الرضي من القياس في آخر بحسب اصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة
لكن عدل عما كان اصله بحسب الاصل لتقربه عن معنى الزيادة
الى مستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى
الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلاثة بل يقتضي
واحدا منها لا بعينه لابد في العدول عن لازم بخصوصه واحتج
الى التغيير التفسير بما ذكرناه ليظهر صدق التعريف عليه على
جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو
شأن المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول
عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا
وتقديرا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك

فانه معدول عن التنكير لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق
واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد سواء كانت
بالغلبة على نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى
واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف
مع انه معرب وغير المنصرف في المشهور وذلك بالعدل و
العلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول عن
الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي
النصب والجر مبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم بعينه
الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينان كامس
وسحر مع انهما مبنيان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
مع من يؤيده شيوع يوافق المعدول والمعدول عنه في التعريف
والتنكير لكن ينبوا عنه لزوم المطابقة للموصوف فان ان المستعمل
عن لا يستعمل لمطابق الموصوف وعدول لظواهر المثنى والمجموع عن
اللفظ الواحد والمذكر لا يخلوا عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف

الى آخر لا ان يقدر من لا يوجب العدول عن تفسير المص لما ذكرناه
وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللام دخلا
في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في
آخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخرا اليه وعدم منع الحرف
في البواقي قوله لانها يوجب آه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل
في اجمع واخواته فالاولى ان يقدر المضاف اليه لا الحذف الا اذا
جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافته اخرى مثلها
في المضاف اليه سواء كان المضاف اليه الثاني مكررا اعم من الاول اولا
نعم يشترط ان يكون تابعا للاول وكذا قال الشيخ الرضي بدل تلك
العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله
تعالى الا علا لراويدا هنه سائغ قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت
صفة عليه اكثرون واعترض عليه ان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان
مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعين لا على جمع قوله وان كان
اسما ان يجمع على فعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي

ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك مجمعه على
اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا او العلم وله ان يقول انه علم
جنس ولا الصفة الاصلية قوله وان صارت بالغلبة في باب الثا
اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان الصفة فاما ان يكون
من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على
اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي
كاساود وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون نحو
جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل
فيصح ان يجمع اجمع على اجمعون نظرا الى الاصل فمعنى قراءة الكتاب اجمع
انه اتم جمعا قرائي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم
التفضيل فهو كآخر فصار في حكم آخر لفظا ومعنى فيصح ان يكون مؤنث
جمعاء كحمراء كما يصح حسنا وحسنا وخشن بجرد انهما في حكم احمر معنى
وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معناه
وما ذكرنا من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس لا يرد عدم الفرق

بينهما

بينهما وبين جمع واخواته فانهما مخرجة عما هو القياس قوله وعلى ما ذكرناه
من تفسير معنى الخروج عن صيغة الاصلية وتنبيه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اي لا ينقض بها قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعني ان افوسا وانيبا
بغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ
اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة جمع الجموع او
من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا صيغة الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
ليلزم من مخالفتهما الشذوذ قوله وتقدير اكتع قال الشيخ الرضي ما حاصله
راجع الى فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم واما الاول فلا عدل
مفردا كان او جمعا كعرد وعرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا
اخر جمع وان كان صيغة مبالغة وفعل كاما ان لا يختص بالنداء كحطم في مبالغة
حاطم اي ذاهب في الارض فلا عدل فيه واما ان يختص به نحو يا فسق وهو في
المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي
بها مذكر لا امتنع صرفهما ولم يسكوا ان الاصل فيهما فاسق فهما للمبالغة في عدم

لاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان النافص في الاستعمال معدول
عن الشايع واما الثالث فانه جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية
ففيه العدل عن الفاعل الا اذا ثبت استعماله صفة كالوادي الى قبيلة
واما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين واضطر النحاة
الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية
فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان
قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون زفر عمر قبل العلمية جمع
ونغر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعناه غير منصرفين حكما بانهما
معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما كصرد معدولان عن فعل الجنسي
انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل
التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول اسم جنس
وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان المعدول
عنه هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على انهم بعض النحاة فيه فاعتبر فيهما
العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها النزال وزنا مناسبتها

له علة

ووجه اولا

له علة لا لتحصيل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب
البناء والا لبني كلام وسحاب وانما اعتبرنا هنا ليحصل الكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة او لان
الراء يقبل لكونه حرفا مكسورا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب قوله ولهذا ذكر باب قطام اه فكانه ذكر استطرادا و
فيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف فلا يكون الحمل على اخواته
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف الوصف الى الاسم تغيير
لحقا قوله وهو كون الاسم دالا على الامر به لا بالدلالة لانه هو انسب بمنع
الصرف قوله على صفات ذات مبهم لم يتعين الا ببعض الصفات
التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات
معينة الى ذوات معينة لا يدل على ذات مبهم بل يدل على تلك
الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل
على ماء كثيرة لا على ذات حالها الكثرة الماهية فانه بعده وكذلك
المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا

اذ بين مصغر ادور جمع دار بدلالة دور متصفة بالحقارة مع
انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى
ان يقم كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات
المصغر الماخوذة معها او مايلتبس اليه ذالك لبعض ان قلت اذا كان وصفا يكون
يصح ضبطه بالعلمية والتانيث الا انه قلنا هذا من باب توسعهم
حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة
على التعميم قوله وشرط قوله الا العرض كعرضية فانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الرافع الاصل هو ههنا الصرف الا اذا كان
راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرض والاستدلال بالانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
من انصرافه لانتفاء الشرط ووزن الفعل لقبوله التاء وما يقال ان التاء
في اربع ليس طارية على الاربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر
مقدم واربع للمونث والمذكر في المرتبة على المونث ليس لشيء لانه اذا جاز ان

للتعميم

لا يفيد وبالوزن الاصلي في يعمل وبسبب عروض التاء لخروجه عن
الوزن فكيف يعتبر الوزن العارض في اربع مع كونه خارجا عن
شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل
من ان المانع قبول التاء التانيث بل التذكير لان قولك اربعة رجال
او نسوة باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاص
الجماعة الذكور ويؤيده ما قال انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم
انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف التاء وفي الدال
قياسا والتاء في اربعة ليست لذالك قوله شرط ان يكون الاولى
ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين لحكم وكانه
ترك لانه فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا
لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة
وعليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما بني عليه شيء واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل
على الفرع على الاصل كاشتمال الظرف على المظروف وان ان يقدر مضافا

والتقدير وفي زمان الاصل في الزمان الاصل فلا يغير
الفا التضايع قوله ومعنى الغلبية اي معنى الغلبة الاسمية اختصاص
دال على المعنى الوضعي ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص
الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبته
اسمية على الوضعية تمنع وطبعا والمعنى الوضعي فاذن لم يصر اللفظ
الدال على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا
لعدم صحة اجرائه على ذالك الفرد وهو ظ ولا غلبة لا اعتباره في
المفهوم قال السيد قدس سره ظ كلام المصنف يقتضي عدم الا
شتراط لعدم تقييد الجنس والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الا
طلاق مخالف اللغة قال في الصراح اسود مار سياه بزرك وارقم
ماربه وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه يصير بتعين الذات ولا يدخل في ذالك
لتقييدها بالصفة قوله فلان الفاء للتجيبة فيدل على ترتب العلم
والّلام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا نغني احدهما عن الاخر وذالك

اشارة

اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر
لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذالك
ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه منصرفا على مجموع الا
صلين ويحال رد كل فرع الى اصليه على ذهن المتكلم واما قوله وضعف
فهو عطف على صرف من غير اشكال قوله حرف نسب الى الكل لا
صفة تجري به وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف
قوله منع افعي مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تا فتن
رسن قوله للطائر قالوا هو الشقراق هو طائر واخضر خالطه قليل
حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل ونام مرغي كه او را بغال
بيا ورانند قوله لاشتقاقه من الخال الخال نقطه سياه كه بر اندام وقتان
خيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال واما الاول فظ انه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة
من غير ملاحظة حيث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
الاوصاف قوله التانيث بالتاء هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها

ينقلب في الوقف ها، فتا، اخت ليست للتانيث لانتفا التقدير الاخرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها المونث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات لانها مصروفة عنده لان التا الملفوظ فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقديرتا اخرى معها اذ لو لم يعهد في كلامهم تقديرتا مع التا الملفوظ وان لم تكن متمحضة قوله فانه لا يشترط له اللزوم الف قوله ليصير التانيث لازما اي لعدمالمكن لازما لان التا في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كجارة حسنة وقد يجي على خلاف اصله وح يكون لازمة الكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان المقيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها بحروفه او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر المهرب عن الثقل مما هو كثير الوقوع وكذلك الاعلام التي ليست من الكلمة الاولى.

ا.م

وربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذالك لمنبيه تكلمهم بها العدم قدرتهم عليها اوسر تكلمهم الحقيقة وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم ضبطها لا ينضم بالتصرف او ضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست الاعلام فالمراد الاعلام الاعلام التي هي من كلامهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة فلا مجال لتقدير الالف لنزومها في اللفظ قوله اي كان التانيث اللفظي بالتا قبل لان المقدر اضعف من الظ وشرط الضبط العلمية قوله شرط الوجوب منع الصرف مستلزم له قوله او تحرك اوسط اي بالفعل كذا فذا كهند مع انها تحرك الاوسط عقيب الاوصل ليخرج الكلمة بنقل واحد الامور الثلاثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير الكلمة كل العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعل الضم موجبا للحكم لتحتم تاثير التانيث قلت الان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون

العلمية وفي الاخير بحث لانه لايلايم البيان الذي ذكره قدس سره
في الحاشية قوله علمين لبلد باين اشار بقوله لبلد بين الى وجه تانيث
العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثهما باعتبار البلدة مثله
فيمتنع صرفها وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان مثله فيصرف
وقد يعتبر كل منهما بجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان
الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان
وكذا اسماء القبايل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفهما او
ممتنع كل منهما من الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قوله فشرط الزيادة
فيهما شروط تركها احدها ان لا ذالك المونث مذكرا بحسب الاصل
فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حايض
فانه في الاصل المذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد
من التاء صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل
غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله
بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر

يكون

ثم ان لا يتساوي الاستعمال له مذكرا او مونثا ليساوي الصرف
ومنعه وان غلب استعمال مونثا جميع الصرف راجح وان لم يستعمل
الا مونثا فمنع الصرف واجب السير في اشتراط الاولين ان التانيث
المذكور في الاول بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم
وقد زال بالعلمية باطراد ما عرض فلم يبق التانيث والسر في الا
شتراط الاول الثالث ان الحكم للغالب وهكذا يظهر وجه ترك التردد
لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا القياس فيما هو على
ثلاثة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزايد على الثلاثة بعد مد التاء
لان موضع التاء في كلام فوق الثلاثة وشبه ان كانت بمعنى الجماعة فحذوف
اللام واصلها بنى وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة واصلها
ثوب الى التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف الى تعريف
المعرفة ويعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة ان
يكون قيل لم شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث شرط

حـ

بالتاء صح

العلمية علمية ما في التأنيث قلنا هناك لام ابدل من المضاف
اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون
اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط
العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة   بان حاصلة في ضمنه
الاظهر ان يقال حاصله فيه حصول الصفة في موصوفها ولا
يخفى ان التعريف الذي شرط تأثير العلمية لا يتحقق له الا تحقق
العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية   يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف   فلم يبق الا التعريف
العلمي هذا مبني على ان السبب لا ضر في اجمع واخواته الصفة الا
صلية او العلمية لان التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة
كما ذهب اليه جميع   وانما جعل المعرفة سببا لئلا فعلى هذا جرى
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز الى
بارادة العام الى الخاص وفيه ان يكون تأثير التعريف مشروطا بتحققه
في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجح الى المؤثر هو العلمية فانما الاختلاف

يكون

في النحو

في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير   لان الفرعية
التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية مقابل التنكير والتعريف مذكر
في مقابله التنكير لا العلمية   وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير   كالنون في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم   سمي باحد
رواة القراءة سمي به نافع رواية عيسى   وانما جعلت شرطا له تحقق
الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف
فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف
فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي مانعة
اللام والاضافة فامتنعها معها جاز ان يمتنع معها تابعا فيها
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فبقي الكسر والتنوين
على ما هو عادة وبقي للاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فتقبل الاعراب
ويا النسبة وتخفف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب
بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان وادربيكان واما اذا لم يقع

الاعجمي في كلام العرب او لامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع
فنقل التنوين ايضا مع الكسر كما نقل سائر التصرفات وتحرك الا
وسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الثاني الشرط الزيادة على الثلاثة
ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثاني خفيف ووضع كلام العجم على الطول
فكان الثلاثي ليس منه وهذا اختيار المص ذهب الزمخشري
الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي اوهو تحتم
منع ماه وجور ولا يخفى انه فاعد ما يذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي
ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من
كلامهم لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية نحو شتر نحو
ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا
مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو نقل لمك
اسم الى نوح النبي عم لكان اسلم لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده عما وقع عليه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على
امتناع صرف شتر ولان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني

المفصل

المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي
ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة
الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان
يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير
الضمير في قوله شرطها ذكره قدس سره صيغة منتهى الجموع منتهى
مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير
بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض
برجال بناء على انه بخصوصيته غير قابلة للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير
ولذا جمع رجال على رجالات وبعد الالف حرفان اولهما مكسورة او ثلثة
اولها مكسورة فلا يرد النقض بعبارية وكمالات لانها جمعت في
بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المستفادة
من قوله لهذا ليكون صيغة الخ متضمن لانه فيصح ان يرفع اصلا
هو الصرف بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بدونها
وبلا انها كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال لا انك

كنت بايغار المال وهو حين اخر لشرط او صفة لقوله صيغة منقلبة
عن تاء التانيث الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيد الحالة الوقف
وعلى الثاني يكون مقيدا لخلافه جمع فاره لا فارة كما قيل فاعلا
اذا كان صفة لا يجمع على فواعل وقال قدس سره في الحاشية الفارة الحاذق
انتهى
ويقال للبغل والحمار فارة بين الفروهة ويقال للفرس جواد الحاذق
جرد ذبرك ويقال للفرس رابع ايضا لانها لو كانت مع تاء
او ان قيل التاء غير لازمة وينبغي ان لا يعتبر الوزن بها اجيب بانها وان
كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء
في وزن فعالة ايضا موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفرازن
شاعت
وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كما
في جمع اشعثي لا انها بدل من يا النسب بخلاف ما اذا كان للاعجمي كجوارب
في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء
ولا حاجة الى الخراج نحو صلابني بزيادة ولا بيا النسب كما قيل مع
انه لو زيد يخرج نحو كراهي مع انه غير منصرف فانه مفرد محض لا يصح

الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة
الجمع معه جمع فرزين وفرزان هو معرب واما فرازنة
منصرف قيل لنيت اما التفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لعدم
كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعلم سبق الاجمال والنام يعلم
منصرفة لان المنصرف صار اسما يجوز اعتبار اسمية او ان المراد
نحو فرازنة وان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقم فعلى هذا يكون غير
منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول التنوين
للتناسب ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا ومحو حصا
اى ليس منصوبا باعني لان المنصوب به لا يخ او قلما يخ عن ملح او ذم
او ترحم ولا يستقيم ههنا شيء من هذه المعاني بل هو منصوب
على انه حال من المستتر في غير المنصرف ويجوز ان يتقدم معمول المضاف
اليه على غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في
لا من تقديم معمول المعمول وزيادة لا فيما عطف على المعمول لتاكيد
النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية

وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ
علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية
حالية ليخلو الكلام عن ذلك الابهام بل للتعجيز الاصلية والجمعية
ان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار
العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية
غير منافية لجواز تسمية اشخاص برجال ولم يالت نبتني لان نوع
ابهام منافيا للعلمية لانضمام معنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية
لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من المعنى الوصفي فيه كما اذا سمي
شخص واحد بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى و
الضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال
في الصحاح حضاجر كعفار وضبع كعنار ضبعان بالكسر كعفار نكرة
ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى ان دفع السؤال والا
لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر على انا

/۱۶/

نكرة قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله على الضبع انه علم
جنس شامل للضبع لا الجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على
تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف ولامكان اعتبار الجمعية المطلقية وهو الاكثر في موارد
الاستعمال او مذهب الاكثر الجمعي خبر محذوف حمل على مواته
لانه يحتمل ما احتمل عليه المجانس وانما المنع من الصرف آخر المعرب
مخففا حمله على مواته من افعل فعل الا انه جمع ما بوا انه ليس ممنوعا من الصرف
كالكلب والجر لكن من قبيل حكم الآخر اعتبارا على انه لم يعتد الحمل على الموازن
من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال
لا على القطع قال المصنف في شرح اللزم هو لان يقولوا الجمع ومالا
الجمع وقد قال بعضهم بذلك نقلا الى قدره تقديرا فكان معنى آه
هذه عبارة السيد قدس سره انما قال لكانه لان السراويلة الجزء بمعنى قطعة
من السراويل بل بمعنى قطعة الخرقة فيكون مفردا لفظا ومعنى وانما لم جا،
يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون الفرد متحققا لان السراويل مختص

بالاثالة فلا يصح ان يكون السراولة بمعنى المعنى معربا له ولقائل ان
يقول لان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الانقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الا
قطاع لا من انقطاع اذ لا ان الا قبل نقل الجمع الى الواحد الى الجمع في الا
جناس من لم يجوز نعم جاء في الاشخاص كهذا ان اجيب بان هذا الت
في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الانقطاع جاز
اطلاق اسم تلك الانقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شراذمة وهي
القطعة وفيه ان هذا الت من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب
اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق
فاذا صرف فلا اشكال لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا
كان لفظ اذا كان في الاول واقعا موقعهم وفي الثاني واقعا موقع ان
للمشاكلة فلا اشكال بالنقض به لانه لا يخفى ان نفي الاشكال بهذا المعنى
لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف
ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما تصرف فرازنة

لانه لا يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد عجمي ولا اعتداد
لموازنة الاعجمي او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف
او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير
منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه   اي كل
جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة
واعيل مصغر اعلى لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة تحقيقا   في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف   لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان
الاعلال لسبب قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف
لسبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة   على وزن سلام فهو
مثل فرازنة المشبهة بكراهية وذهب بعضهم الى انه بعد الا
علال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على
منع الصرف سواء كان التنوين عوضا من الياء او عن الحركة وينبغي
ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح

حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من
قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الشيخ الرضي
ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري التنوين
فان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري
بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة
لتخف الثقل بحذف اليا للساكنين وفي لغة بعض العرب اه عليه
قول الفرا وقيل ولو كان عبد الله مولى هجوته : ولكن عبد الله مولى
موالي : ويجوز ان يجعل اليا للمتكلم والاصل موالي بتشديد اليا
حذفت اليا الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه
من المبالغة في الهجو وهو صيرورة كلمتين اه لا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد
في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف
جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى الاشتراط بالعلمية لان المركب المجعول
كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا نقول لا نم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى

معنى

معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا كثر
ذلك العلم ولو سلم فيقول العلمية شرط لتحقق وثبوته لا اشتراط قوله
من غير صرفه جزء ان قلت اعتبار هذا القيد عبثا اذ المراد بالتركيب من
غير اعتبار في الاضافة والاسناد بحكم قلنا الحرف لما كان شديد
الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي
يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب الاسمين اسناديا او اضافيا
ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله الما من من الزوال
والانحلال او التحقيق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل القوة
اي اللزوم قوله وان لا يكون باضافة والاسناد والبا للملابسة اي
ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك
لان كل كلمة تقلب عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها
العلمي لامتناع اعتبار حكم قوله لان الاضافة اه لو لان تاثيرها اما في
الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا

اي ان الصارف ... ان ... يكون التركيب ... الزيادتين

لانه مشغول بالاعراب الحكائي قوله فكيف يؤثر المضاف اليه اي
اذا كان في طلب شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء بالمضاده
سيما في كلمة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من
قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف من قبيل المعربات الحكمية عند جمع
ولا يصح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى
انما قال كان لان المذكور فيما بعد حكم لما يتضمن معنى العطف بالفعل لا لما
يتضمن بحسب الاصل وعن الجاربردي المخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان
خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب اخر
هو المصنف وافقهم في منع الصرف قوله من ان يقصد به من غير نقل عن مركب
مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قوله لا الالف والنون والواو بمعنى
معرفة الان اعتبار العطف لو لا تم الحكم عليه بقوله ان كانا اه قوله لانهما من
الحروف الزوائد في الفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان
يجوز ان يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحسن وليتوضح قوله لمضاهتهما
الفي التانيث وفي منع دخول تاء التانيث لما كان حرفه دالا عليه وجودا وعدما

/جو/

جعله واجب الشبه ولم يجعله غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه
الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمرا فكون الزائدتين في
سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في حمرا مختصتان بالمونث وكون
المونث في نحو سكرانة بصيغة اخرى كما لغة للمذكر كما ان المذكر في حمرا
كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى حرف ندمان مع تحقق
تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمهما قوله اما كونهما مزيدتين وعدم
لعيبا عهد يكفي الى ان العمل ما هما عليهما
للمزيد عليه لا يظهر بها هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال
وجهه ان المجرد عن اصل لما زيد عليه التاء والا صار لتاني الفرعية التي
لو اثر ان سببها وامام مشابهتهما لالفي التانيث اي في منع دخول
تا التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على المذهب
قلنا السبب اما المشابهة او المشابه به فان كان الاول فهي فرع للطرفين و
هو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه
على المشابهة مع ان المشبه من علامات المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات
فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط

الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا المقابل
للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان
كانا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط الالف للاسم فيه انه يجا
الشرط السابقة لكن يخلو عن لزوم تناف بين اعتبارها الوحدة والتعدد
كما في التوجيه الاول قوله وشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومن
قال انها شرط ومحقق للشابهة لا سبب لانهما كالتي في التانيث يقومان مقام
العلتين قوله وليمتنع التاء وليحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب قوله
نعم ان وسلمان نحو عثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ
كسر الفاء وجاء فتحها وضمها الضم لكن المؤنث مع التاء قوله او في صفة
فيه انه عطف بأو على عاملين مختلفين على شرط قيل الصواب الواو بدله
او لان الالف والنون لا يوجد الا في الاسم والصفة والصواب واجيب بان
الترديد ليس باعتبار نفس الصيغة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لان متى كان مؤنثة فعلى هذا

ملكه

عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف قد افاد بان
وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه انتفاء فعلانة فالعدول
منه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير
وجود فعلى وهذا الوجه ضعيف وقد اشار الشارح الى ضعفه بقيل ان قلت
واذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم
امتناع صرف رحمن لحصول قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكدا مبني
على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا وجود
فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى اه لقائل ان يقول اختصاصه تعالى في
الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس
اما باعتبار الاصل في التانيث واما بالالف وهو الراجح لان فعلان نعم الكثير
من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني
ينبغي ان يكون غير منصرف بالاتفاق اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس
لا يضر ولا يكفي قوله وندمان لما كان المراد ندمان اللفظ كان على لفظ
منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا لمشاكلة المسمى قوله هو ان

الاسم اه سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او على الاضافة في قوله
وزن الفعل محولة على النسبة لا على زيادة النسبة ولا الام مجج الحقوله فرط
ذالك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرط على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للوزنية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص
بالفعل قوله بالفعل يعني اه في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل
وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس واذا اعراب كما هو المشهور
قوله كذلك بذر من بذر المال اي اشرف قوله وخضم من خضم الشيء
كله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت
المقدس قوله ومثل ضرب بالبنا للمفعول وزن نعل مجهولا من الخواص
على بدل
لم يات في اسماء الاجناس الاولى لدويبة وقيل العرب قد ينقل الاسماء
الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم نهيتكم عن قيل وقال
فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما للقبيلة فيجوز ان
يكون منقولا عنه من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة
على المعنى العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والدم

لزم

ولعوادلا

بمعنى الانثى فشاذ قوله ولم يذهب الى منع صرفه اه وذهب
يونس الى ان الوضع الوزن المشترك بين القبيلتين يوثر وذهب
عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
ولولا ذالك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما محكي مع الضمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف
امره او الامور قوله او يكون انما يقبل بدله او يغلب كما قال النحاة لا انه على
اذا جمع جعل على المذكر كان صحيحا مع انه غالب في الافعال العلم يجيء
في الاسماء الاحاتم وعالم وساهم اسم فرس اسود ولا ان في اثبات الغلبة
زيادة مؤنة لا ايقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة
لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يخرجه به عن ذالك المحذور ان قلت
هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى
غلبة
يظهر فيه عليته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او با
لغلبة قلنا زيادة الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل

قال اونكون بحر مختص خصص بالقرينة المقابلة لعل وجهه
ان الشق الاول بالتانيث والظاهر اولمنع الخلو وان النسبة بين الشقين
العموم من وجه لافتراقهما في ثمرة واحمر واجتماعهما نحو ايزيد و
تيشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا ولعرا واستبرق اعجمي وتباعد
وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اي او لوزن الفعل ولما كان المراد
بالوزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح راجع الضمير الى الوزن من وزن
والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول
صح لفظا في لان الصفة تنسب الى موصوفها بفي وهو شايع وكذا
قوله على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم
من وجه ونحو نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في موضع
اوله قوله من حروف ايلي الخ اي الى الحروف المذكورة في اراق و
هراق من اهراق محلبا وابق اصلا وكذا لو تصرف في الوزن مع
بقاء الزائد سواء كان بالحذف كبيع او بالقلب كاعلى او بالادغام
نحو اشد او بالزوال ما كان كما او سميت بفعل محذوف العين او

اللام

او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط
للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فهو فتقول في يعمل
فيما لم يقل له واخشى اسمين جاء نقول واخشى قوله عرفا بل اي حال
كون آخا الحرف من حيزه اوله وانما لم يجعل شرطا للشق الاول لاختصاصه
بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال الخير قابل التاء كانه اراد غير قابل
للتاء بحسب اصل الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مونثه ان يكون
فعلا قوله ومن ثم امتنع احمر قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط
نظر لما تقرر من ان المشروط ينتفي بالسلب لا بالشرط قد يدفع
بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل
ولا يخفى ان هذا الاشتراط تسبب للحكم المذكور قوله بالسلبية المحضة
او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة حيث قالوا
تاثير علية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس لا لتحقق السبب فيه و
هو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله لواحد من الجماعة اي لمفهوم
صالح لان يراد به واحد من الجماعة فانه اذا اريد به المسمى بزيد والاسم بحج

توصيفه بآخر لانه نكرة قوله لما تبين اي لدليل ظهر الا لتمام استثناء

مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه با

لاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف

لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك

ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بلا عطف

ولو جعل المص قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما في شرطيه

لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثيرهما

في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد

اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم لم يوضع الا علما كعمر و

مع وزن الفعل سواء كان الفعل غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا

كاصبع ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف

قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل

تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبار

العدل الاصلي واليه قال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق

واما اخر وجمع واخواته فغير منصرفة عند سيبويه اعتبار العدل

الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قوله وهما متضادان ودفع لما يتوهم

من القاعدة المذكورة منقوضة بكل جامعة للعدل او الوزن والعلمية

فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا

بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها

قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر وجمع وامس

عند بني تميم وقطام ايضا عندهم اي لا يوجد شيء من الاجزاء الدال

يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم فلا السبب

الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء عن نفسه بل مفهوم مردد

بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامعه

العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في

احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء

كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة

كما في اذربيجان قوله نحو سود احمر اي من حمت يحمت على وزن

ضرب يضرب قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض بآخر علما وبان افعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر بعد ان جعل الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قوله في مثل احمر علما حالا من احمر كلا لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك الضعف معنى الوصفية
ثلاث صح
بخلاف افعلى فعلا ولذا لا يجمل افعل التفضيل في الظكرون افعل فعلا
قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قوله اعتبار الحوز ان يكون مصدر المخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره معنى الوصفية ان المعدوم يجعل كالثابت قوله وفيه بحث اه ان قيل جار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سمي باحمر من غير حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة عن ما وضع له لغة ولذلك يراد تجرد عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان
قال الاخفش في كتاب الاوسط ان صرفه في الحقيقة اقيس وعدم صرفه في القياس واما السماع فهو على منع الصرف ثم اظهر
خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله لما يلزم عليه للنفي للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اذا اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قوله في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا على تقدير احد الضدين اه بل القول ليس في هذا التوهم الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تنافي بين الدلالة على العموم وبين الدلالة على الخصوص وهنا ظ ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم تجوز فليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه ان اللفظي باز الوجود العيني فكرهوا ان يكون
الوجود

في عالم اللفظ ما يند في عالم العين اولا يكون في بادي النظر وهو
تاثير الضدين في امر موجود واحد بالتشخص سواكان الضدان مجتمعين
اولا ولا تاثير في بادي النظر لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان
لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر تشخصي يمهد له اجتماعهما
في التحقيق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة
الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر لانا
من القاب البنا عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فا
لظ ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبنا، قوله اعني اللام والا
ضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك
انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف ا ه
قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه
وهو اللام والاضافة او انه محذوف لا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام
وفيه لانهم صرحوا بان الاضافة في نحو حواج بيت الله معاقبة للتنوين المعرف

قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية
اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات
قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث
قوائم واقام الحافر الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح قوله اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى
هذا التفسير يكون هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
وقف الاسماء العين المركب من كونه للفصل او مرفوع على انه مبتدا
محذوف او خبر محذوف المبتدا، او التقدير المرفوعات هذه او هذه
المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على هذا التقدير اللام للعهد
الى ما يفهم من السابق حيث قال والنواصب رفع ونصب وجر قوله لان
انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى
المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان
المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات
بشيء الا ان يقم ان اللام الطبت معنى الجمعية وانحام صيغة الجمع للاشارة

مبحث المرفوعات

الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قوله على علم الفا علية
لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ
لماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن
ذالك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة
الرفع في الفاعل وعن ايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله المراد باشتمال
الاسم اه اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم
يكن اوصافا لكنها مشابهة متشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها
للمعرب ويجوز ان يقرر ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع
ماله نسبة الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل الجزء
وتضمنه له اوملابسة المطرد عليه للطاري والمراد بالاشتمال هذا هو
الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اه الظاهر من العبارة ان الرفع
المحلي هو هذه الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست
علامة للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لرفع تحقيقا او
تقديرا ورفع لما هو في محله فان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما

او اعم

او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا
قوله وكيف يختص لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال
الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اي المرفوعات
فان الكلام مسبوق له ومن ابتدائية اتصالية ويابى عنه قوله
ومنها الاسم قوله اي مما اشتمل القرينة ويجوز ان يجعل راجعا الى
المرفوعات لضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه
جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد
يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأي و
يدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التي هي اصل الحمل لاشتمالها
على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله عامله اقوى لانه موجود
محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي
قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يبعد ما ذكر
في المبتدا لانه قوة رفعه بالضعيف فضلة حاله قوله لانه باق ولان
ما عداه يصلح ان يرد اليه فقوام المرفوعات كما ان الالف الاستفهام

اصل غير لقيامها مقام الكلمات قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم
ولانه يحكم عليه بعدد قلة استيعاب وفضلة وكمال الا ابا
لمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله
اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة تامة فضة كانت او تامة
خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او
معروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قوله
او شبهه او للتنويع لا للشك والتشكيك قوله اي ما شبه في
العمل او الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العامل حقيقة
قوله وقدم الجملة الحالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد المشتقات
من لفظه او قوله لان الاسناد الى ضميره لانه مقر الاسناد ولو اريد
الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم
الدخول واليه قال المص في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه
الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم قديم بقرينة انه بصدد تعريف نوع
من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجبا من لوازم المعرف

والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام
لتعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على
زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها ولو قدم زيد في قام زيد لانغر
العرب عن نقل من الكوفيين جواز تقديم واستدلوا بانا لو جعلنا
زيدا في قام زيد فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير
لم نحتج الى الاضمار وتعيين محل الموجود اولى من اثبات المعدوم ولهذا
قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلمة لم اضع
لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله اي اسنادا واقعا الاشارة
الى الصواب قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة لمصدر
قيل يحتمل ان يكون حالا بعيد حالا ولا يخفى عن شيء لان الفعل لا يكون على
طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل
اي قيام مدلوله يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهة
اي طريقة وطريقته وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت

موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر
المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو شا
طايفة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام وبينا كله في
المعنى او في التعبير فيعبر تعبير القيام لان قلت فعلى هذا يخرج الا سناد
الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد يماثل بعضا قوله واحترز بهذا
القيد من مفعول ما لا يسم فاعله وان للمصدر المجهول لانه في قوة ان
مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما
قالا الى ما ذهب اكثر المتقدمين من البصريين قوله وزيد قام ابوه قيل
لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه
انه لو كان لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قوله والاصل ان يلي فعله
هو في الاصل ما يبنى عليه الشيء وفي العرف القاعدة المراد ما سيذكره
ان قلت انما اتى هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن
المراعات الاشتقاق قلنا لان في لفظة الاصل تلميحا الى ان قرب الفاعل

من الفعل

من الفعل كانه بمنزلة لا يجوز هذه مع اوانه ليس بمجرد اولوية بل
يبنى عليه بعض الاحكام كما اشار بقوله ولذا التسجان آه نفيه زيادة تشريق
الى استماع الحكم الحلقي قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب
من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس
الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي اه الحاصل ان الفاعل من حيث
هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الا
قتضاء كقارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ويطلب ذلك
ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
بعارض سخن قوله ان الفعل لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لقوله
شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر زيادة التمكن في الذهن
والاشارة الى ان الفعل اصيل في هذا الحكم وشبهه ملحق به قوله لشدة
احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف
النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في مفهوم النسبة ومقوم لها ومقوم

القوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل
كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد
جزئه قوله يدل على ذلك دلالة كما ان السابق دل عليه دلالة تم ويدل
ايضا على تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون
وتضربين قوله فلهذا فان اللام للتعليل فتفيد ان كون الاولى اصلا
علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد
ترتب الجواز والامتناع على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون
من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع
بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان يترتب على
الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما
في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع
الضمير اليه وهو زيد رتبة تقدم الشيء على ام رتبة كون الشيء بحاله يقتضي
التقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فهو حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب
اي لم يتقدم على الفعل
قوله

قوله خلافا للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير
المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضاء
الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه
عليهما سواء الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية
المنع مع قولهم في باب التنازع في العمدة انتهى قيل تجويز الاضمار قبل
الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه عمدة و
قيل تجويزه في الضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز
او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح وهو من ارتكاب الممتنع
مع ان مثل ما ذكره يجري ايضا هناك لان حذف المضاف اليه غير في بدل
جائز واظهاره توجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي
الفاء العامل الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه بعينه قوله جزى ربه
اي الجملة دعائية والمراد بها لكلاب العاديات اما شرار الناس او حقيقتها
قال قدس سره في الحاشية عدي الكلب يعدو عدوا صاح
انتهى فقد نقل اختيارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب

قوله لفظا تبين آه اي اذا اتحد لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان
احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا
بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره اه اي في ضمن
ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر
قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شايع نحو ضربت موسى حبلى
فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القراين اللفظية
لاعراب الخ في تابع احدهما واتصال ضميرا لثاني بالاول نحو ضرب
فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة
بينهما في صورتي التقديم الثابت والتاخير الذي حكم بامتناعه يعني
ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم
الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير
جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره
قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود ومع ان رعاية النظم الطبيعي
لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على
الفعل

الفعل في نحو ضرب موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تحتمل العكس
قوله فلما فاه الا اتصال الانفصال اي اللزوم خلاف المفروض قوله
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا في المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا
له قوله لانها لو قدم المفعول اه كما ذهب اليه السكاكي وجماعة
من النحويين اما عند اكثر فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لعامل او
مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال
الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه احد الا
عمرو زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله
تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي
ما نراك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا بادي

الرائي بلا ردية فوية دفعه بزمان الظرف متعلق بفعل مقدر
اي اتبعوا في بادي الراي اوبان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفة او صلة ضمير المفعول
عنه من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب
زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل غلامه قوله وجب تاخيره
لم يقل وجب تقديمه الي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل قوله لقيام
قرينته مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد من اللام للوقت لا
للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقدير الخبر ولان
السائل عامل بصب و الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل وسائل
عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعين الفاعل لان ذكر الفاعل الجزء
وحمل شي عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع
كما عرفت وعند وضع الفعل يوقف بالفاعل كما يوقف عند وضع المسند
بالخبر ولان السائل عير مضطر متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي
الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد

في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والا لتم تقديم المسؤول عنه قوله
يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكن يحذف
لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب
للمقام ان يدعى ان المضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونعمة بحسب
موتك يا زيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة
قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول
فانه ينشا للالتباس والتردد وهو ينشا في السبب منزلة المسبب قوله
نحو لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصومة خصومة
غيره ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومته وخصومة غيره قوله
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار يكتفيه رائحة من الفعل
لا بيكيه المقدر لان هذا البكاء عونه لا بكاء الخصومة مع انها ليست
سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية فقد

يورد الماضي بصورة حال اذا كان هايلا لاستقراره في الجار مع
بقاء اثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي من غير علاقة وسابقة
حق يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا
ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما
يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس و
يجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ما وافق يقال طاح يطوح وطاح
يطيح اي ذهب كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن
يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله ومما تطيح
لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكها الطوائح من الاهوال
قوله ومما يتعلق بالمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه
المقدر باباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان
يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان القليل البكاء باهلاك
الطوائح يفيد مما الايلائم لان علة البكاء هلاك باي سبب كان
وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي

يخص

في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام فائدة ذلك ان
التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح
او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك
فيما بعد لو خاصة نحو ولو انك ذات سوار لطمتني فان لو للشرط
وجوابها محذوف والتقدير لهان علي ويحتمل ان يكون التمني وذلك
مثل يضرب لمن يناذي من دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته
الله قوله بحذف ما يقدر جملة لانا نعلم ثبت تامة ونعم غير صالحة
لافادتها الا انها غير مستقل بالمفهومية قوله واذا تنازع الفعلان
من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين
العاملين على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع في
اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على
ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول وعند البصريين
والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله واقتصارا

على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا
يجري فيه التنازع من الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين
كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يتحقق قبل الثاني اذ هو طالب
والاسم مطلوب والمزاحم مفقود وموثرا والاسم قابل المانع مرتفع
مفقود وزايل
قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا للنسبتهما وانما قال بالعموم ليدخل
فيه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان
ذالك التوجه اما بحسب الاصل او بحسب الطبع او بحسب النظر
السابق على التحقيق بمرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان
ان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدا التحقق قوله
ويصح ان يكون هو موقوعه في ذالك الموضع اي لا يابى من حيث
انه واقع في ذالك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لينصور النزاع
ولا يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلق لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يابى عن ذالك تدبر.

المفعول

المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل
من حيث انه واقع في ذالك الموضع يابى عن وقوعه معمولا لغير
ذالك الفعل وظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره
اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو الاسم
وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب
هو الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذالك فالانسب ان
يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير المتصل
لا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزء له واما بطريق
الانفصال فلان في صورة التنازع فيه وكل من الفريقين اتفقوا
احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء — الالغاء
ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للتنازع
فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع واما اذا
كانا مختلفين تعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت
الا اياك ولا يخفى عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كما في

في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع لانه المناسب بما هو بصدده ون الك لانه مخالف ما يقتضيه الاصل السابق
على رأي البصرية فاحتج الى الاستثناء، ويوافق على رأي الكوفية
فيكون من تفاريع الاصل السابق وما ذكره اقتضاء المفعول فليتم
البحث قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد
جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق
الحذف كما ينبغي ان يحذف ولا ايجاب بانا ندعي الكلية المهملة
لا الكلية لان المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب
غيرها فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم قال الشيخ الرضي
يلزم البصريين في هذا الا المقام اي في مقام ما ضرب واكرم الا
انا والا ان يتابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا
في انه من حد باب الحذف الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك وكذا
الكوفيين اذا لعله مشتركة قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه خبر

(٩)

ومن اولا

بتبنى ان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت
كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد
لصدق التعريف مع انه ليس مبتدأ لما ذكرنا واجيب عنه بتقييد الصفة
التي يكون مخبرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل
على ذلك قوله اوجارية مجراها كقريشي فانه في قوة منسوب الى قريش
قوله الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى حذف الحرف
والالف لتكون احصر واشمل اشمل فيما غا وغير وهل وغيرها من كلمات
الاستفهام قوله ونحوه ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار
لا يناسب التعريف قوله كهل آه واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بها
وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان نقول من قائم ابوه لان قائم صفة
صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ
ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب وقس
عليه ما قوله اوجرى مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك
ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجر بتة على اللغة المشهورة

كون الصفة مبتدأ آه قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل
اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا
تأخير المبتدأ فأجيب بأن جواز الوجهين ليس إلا فيما كان كل من الوجهين
مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف الاصل
وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلاف الاصل آخر وهو تغيير
النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس إلا فيما اذا كان احد الوجهين
موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد وذلك ان تقول هو اي
المرفوع المجرد آه لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
اسلم من تقييد الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة عن بعض الاخيار
وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان
كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح
بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور

لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب المزيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه المزيد بمعنى هو هو نعم
بقي اما الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظا بعد واحدة
يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
كذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما توقع به الاسناد قد
اشار الى ان البا متعلقة بالايقاع المتضمن ولا الى بالاسناد لانه بنفسه
يتعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المراد به المسند به
الى المبتدأ بقرينة اسمار كثار مثلا نما كما اشار اليه بذكرهما معا
في العنوان قوله او تجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان الكرة
في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح
يظهر بقوله به فائدة والا لا حاجة اليه اشعر قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه
قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب
في يضرب زيد لكونه ضاربا في زيد ضارب ابوه مخرج عنه لانه
مسند الى فاعل لا الى المبتدأ خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع

اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
اجرى الاعراب على الخبر الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد
الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدا نفسه كما في زيد
جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى
شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى
فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه و
يضرب في زيد يضرب ونضرب في زيد ابوه نضرب مع انها ليست
اخبار الزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد امر عدمي فلا يؤثر
فالاولى ان يفسر الابتدا بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاسناد اليه او للاسناد الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات
لتأثير لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ما حصل لتأثير
اولى اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله يسند الى شيء كما في القسم اص
الثاني من المبتدا او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدا
وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدد قوله فمعنى الابتدا عامل

في المبتدا

في المبتدا والخبر لطلبه منهما الجماعة السوا قال وقال الحرون
هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان اخران فكانه لم يعتد بهما
قوله لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها فلا يرد النقض
بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم اجيب بان التقديم لحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما
اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارئ
والاعتبار بالامر الطارئ دون المطروء عليه وبان الفعل محتاج الى
الاسم والاسم مستغن عن العامل الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما
يتمم الناقص بالكامل قوله ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق
فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قوله جاز في داره زيد
انما لم في داره رجل اذ لا حاجة الى التمسك في اصالة تقديمه لوجوب
تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان
ما اضيف اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه

شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم وقد جاء في كفاية درج الميت

قال وقد يكون المبتدا نكرة اما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا

على الخبر وعكسه مع ان الا المناسب للاصل الذي هو عدة الفاء لئلا يلزم

الالتباس بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدا وافراد

الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله

والخبر قد يكون جملة او لئلا يلزم تقديم ما يلي ابتداء على المبني عليه

كما يظهر عند التفصيل قال والمطلوب المهم القول بان الحكم على الطبيعة

المستفادة من المعرف بلام الجنس مما هو دون الحكم عليها اذا كانت

مستفادة من المنكر بحيث قال بوجه ما لفظه مما دلالة او وصف لما كان

الامتناع التخصيص محصورا في مثال المذكورة وكان الانسب ان يقول اذا تخصصت

بمثال ويعيد مومن آه لان لفظه نا تنبيه عن بحزم الانحصار قوله يقل

اشتراكها واحتمالها لايقاع او يقع قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالعموم

التخصيص الصوري بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بما كان في المثال

المذكور وفي كونه مصححا مناقشة لان لو كان مصحح الابتداء بالنكرة

نعم

لصح الابتداء بتفصيل وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني

جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص المانع للاشتراك

بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن

من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص

بالعموم اذ لا يتعدد ما في قولها عن هذا الحكم فالعموم فيه مما اظهر من عموم

لاحتمالها حاضر من جلاده لامتناع لخروج المدعو عنه ان قلت لو لم يوصف العبد

بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا الفرق بين صحة الحكم وصحة

الابتداء فان الحكم بالاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح

فيكون نظر كل رجل كاتب في الدار ان قلت فرق بينهما فان العموم في

كل رجل جائز من قبيل كل وعموم المثال المفروض غالبا من قبيل الجزء

مصحح صح لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا المصحح

قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم آه فيه ان التخصيص عند المتكلم لانه يعلم

كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح عند المخاطب وفيه ايضا ان

هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به

مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد هنا التعيين
بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص هيهنا
لان التخصيص ان تجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله قوله
فانه لا تعدد في جميع الامراد خلاصة هذا الوجه انه فيما اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله تمرة خير من جرادة
كان فيه معنى العموم لان العموم التمرية يقتضي التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل الافراد اولان فردا من جنس اذا افضل على فرد آخر
من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج
في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم يدل على خصوص فرد كان
المناسب ارادة الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الا
ستغراق في المقام الخطابي قوله لتخصيصه بما يخصص به الفاعل ولا
يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله او يتحقق
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم و
التاخير كما قالوا في انا عرفت قوله واما تخصيص الفاعل قبل ذكره قيل معنى

يخصص

وهو اولا

يخصص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في الحكم المعرفة وحاصلها
يعني ان السامع كما لا يلتفت عن اصغاء الكلام اذا كان المعطوف عليه
معرفة ولا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يلتفت عن الاصغاء
اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام قوله قد يكون تحقيرا لا
بالنسبة اليها بل النسبة فتدبر قوله فيقدر وصف يجوز ان يكون من باب
التخصيص بالصفة وذلك ان يقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
قوله على خبر ما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فانه فانما يحتمل ان يكون مبتدا
ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
قسمي المبتدا اولئك الا ان يقول ان التخصيص بالظرف تبعه قوله للتخصيص
نسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل اذ ليس معنى ويل لك ويلي
لك لان الويل والهلاك لا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك
لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاق لاسم المسبب على السبب
فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكيره سلام
لرعاية اصله حين كان منصوبا وانما اخر الجار والمجرور التقديم

الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب اللغة قوله اذا صار
سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت
قلت سلام عليك فمعنى مصدره سلام عليك فاذا يكون معنى
سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك اي جعلك
سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغيب
ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استغنا سلم مفعول
قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
الفعل مع متعلقه قصد الدعام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزيعه
انا لا نم بطلان قولنا لي سلام عليك عليك لان قولي مبتدا وسلام
عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر هذا المعنى مستقيم ان قلت
فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة
من اللفظ الصالح لان لا يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرار نعم لنا ان نقول
هذا المعنى عزاو لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم احد

المعر

احد المعرف المفسر عند وهو في المفسر محتاج الى التفسير
مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى
سلمت قلت السلام وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه صريح
وبان سلمت معناه قلت سلمك الله تعالى اي جعل الله سالما
ولك ان تقول نعم ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك
الله كما ان سبحان الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله
مصدر سبح نزه قوله وعدل اي الرفع لقصد الدوام لان الرفع
يدل على الفعل والفعل على الحدوث قوله اي سلام من قبيل في التفسير
تامل مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة والتطابق
لا الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين حصل المخاطب
بالنسبة فان جاهلا بها صح الاخبار وان كان الخبر عنه نكرة وان
كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب فظهوره وجمهور ورود الاستعمال عليه كقوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم علينا ويوم لنا المعز ذالك

مما لا يبعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان الخبر المعرف
يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظ فقوله والخبر قد يكون جملة
للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة لم يجز
بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت
قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا
طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر
يجب ان يكون حالا من احوال المبتدا والانشاء ليس حالا من احواله الا
بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم
ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه معمولا
في حقه اما مستحقا له ان يقع فيه ولك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية
ايضا لان الشرطية عند العرب قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية
او فعلية ولو بالاعتبار قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها
فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدا محلا لفائدة اصلا فحكم لغوا خاليا عما

اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير
محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة التي كما يتصف بصفات نفسه
يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد
في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مأولا بتأويل
المشتق نحو هذا القاع عرفج كله ايقاع الكلام المستوي والعرفج شجر
ينبت في السهل والمعنى وهذا الكلام المستوي غليظ وكله تأكيد
سهل رقاق
للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع
على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك هو ولا
فرق بين خبر المبتدا وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى
الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فيثبت الدلالة
على مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قوله من عائد
خبر لا وليس متعلقا بالاسم ولا انتصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله
كاللام في نعم الرجل لانه للعهد ووضع المظهر موضع المضمر كان في معرض
الله النجم جاز قياسا والاخفش وسيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظه

وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع
اجرهم قوله وكون تفسير المبتدا قيل لا حاجة الى العائد اذا كان
الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم
قوله اذا كان حمليا وذلك الحذف قياس اذا كان الضمير مجرورا بمن
في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزء
يشعر بالضمير فحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
نحو البر الكر بستين درهما الا ان الحذف غير مقصود كما في قوله
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيجوز ان يكون حالا من الضمير الذي
في الجزء العامل فيه المحذوف وينبغي ان يقدر مؤخرا لئلا يحتاج الى
القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسلم بان كان غير
ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال
قدس سره في الحاشية الكردوا رده شش يا رمند ب انتهى الكراشف

وسقا الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد اثنان
وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في
الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار
والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح
قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان هنا فوائد اولها
انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه
ويجيء بالخبر ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى ما يقوم
بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال
لانها الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها فلا فائدة تخصيص
بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه
ان يكون الازمنة ظرفا للكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز
ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان في الخريف

اريد بالمكان الظرف ظرف مكان او زمان ١٢

سامعا لم يعرف كونه في الحريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو
ان الظرف الزماني ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق
ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا
نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو الاسم
مع تمكين الناصب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين
فان في عندهم للتبعيض فان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول
وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى
الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها وهي ظرف
المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع
رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان
قريب اي مكانك مني مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح و
رابعها وهي ان كلا من ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان مؤقتا
وصفا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة

او البعيدة

او البعيد نحو داري منك فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين
اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومني متعلق بمدلول
الخبر اي بعيدة او بعيد بهذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك
او من خلفك فرسخين وميلا ويوما او ليلة فعلى التمييز عند الجمهور
وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخان فالفرسخان مقدار لها
كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء وماء حالي وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء
لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما في وقع موصولة او موصوفة قوله
على انه اي كائنون واقعون عليه قوله تقديرا اي ماول بجملة بجعل
التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظ لم تصح نسبة
التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة
دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر
من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لبيانا
عن الجملة وان الباء للالصاق والمعنى ان للظرف مفروض ملتصقا بالجملة

ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق ثم قدرت هذا بذلك اي الحقته
به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجملة اخرجتها الحلي واحسن
التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة
الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد
يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا
يجوز اظهار ذلك العام لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير
متحرك قوله لابد من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في
في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا طرفا ومظروفا
اما الظرف فدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر
آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم
فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو ولابد لنا لك من دليل
مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم الا بهو هو الا بتأويل قوله والاصل في
العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير

الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن
من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع
ثبت في الكل والاصل في الافراد ليتوافق التركيبان ولا يخفى ان عدم
افادة التقوي تقوي الافراد قوله وجاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق
كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب
لاحكام الحسنة كما يكون الشرع يكون في النحو وغيره قوله متضمنا لاشتماله
الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بمجاوره من امر متقدم
عليه نحو ازيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على من
وجب له صدر الكلام اي صدر دالة او صدر نفس مسألة
قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان
ولام الابتداء والشرط ولو سوغ تضمن مثل الذي بالليني فله درهم
وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر
لان السامع الكلام الذي لم يصدر بالمعنى بالمغير على اصله فلو
جوز التجيي بعده ما يغيره لبذر السامع اذا سمع بذلك المغير او

هو راجع الى ما قبله بالتغير او معنى كما سيجيء بعده من الكلام فيشوش

ذالك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار

لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من ابوك قوله وذهب بعض

النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه الذي النجار ام الخياط

مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار

بالكن في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله

لكونه معرفة فلا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب

في دفعه ان من معرفة لان في قوة ازيد ام عمرو او خالد ونظر الابهام

في مدة المسميات على المتكلم لماله يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه

ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة

متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على الخبر والجملة صفة لما قبلها

نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الضابط

في جعل احدهما مبتدا والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت

قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم نحو ابو حنيفة ابو يوسف اذ

المقصود تشبيه الثاني بالاول ومن لغات الافاعي القابلات

لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التخصيص كان يغني

قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في

درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوصف لم يخرج عن التوهم

في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل

قوله او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله

وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا

باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قام الزيدان لان الخبر جملة

صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظ للاحتراز عن نحو قام ابوه مع

انه احتراز بها عنه في شرط فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا

تسمية للكل باسم جزئه المتقدم النغلت ينبغي ان يقول ايضا كان الخبر

فعلا او وصفا ها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا قلنا ذالك

المبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي فمعلوم حاله

بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بحاله لما بعد الا او معناها
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان فاما لم
يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل
عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل
قوله واذا تضمن الخبر اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم
نحو غلام زيد راكب تعين في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل
قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام قوله
لتصدره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا
ما صار من تمامها من المتكلم المعنية لمعناها كان وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضرب اضرب
واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر
في صلته قوله يتعين يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم
تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة

عليه لزم ذلك المحذور قوله في المبتدا نفسه اما اذا كان في صفته
فلا يجب التقديم نحو على التمرة مثلها لجواز تأخير الخبر بان
يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف
قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من
باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت
امثله مبتدا قوله او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان ما بعد واما نحو
اما انك خارج فلا صدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان
الجملة التامة لا يقع بين اما وفائها قوله او في تأخيره خوف لبس دون
نقل فيه فانه متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
اذ لا يجوز جعله في حيز ان المكسورة معنى لفساد معناها ولا في حيز ان المفتوحة
معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه
فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان
المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة غير صالحة لمفرد فتعين
الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها

اوظرفا لحبرها قوله لامكان الذهول عن القرينة وجواز الحمل على
سبق اللسان لا ان صدر الكلام موضوع للمكسور قوله او في الكتابة
لم يعهد رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو
قوله وقد يتعدد لفظا فقط للتعليل او التحقيق قوله وذلك اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا اذ ذلك اما غير واجب كما في المثال الثاني او واجب كقولك
هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف
اولا ثم تجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس
في المعطوفين ضمير المبتدا لان المبتدا مفكوك تقديرا فكانك قلت
في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعل ضمير
فيه لان الخبر غير متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله من غير تعدد
الخبر احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد وسنعود الى ذلك على وجهين قوله
فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين
الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا
في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو

والحامض

والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا وليس
في من الضميرين الجزئين بين ضميري ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير
قلنا جاز اذا لم يستند الصفة الى شيء وينبغي ان لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه
قلنا اجراء تلك الاحوال عن الجزئين كاجراء الاعراب عليهما
فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
اجرى اعرابه على اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد
كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه هذا حلو
وحامض وجاز ان تجعل كل منهما خبرا مستقلا باعتبار وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدا قيل هذا الوجه
متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور
آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة
من الكل لا الى نفسه فيكون قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاحتياج به

بانه لو كان كذلك لزم ان يكون يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير
وجمعه بحسب تعدد الابعاض اي من قال قدس سره الجامع بين
الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة تركب العطف اولى النعت
فيستند الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا
جايع نايع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققنا قوله ولا يبعد
يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة بيانية
او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى
الشرط سببية الاول للثاني بل ملزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط
والجزاء فلا يرد قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس
سره عنه لما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة قوله او الحكم به
فان الجمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يورد الاخبار
بها قوله فلا يرد وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعم
متصفة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر قيل الامر بالعكس

لان كونها من الله علة لكونها متصفة بهم قلنا فيه بحث لان
من المعلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله واعطائه اما استناده الى استناده
كونه صادرا منه معلولا له فغير معلوم قال فليشبه المبتدا
الشرط لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز
ترك الفاء وخبره وفي جواز الصلة او الصفة ماضية اريد بها المعنى
لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة قوله وذلك كالاسم الموصول
قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند
وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما والمتضمن بحرف الشرط
كم وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اخبر به الى الجنس فيقول انه لا يقتضي مطلقا
ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول
والجواب ان التعريف معونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد تضمن المبتدا معنى الشرط ان لا يكون

التضمن بواسطة كلمات الشرط لما سيجيئ حكمها اوان قوله ذالك
اشارة الى المبتدا الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول
الفا ولا يخفى مراد النقض ليست منه بحث في ذالك التأويل
بفعل وما في قوله كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول
قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به لانهما في حكم لفظ
واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة
بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
يا او يوزع قوله الذي بالنبي الاغلب في صلة الموصول صيغة
الاستقبال وقد جا الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو نادر
قوله او في المال ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل
الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب
موت فر منه تخلص منه لا اقله كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة
دخول الفا مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسما الشرط

في العموم والابهام فيكون الفا زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال
الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسما الشرط لما ذكرنا
في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لا لصحة دخوله
عليه ولان دخول الفا بملاحظة مشابهة المبتدا الكلمات الشرط
ومقتضاها التصدر ومقتضا امتناع دخول النواسخ مطلقا
عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزا
من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزا
فلا يرد ما قيل من ان الجزا قد يكون انشا قوله لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل
بعضهم الذي الحق ان بعضا هو سيبويه نقل من المص انه قال في
الايضاح منع سيبويه دخول الفا في خبر ان بعيد من جهة النقل
والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله
تعالى الذين ينفقون اموالهم بقوله واما الموت واما الفقه فبعد
منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فواحده مارقتكم فالبالكم

القلآ بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن قوله لقيام قرينة اللام للوقت
لا للاجل لانه مصحح لا مقتضي ودواعي الدواعي مذكورة في علم البلاغة
قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لان الذكر اصل
في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل
الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبرها لا يعتد به قوله ليعلم اه
حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكن قطع عنه وجعل اعرابه
مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير المالوف زيادة
تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام
به وشدة الاهتمام بالمدح او ذم او ترحم يعني به زيادة اعتنائه فكان
اراد انه امتاز من بين صفات المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا
لم يبق صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في قول
المستهل المصراع قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك ديدن كردن
وكلاهما مستقيم قوله الهلال ماه تاسه شب وبعده القمر قوله لان
مقصد المستهل تعيين الشيء اه لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا

يتوهم نصب الهلال برايت او ارى وذلك لان الاصل في المفردات
الوقف قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجات كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز
حذفها قوله على مذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا
قيل ان اذا ظرف زمان او مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد
في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف
زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول
السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل
ظرف زمان مضاف الى ما بعده عامله محذوف اي ففاجات
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه
مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقال فاجات تنزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل
فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجات

وجود السبع زمان الخروج قوله فيما النزم يقال الزمته الشيء فالتزم
اي قبل ملازمته قوله اي في التركيب الاظهر بحسب اللفظ الذي يقم
اي في جزء والالزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان حميني
في موضعه وعيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن
ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فينبغي اعتنا الضمير
قوله وذلك انبعة ابواب لايقال هناك قسم آخر وهو ما اذا
كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول
الخبر بحسب الظاهر بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس
الا رعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره
مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة عليه ولو دل بالقرينة
الخارجة جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعراء الاذنا جوار
منذري لودك قوله هذا مبني على مذهب البصريين فان لولا
عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما تبوا اي واليه ذهب
الكسائي لان لولا كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب

حذف الفعل الواقع بعدها لا اذا اتى بمفسره كما هو شان
الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا
لان لفظ لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب
القسم الا مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره قوله
منسوبا الى الفاعل آه قال الشيخ الرضي بدل قوله منسوبا مضافا
الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو ضاربيتا قوله و
نعت حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق
نيت قال قدس سره في الحاشية لتاليه مصباح قوله واخطب
ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات
كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا
من ان هذا المبتدا يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم
لو رفع قائما على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ

العلم بسبب التعدد ... يكون الا ... نعم لا تقدير [illegible] [illegible]

الرضي حيث قال نحو رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل
المضاف الى ما المصدرية الموصولة لكان او يكون لا عن المصدر
الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر
زمان مضاف الى الشيوع بتقدير الزمان معها وشيوع الا
سناد الى الظرف مجاز نحو نهار صائم ويؤيده اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيد
بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود الضرب و
انما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما حالا عن
معمول المصدر فان كان عامله المصدر من غير تقدير كان بعيد من مذهب
الكوفيين ويجيء بطلانه وان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل
الحال وعامل صاحبها وهم قد الزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم
شيء من ذلك لان قائما حال من ضمير الراجع بزيد ومن ثمة الحق قد

الاخفش

لو فتش في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر ثم حذف اذا مع شرط
سمي مدخولها شرطا وان كان اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا
هذه للاستمرار كما في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في المعنى الناقص
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا
المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر السمع تعريفه مرة
ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع الاسم هذا المنصوب
ولو كان خبرا لكان لم يلزم الواو ولان دخول الواو في الاخبار الافعال
الناقصة ليس الا للتشبيه بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله ويفيد
المبتدا المقصود عمومه وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل
لم يقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق
دفعا للترجيح بلا مرجح قال وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف

المصدر المصدر مع بقاء معموله وذالك ممتنع عندهم لانه في
قوة الموصول مع صلة الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع صلته
قوله اي ضربي زيدا اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد
قوله الى ان هذا المبتدا لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدا قوله لكونه
بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل امثاله وامتناع توصيفه قوله
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير
غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتدا قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في
مثله غالب لا واجب قال الكوفيين ان الواو مع ما بعدها خبر لا
نها بمعنى مع ولو اتى بمعنى كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان
المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقع اعرابه منقولا عن
واو لانه مع اذا وقع خبرا لا يلحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده
بل يكون منصوبا قوله وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية
الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عن
مصحفها اعني الضيعة انتهى الضيعة كما رويته ان قلت لا يجوز

ربع

رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل
رجل لانه ليس مقصودا اعلى المقصود واصح فان المعنى كل رجل مع
ضيعته ذالك الرجل قيل توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته
على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر
وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب
في وضيعته كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة
لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدا ويمكن الجواب اما عن
الاول فبان حذف المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا
بد له من عن المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف
على المبتدا نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته
كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو
الظاهر لان الخبر مثنى حينئذ وبعد المعطوف وليس بعد المعطوف فليسد
مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف اسادا مسد الخبر لانه
من تتمة الخبر وقيل لهذا الخبر جهتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية

كونه خبرا عن زيد ضيعة فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان
يقدم وضيعة ساد مسد قوله يكفي في البيا بتجنيسة واحدة
قوله وسل بعها كل مبتدا يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعين
له يد لك على تعين منحو امانه الله لا افعلن كذا لا يجب لا حذف خبره
قوله نحو لعمرك لا افعلن كذا فذ يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك
لا افعلن قوله اي من المرفوعات اشار به الى قوله خبر ان واخواتها
مبتدا محذوف الخبر وذلك لقرينة ما سبق فقوله والمسند
ابتدا الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل
وانما لم يقل لانه في الاصل خبر المبتدا فلم نفصل بما هو مشعر بكونه بابا ومنهاج
على حده قوله اي اشتباهها استعير الاخوات للاشتباه والنظائر لما بينها
من التقارب والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتدا كما ذهب اليه
الكوفيين لضعف تلك العوامل على عملين قوله لانها لما تشابهت
ولان اقتضائها للجزئين على السوا فالاولى ان يعمل فيهما قوله بعد
دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل

من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف
فلا خفا في عدم صدقه عليها لا انها ليست بعد دخول احدها
وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا نصدق على المجموع اخبار اخواتها
انها بعد دخول دخول احدها قلنا المعرف حقيقة هو خبر هذا الباب
وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله
واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على التوزيع بتضمن تعريفات
كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار
ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراث اثرهما لفظا ومعنى اما لفظا
فبالعمل واما معنى فلا تشعار معانيها الى معانيها فان تاكيد الحكم
مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وهو على كل تقدير لا ينقض التعريف
بمثل يقوم في خبر المبتدا الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة
الملغاه حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا اضرب قوله ولا يجوز
ان يقرا ان ابن زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقديم حق
العبارة ان يقال لانه استثنا عن لعيسم وجوه الشبه ووجه الشبه

يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه والقول برجوع الضمير
الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما عرف قوله والاصل ان يصلى
قوله الا ان يكون ظرفا استثنا مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال
من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا او ان يكون استثنا من معنى الكلام و
الحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا في الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل حدث
لا بد ان يكون في زمان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم المختص
بفعل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور
مجراه لمناسبة للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله
خبر لا النفي الجنس اذ دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان علمت عمل
ان لانها تشابهت ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان
لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان
لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل
قال المص الليل بمثل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في

الظ

الظ صيغة اسم الفاعل لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي
ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف لا الخبر لان
الصاف النفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب واعترض عليه بان ذلك
مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا
على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو لفظا انما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل قوله لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه من الحال
بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم ح لان المجموع خبر
واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل انه يكون غلام رجل جامعا
للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا
امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع ههنا على انها قلت امتناع
الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي
يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على امر شامل اولان
النفي رفع الوجود وفيه ان يكع النفي المستفا دمن لا رفع الوجود
الرابطي سوا كان الظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر

في اللفظ قال الاندلسي لا ادري اين من هذا النقل والحق انه
يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة اما اذا قامت قرينة فعند بني
تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم آه فيكون ح لا من اسماء الافعال ورد
المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذا الصيغة ولا يخفى ان نصب
الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم آه
وذلك لدخولهما على القبيلين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم
من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما
عاملتين عملها ويصحح اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول ان الضمير
راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل او على حذف القياس
قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله من صد قال قدس سره
في الحاشية الصد الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها
للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلانا والي عنها بارح
عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان يقول ست ان لا التي لنفي الجنس لكن

وعو اولا

لم لا يجوز ان يكون براح مبتدا لا لنفي الجنس يلزم عدم تخصيص المبتدا
النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول
يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما
بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال
الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظ سواء
كانت مع لا او مع ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان
تصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا
اذا لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او انفتح فانه ح نص في العموم
فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
قال الشيخ الرضي الظ ان لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم
يوجد في كلامهم خبرها منصوبا بالخبر لا فالاولى ان يقال لا في لا
براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
يشذ والله التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع
المعرفة قوله والمراد لعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي

من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مرسلت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبهة بالفعل فان المشبه بشيء ملحق به ومن تعداده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظة الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذالك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذالك الفعل فيكون مفعوله به لا مفعولا حقيقة وان لذالك الفعل مصدر فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا آخر فيلزم التسلسل وان الفاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذالك الفعل كما في مات موتا وطال الفلان طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال الفاضل هو مفعول لا بحسب اللغة لا الاصطلاح وهو فرق لفعل لفائدة لم يسند اليه ذالك الفعل وتعلق به تعلقا

مخصوصا

مخصوصا فاما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقول انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولما يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشيخ قدس سره حيث يقول والمراد بالفعل الفاعل اه قوله لخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه كانهم والمستثنى

اثروا التخفيف في القسمة اسمى ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا بالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها
به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر وقع مفعوله اتفاقا
ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق
غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا
وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي
لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول
العرفي عليها على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بتقييده بصدق المقيد وامتناع
صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى تشملها وله
وفيه ومعه لا المفعول كما في ضرب زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعله فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب مضروبا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح
اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات

ولا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله لا يكون مؤثرا
فيه كما ذهب اليه بعضهم فليشكل عليهم بحصول الامثلة الآتية
قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في
ضربت ضربت لانه ليس فعل المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة
الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم ولو قال ما فعله كان في قوة
اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه
ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن
داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول ففيه اعتبار
انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب
كما هو الظاهر اتجه عليه انه فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان
ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات
التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية
على دوالها كما يقال انا ضربنا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا
يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول

قطعا فلا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول
ليس اسما لان الفاظ ليست موضوعة لا نفسها كما حققه السيد الشريف
فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان
يقول لو لم يرد يصح ايضا لان الاسم يجري على بعض المدلولات المطابقة
المطابقة على ما قالوا كما في سائر حدود الفاعيل قوله فيدخل في المصادر
كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك قوله اراد بالمصدر الحدث
الجاري على الفعل المسمى به لانه من صدر اذا رجع وهو محل الرجوع
الفعل اليه لا خذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما
ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق على نحو ضربت
الوانا او رانية آلة قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور
اعم وذلك التعميم باعتبار كونه مذكورا وهو ظ او باعتبار
كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور

يشمل

يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد معنى
الفعل مشتمل لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على الاسم والا يخرج من للعموم ح
جلست جلسة وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب بل اراد
ان تحقق الفعل باعتبار جزءه الذي هو المنسوب تحقق مدلول
الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان الجزء متحد معه ولا يخرج دخول
الثالث وخرج كرهت كراهتي لان كراهة التي هي مدلول الفعل
مغايرة للكراهة التي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج
ضربت تاديبا لان وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب
من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال قيد الا
تحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد
السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره
بدون اعتبار اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة
نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضرب لا لتاكيد الا
سناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدة دفع

توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
اي كلمه بذاته لا بترجمان بان اسمعه بالتكلم موسى عم قوله ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد
وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب
ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله اي دل على
بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه
وسواء كان من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه مفهوما
نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصفة نحو ضربته وضربتين او من
المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي
الضرب وقد صحت حنين مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما اضيفا
اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما حنين
مقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب
هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او خصوصها سواء كان

العدد

العدد مفهوما من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربتين
او مجازا نحو ضربته سوطين او اشواطا اي ضربتين ضربتين او ضروبا
مشوطا وهو مجاز عن الضرب لعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع
ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح نحو
مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
او بدونه نحو رايته الفا اي الف رؤية ولك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اي رؤية الفا قوله لانه دال اه هكذا قيل الاظهر رائية
في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها
عقلا في فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز
تثنيته احويه وجمعها جمعها لا لارادة الفرد منها قوله والعدد
في قصد التعدد المصدر تجدد المثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد
ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قوله وقد يكون قد هي
للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا بلغ
للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظ

وح كان ابلغ واوكدمما كان بلفظة قوله اي مغايرا للفظ فعله وهو اما
اما مصدر اوغير مصدر وقدم امثلته ومنها الضمير الراجع
الى مصدر فعله اوغير عامله نحو ندمته اي الدرس والحبني
الضرب الذي حرشه ومنها اسم الاشارة والمشار به الى
مصدر عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك قوله مثل قعدت
جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس
للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل مفعولا انبت
اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له
او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل قيل انه بمعنى التثبيت
كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه معين
انبات قوله وسيبويه يقدر له عامله فيه ان الاصل عدم التقدير
التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا
اي لا ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا
اودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء

له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي
سماعيا موقوفا يعني العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع
بخلاف القياس فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لا بالتثبت
الضابط فيكون قياسيا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف
اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس حذفه وجوبا
قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجب للحذف
قوله مثل سقيا كلها دعاء دعاء او بلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله
فانه قد يكون خبرا قوله وحيد ما دعاء عليه بالنار او بقبح الحال والجدع
المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو او كما لفظة
في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال
الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها
او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع
وجب حذف ناصبها يعني قياسا واذا لم يتبين لم يجب
وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك

وسحقاله اي بعداله وحمدالك واما انتصاب مثل قولهم حمدت
حمدة فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمفعول ويجوز
ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله
تعالى وقد مكروا مكرهم قوله منها لم يقل هي كذا وكذا لان الموضع لا
يختص بما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد بها التوبيخ نحو
اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو قاعدا و
الناس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي اه انما اشترط كون المصدر
مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لانه المقصد من مثل هذا الحصر
التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له و
وضع الفعل على الخبر دينا فيه وضعا وان لم يتيا فيه استعمالا
فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير
تنحي عن الكلام معنى الحدوث راي لعدم صريح الفعل وعدم
المفعول الدال عليه ولهذا اعني لزيادة المبالغة دفعوا بعض الصادر

التي

التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله
فانه لو اريد نفيه اه وذلك لفوات الحصر الذي يوجب الحذف
وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قوله داخل على حرف
لنفي والا ظهر ان يقال اعم لكل من نفي ومعنى نفي قوله على اسم
مبتدا او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول
النفي على الاسم ليس شرط الجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا
سيرا وما وجدته الا سير البريد انتصاب المصدر على انه
مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط
ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة قوله لا لو كان خبرا اه ان قلت
هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت
فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع و
النصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرط في المصدر كما اعتبرها
بعضهم لعلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام

قوله اي الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا الا بتكلف قوله نحو دكت الارض الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب قوله الا سيرا البريد بيك قوله ومنها ما وقع تفصيلا وانما وجب حذف الفعل هنهنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن الى غايته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قوله لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا و يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لا يخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان القريب والبعيد ليس من اثار السفر بل انواعه قوله متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما منونا منا او تفدون فداء شدوا قوله مصدرها اي اي مصدر المفهوم منها قوله وبانه غرضه المبالغة انما سمي غاية الشيء اثره لا انها

لطف

تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه به امر اي لا يشتبه بها نائب منابه اصغائه الواقع بعد الجملة بحسب الظ لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذ اذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر يسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لانه في وصف معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد الاول قال الشيخ الرضي لا يمنع
الحال الموطئة هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال
عندي ان يكون تاكيدا او اذا ترك المصدر واتى الوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله على اجالبس في كثير النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم

عارضا عن لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج
نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج بحوله حركة
في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا
فانه اليه يخرج قوله مشتمل على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل على
الفعل المقدر فان باشتماله على اسم يدل على نفس الفعل او باشتماله
على صاحبه يدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه
الصفة الدالة تغني عن التقدير وحسن الشيخ الرضي ان قيل لم
لم يجعل الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر لا
يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل ضعف وقبح ذلك في مررت
به فاذا له صوت لانه قطع لوقوع الصوت وان تصويت ليس
قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان
يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة لم تجر
الذي كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه ولجاز والنصب فيه على الحال او المصدر

الى

لكن لا يجب حذف العامل قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه
على الحالية على احدثنا قبلي الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير
المستكن في له ولو جاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف
بيان او وصف اما على حذف المضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب
اليه الخليل ومختار التعريف بان يقال صوت الحمار لان المضاف لا يتعرف
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل واما انه جامد اياول بالمشتق اي منكر فاذا عرف
كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات اه يعني ان صوتا
جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن فلا حاجة الى
القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء
بمعنى الاعطاء وان عامله تصوت من التصويت قوله وصراخ
بانگ كردن قيل استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون
جملة حال او غيرها لو قع على انه بمعنى كان وهذا ظهر معنى قوله
لا يحتمل لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره تحتمل مصدر

صبي وعمرو مفعوله قوله نحو له علي الف درهم لمحتو وعلى متعلق
به او على العكس والكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل الحيب الله اكبر
دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد
القائم قسما لا انقسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق حيث
ان اللام قوله اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في
هذا القسم وما يقابله عامله لتأديتها معنى الفعل قوله وتسمى هذا التسمية
من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا
نفسه ان المؤكد ههنا مضمون المصدر اعني الفعل وفي مسئلتنا يؤكد
مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز
به عما اذا وقع مصدر له محتمل غيره نحو القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى
وغيره وهو مضمون قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من
حق الامر بمعنى تحققه وكان على تعين فالمصرح اثبات كونه على تعين
ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب
من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا

لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما في
القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
قول الحق ونحوه لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو ولم يتم الجزم
بمرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر هو قطعة واحدة لا يلتفي
فيه النظر وكذا قولهم افعل البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الا
صل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول النقد
في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها تقلب
بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم
بجملة فهي مقولة له قوله ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل
اليه ذهب المص وزيف بفوات التقابل لان اللام في البتة حسن ح
للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظ ويجعل للاجل كما قال
قدس سره وعلى هذا ينبغي اه قوله اصله انت لا انبئ من التلبية لانها

مأخوذ من لبيك قوله بحذف الفعل اه كان ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله قوله ونحو اصله لبًّا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كالى وعلى وليس بمثنى اي ما الحقّ بالمثنى مضافا الى المظهر قوله المفعول قال الفاضل الجامي لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل انه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على الدوال كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله فالمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال المستثنى وفيه نظر فتح والتمييز وقال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظ لا يوفي بنقض التعريف بعمرو في اشتراك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد

بيجي

فالمراد

لا يسمى تعلقا ولو سلم التعلق بعنوان الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو فليس عمرو مما قصد جهة فاعلية بل جهة مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون نحو مررت بزيد اه لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول عين فعل عبد تأمل فيخرج به زيد في ضرب زيد ولا يخفى خروجه بذلك لكن في صحة اخراجه تأمل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر الفاعل الا المفعول معه سوى رعاية اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام واما وجوبا ففيما نحن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوبا سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيز ان ووقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل على ان الامر على ان الفعل غير مهتم

والتوكيد صوتك بكونه فيما بينا قران في الفكر قوله تخصيصا بالذكر
ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف
في الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بقوله
حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو الي
زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله ونحو امرا ونفسه
الواو للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه
فصريك ولسانه فيه قوله واقصد واخير الكم اي عما انتم فيه القرينة
على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو
مما يومر به انساق الذهن الى نحو اقصد اذا نهيت لما يفيد هذا المعنى و
ليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها والمراد
اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا للتوراتك
اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
انت امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا فعل سمع ذكر فعله
اذا عرفت فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة عن ظ وغاية التوجيه

ما قاله العلامة

ما قاله العلامة التفتازاني من ان ليس لها من حيث انفرادها الاستعمال
واخذ بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف امر قوله وسهلا
عطف مثال على مثال قوله او اهلا لا اجانب اي كما اجاز ان يكون مضمر
مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي
فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك قوله وطئت الوطي كوفي
راه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجه او بقلب فيه انه يخرج نحو يا الله قيل يدل تعالى
للتنبيه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بالغير صالح للنداء
بعيد مع ان القول بالتنبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه
مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة مثل يا سما ويا جبال قوله
لك ان تقول ان نحو هولاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء قوله بمنزلة
من له صلاحية النداء لرعاية الامثال الاخر قوله فان المندوب ايضا كما
قال بعضهم آه هو الجزوفي ويؤيده قولهم في المرثي لا تبعد اي لا تهلك

كانهم من حبهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا
تبعد ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع الدعاء في ضم ونحو مناب
ادعوا لا ينافي لان الجملة الانشاء الندائية انشائية فالاولى
تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها
بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال
زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل مخبرا عن طلب اقباله اي طلب اقباله قوله او للمنادى بان يكون حالا
من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد
قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي
بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه
يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي رد بان الهمزة من ادوات
النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر

في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة
واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها تجوز
فيها ما لم يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد
يستتر نحو اف بمعنى انضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لم
يستقل به كلاما كالجملة الانشائية والشرطية قوله ويبنى عليها
يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم
الموصوف بابن مضاف الى العلم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
قوله لفظها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لفظها بحسب التحقق والاستعمال
في خمسة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم يتعين
مواضع النصب من غير حاجة الى تخصيصها قوله على الضمة لفظا او تقديرا
كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء و
يا انت وجوز المضم يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى
تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله

يامطرا عليها وليس عليك يامطر السلام قوله التي يرفع بالمنادى
في غير صورة الندا يعني انه من قبيل ارضعت هذه المراة هذا
الشباب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى كانه قال
الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى ضمير الجار والمجرور
قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام
مسوق لبيان المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
يعني ان المفرد مقابل مضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج
شبه المضاف ايضا اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح با
لالف بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه اه قال
الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر
من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو معمول يا
طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على
ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء
واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك

المجموع

المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كان لعدة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد رضا المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا
معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما نعت فانه لدلالته على
معنى المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا
نحو قولك يا حليما لا وقع له قوله الا يا نخلة من ذات عرق قوله وانما اشترط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت
المفرد وصفا له نحو الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا
يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان
الجملة والظرف لا يقعان صفة للمفرد ففي جعلهما صلة للذي يفوت
الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى
في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف فلهذا لم
يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف لا ظريفا في الدار بل يقع لا ظريف

فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله
معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا
نقول الممتنع اجتماع الآتي لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف
الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان
محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء
المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه سوي اليه الخطاب
بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب و
صار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظ لئلا يتنازع الخصم كل واحد
من الخصال انه هو المخاطب المخصص الخاطب والمدعو قوله وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وانما اعتبر هما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك آه
ان قلت مشابه لمشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء
لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى
المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا

ولو بالواسطة

ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بعنا ها فنقول المقصود فالك
التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه
قوله ويا زيد ويا زيد ون التخييل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا
عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة
يا اقيم مقام المثال من اللام قوله ويخفض لفظة يا بالاستغاثة قائمة
قوله وهي لام تخصيص معدية لا دعوا المقدر لضعفه بالاضمار قوله
دلالة على انه مخصوص هذا الدلالة لا بد ان يكون الامر يعتني به وذلك
الامر المعتني به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك
لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة لئلا يلتبس
بالمستغاث له اللام في المستغاث لمتعلقه بما تعلق به لام المستغاث
قد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغيث من الم الفراق قوله لان علة
بيانه الخ ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف

يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه
بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وجلها عن الافراد
وفيه ان البدل مبني مع بعد وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة
لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام
اذا اجتمعا كانت العلة للام بقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب
بان الاولى ان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة وقد يجاب
عن التهديد ايضا بانه قليل ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من
الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب
واو ويا والف قوله يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على
موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف
لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان يا طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة
ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفا بنكرة اللهم
الا ان يقال ان الموصوف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعينه

قوله

قوله هذا توقيت لنصب رجلا اي لقم يا رجلا بالنصب حال كون
رجل بغير معين لا حال كون رجل لغير معين قوله مثل يا حسنا
وجها طريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله طريفا
ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يقال يا حسنا وجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف انما
قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان صفوبا بوصف
بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقم يا حليما الا تجعل القدوس
بل يقم قدوسا وذالك بانه لانه نكرة ووصف الشيء بالمعرفة بعد
وصفه بالنكرة وان كان ذالك قبل النداء قوله وتوابع المنادى
المبني لم يقصد بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا
على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل لا المعطوف
الا في حكمها قوله تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا
نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوها على محل النصب كما اجنبي ضرب
زيد وعمروا قوله وقيد نا المبني بكونه علما يرفع به هذا القيد

مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في توابع المستغاث باللام
قيل كنا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا
ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على
ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا
حاجة الى ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لان
ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى الحمل كما اشير اليه قوله
فانهما لما انتفت فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه المفرد
كما يتحقق العمل بالشبه بالاضافة اذ كان ناصا دي قوله ويا زيد
الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي صرح
في شرح المفصل به قوله لان التأكيد اللفظي وذلك لان الثاني
عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله
نحو يا زيد زيد نص في التأكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما يفيده الاول
واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تأكيد لفظي موصوف

او بدل منه بما حصل له عن الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر
وارتفاع العالم او انتصابه به في يا زيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشبه المساوي في جميع الاحكام وعطف
البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل في حكم حكم البدل عنده
قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل المعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر المانع الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج عنه يا محمد صلعم والله لتعين الرفع قوله ترفع و
لا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون
النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا
مطردا او لم يظهر اثر هذه الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر و
المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما
ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر انه يتم ان لهؤلاء ضما محليا لا انه مفردا

او بدل

معرفة معربا لو وقع موقعه نصب كما ان له نصبا محليا الا انه مضافا
لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختص يختار
قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله
لان المعطوف اه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت
ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجيب
بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذالك الا اذا كان المتبوع مضموما انتهى قوله ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي
كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف
بل تلمح بهما الوصفية فكانه مجرد عنهما وان كان اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد
انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما

ذالام

ذالام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسره الشارح قوله
اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه
الرجل واخرج عنه النصف اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع
اللام عن العلم وامتناعه عن العلم فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا
مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او
مصدرا كالفضل وذالك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكن
غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان
اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا يحق
في جواز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما
يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد بحصاله مختصة به من بين
ذالك الجنس ووجب ان يكون معه لام او اضافة لتفيد الاختصاص
وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم لا يتصور له معنى جنسي
ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها لا يتصور له معنى كالثريا
والدبران والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له

ذالك لكن لم يثبت بمعنى كما في الاعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور ذالك لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانها لا ندري ما معنى الاشتراك فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التقدير للالحاق بما هو الغالب بل في الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما في نفسه غايب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض عن ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل واحد منهما مطلقا او حال كون كل واحد منهما تابعا للمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة ويحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطا في ابن قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل ذالك كون الفتحة حركة المتحقة في الاصل

قوله

قوله واذا نودي المعرف باللام فيه ان نداء المثنى مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لتجبر نقص التعريف الزائل التنكير لا للتعريف فيحتاج ان نقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبداها اعني الارادة قوله فقيل مثلا انما قال مثلا لان قوله نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ان تقول في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في لكل موسى فرعون ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي ما هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة بحذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصوفة وندرة وقوعها موصولة وانما لم ينصب مع انه مشبه بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله معها التنبيه

المشارك لحرف الندا في التنبيه لان الندا ايضا تنبيه فالحاصل
يقرب ها التنبيه ما فات ببعد حرف الندا قوله بتوسيط هذا
ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداه بخلاف اي فانه نص فيها
ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال
يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على
الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا
الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى
بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا
بذي اللام قوله بتوسيط الامرين معا السر في توسيط تلك الا
مور ان يقع الندا على قصد نداه وبيان ذلك ان الندا لا يقع الا
على ما هو معلوم الماهية فلا يقع يا الذي اذا قصد الحقيقي فاذن كان
المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا توقف الذهن عنده ثم
الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع
الندا عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب
بحسب

بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف اذا اريد تعيين جنسها
اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف
اليه ها التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم
يقطع او ابدل مما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه
وهي ح يرفع ابهامه او بالمعرف باللام او يوصف باسم الاشارة الذي
يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه
من التدريج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة تشوق
قوله لانه المقصود بالندا بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل
على معنى في المتبوع قوله لانها توابع منادى اي معرب الرفع بتقدير
المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد وقع ايضا بان التنوين في معرب
للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور
ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا
معرب واحد وفيه ان للمعرب باللام ايضا اعرابين واما الرفع فقط

واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل الخ اه قوله
يا الله اه اختص هذا اللفظ باشيا كما اختص مسماه سبحانه
باشيا منها قطع همزته في الندا وغيرو وحذف الجار مع بقا
اثره فيه وحذف حرف الندا وتعويض الميمين والختاابين كا
باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسما المختصة بالندا سماعا
نحو يا فل ويا نومان اي كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو
اللهم فاطر السموات محمول عنده على ندا مستانف قوله وعوضت
اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذا لا اله ان تكون
كظبية قوله فلا يقال في سعة الكلام اه وقد يقع في غيرها نحو قوله سمعها
لما هر الكبار بضم الكاف اي الكبير قوله خاصة اي خصوصا قوله من اجلك
آخره فانت بخيلة عني بالوصل عني قوله في قولهم يا غلامان اه آخره
اياكما ان تعالي شرا وفي رواية ان تكسبانا شرا قوله ولنا الخطاب
لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب اي وفيما قصد ذكر المنادى مضافا

ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول
مفرد فظ واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه ولما
عند في حاله مجهول له تحجب الفظ قوله واما الضم في الاول وقيل
نصب الثاني ح لينص على انه تاكيد لانه خرج عن العلية بالاضافة
وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح
من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول نوطيه كان الثاني بدلا
واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي
والماجي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا تستنكر
الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بنا على الضم
وجاز الفصل بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول لا فصل انك تقول ان ان
زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال
لا اللابهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك
مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى ياء المتكلم لئلا

يلزم التقديم والتأخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالا
ضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بنائية
وكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي
قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه
انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري
هو شتم لا انتم فوقه اي لست بابن رشيد قوله فتح الباء وهو
الاصلي كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة
وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد
ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا وما للخفة و
لامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم
يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقولون في بقي وفني بقا وفنا و
في جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وفتحا شاذا الخ قال الشيخ الرضي

اما فتح يابني والاصل يا بنيي فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لا
جتماع اليائين قوله وقد يكون المنادى يعني ان الباء في قوله بالها
للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا قوله
وقفا اما حال او ظرف ذلك ان يقدر فعلا معطوفا على القول
اي يوقف بالهاء وقفا قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا
وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقف على يا غلامي
بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا و
ذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا
وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف و
جاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء تاء لانهما
متناسبان في انهما تزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا
عن الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها يوقف عليها طولت بل
بالهاء لانها عوض زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي

ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر اجيب بان التاء
في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في يا غلامة فانهما مظنتا التفخيم
وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو
حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة
مناسبة للحرف المبدل عنه فيكون في المبدل لتشابه ض
المبدل عنه قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التأنيث نحو ثمرة
قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف فانه
غير جائز قد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في في من فمويهما
قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد
يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا
تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في
السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة
الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الالتباس

في حال ندائه اكثر انشادها لاسمه منه في غير حالة النداء قوله اي
لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم
المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والترخيم صفة والاضطرار للمرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام
الفاعل مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب
اليه بعضهم بعيد لا يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة
اي الترخيم في غيره اي ضرورة نحو قوله ويلمه اذحى تساغها الا
صل ذحية قوله وهو حذف والاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكم
لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كما
لرحمة بالمهملة صفة ومعنى يقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم
التليين والحذف قوله اي اخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامي
لانه ليس آخره في المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه
حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله
اي المجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان

حذف اخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب او اسكن الاخر
واما اجرا الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذالك ثقيل وقيل في اوزم
ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في بحالة الافراد قوله لا
لعلة اخرى من قال انه حذف في الآخر بلا علة او كما سبيل الا
غتباة اراد هذا المعنى والاغتباة في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله وارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق
قوله والضمير المجرور للاسم لان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او
شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان ترجع الضمير الى قوله
ترخيم المنادى قوله اي لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى
لانه اظهر في اخراج شبه المضاف او سبق منه جعل المفرد في المقابلة
المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى المضاف من المشبه به اذ حكما مرّ ان
حكما قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا اذا كان المركب
الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زائدة واذا لم يكن علما فبانه ان
المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا ص

الثاني خلافا نحو قول الشاعر خذوا حظكم يا آل عكرم اي آل عكرمة
قوله لانه ليس آخر اجزائه هذا اذا لم يكن المعروف المركب الاضافي علما
اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي براعى حال الجزئين قبل العلمية في
الاستقلال لكل من الجزئين اعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما لعدم رعاية
اللفظ والمعنى ولا حجة لبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو
يا تابط قوله ولزيادته على الثلث لم يلزم الاسم الذي في حكم المعرب
انما قيد به لجواز النقض فيما ليس في حكم المعرب نحو ما وحن واما نحو
يد بحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبا به قوله بلا علة موجبة انما قيد
به لجواز النقض بالعلة الموجبة كعصا قوله واما بتاء التأنيث فقد
كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة
المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذالك المرخم الحق آخرها هاء السكت
فيقال يا طلحه يا طلحه وذالك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست
حركته حركة اعراب ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد
قد يعوض عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا

قوله زيدتا التعجيل ولابد ان يكون لهما معنى فخرج نحو عصبصب
قوله في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في السعادة
قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد بمعنى يغاير معنى الآخر
كزيادة صليان ونبلان علمين وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية كاسم وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمين (في نحو زيدان ويضربان علمين)
ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات و
زيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان (وندمان) وياء النسبة وشبهها نحو
كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها
قوله او كان آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه
غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
نحو سعلاة فعلى نحو هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما
من وجه لتصادقهما في اسما وافتراقهما في بصري ومختار قوله وهو
اما علم لان ترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف حرف الاخيرة والمدة السابقة
قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل

من ان

من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم والصحيح اجراء الاعراب عليه او واو
او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهفور على وزن سفرجل عظيم الحجر
وضر مشوبيف على وزن مدحرج اي مقطوع سرناقة وهو
ورق الزرع اذا طال حتى يخاف فساده فتقطع قوله حركة ما
قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعتيق بنت متعلق بالتجر
قوله فانه لا يحذف في مثله خلافا للاخفش فعنده يحذف المدتين
قوله لانه بثبوت لم يحذف زيادة سنون وجمع ابن لانهما غيرتا
بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول الخ
لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغاير لعلة الحذف في
الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل
آخره مدة قوله وبنت عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد
صغار الغنم انتهى قال في الصحاح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند
كوتاه دست وپاي زشت روي نقده بكي يقال له كبك قوله وفي
خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة حذفت عشر

مع الالف والتا لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر من
جهة ان الثاني اسم برأسه قوله يا خمسة وفي الوقف تقلب التا ها
كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورحمت ووقفت قلت يا مسلمه
بالها قوله محرف واحداي فالمحذوف حرف اي هيهنا بالجملة
الاسمية بقرينة الفا لكون هذا الحرف كثير الاستعمال فلت استمراره
تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلت هذا اذا نظر الى
افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح نظر الى
الافراد كما هو المتبادر والى المناسبة المضارع للماضي الواقع جزا في الشق
السابق فقدر المضارع والفا الجزائية يدخل على المضارع المثبت قوله
وهو في حكم الثابت النحويل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان
الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف
فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف هنا لعلة قياسية
مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف الاخر الا في مواضع
منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقر في اعلون وقاضون

اعلى

اعلى وقاضي ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون
كان مدغما في ذالك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسرة الهمزة وفتحها
وهو نبت فسيبويه بفتح الاخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي
السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان
فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفرا يرد الى حركته وهو
الكسر قوله فيقال الفا فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعل
على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه
او المحذوف ثابتا فيه قوله يا حار ويا ثمو د ويا كرو حتى يتبين امثلة الالف
التغير في الاستعمال الاول اما بالحركة فقط او بحرف او بكليهما
وفي يا كروان قال في الحاشية كروان ضعيف طويل العنق انثى قال
في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وانا اشواط كراكي ويكاون جماعة
بالكروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلا جرم قلت يا كرا لانه لم
يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو يا
والضمة كسرة نحو التفاتي والادلي والسادي في حكم التمكن لعروضها

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء
معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه معنى الاختصاص
كثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام
ويكون اعرابه على حسب ما كان يحمل عليه ومن ههنا اه وجه اعراب المتفجع
عليه بيا، واما المتفجع بوا فامره عنيظ لانه ليس منادى حقيقة ولا منزلا
منزلته ولا منصوبا بفعل المتفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقدر ان
المندوب باعني او اختص ويلزم ح ثبوت موضع خاص من مواضع
حذف حرف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ
النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشارة
بان يا اصل في هذا الباب قوله وهو المتفجع عليه التفجع دكر ... شدة
صلة اللام فالمتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما في المحمود عليه
او التضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع وجوده قوله بيا او وا والباء
للالصاق صفة المتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتازا به اشار
به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في

المقصور

المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه قوله وجاز لك وجاز
ان يلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس
بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال النداء
كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اي آخر المندوب
وقد يلحق في آخر غير المندوب قوله فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المحرك
بالحركات الاعرابية لا يلحق الا الالف ولا يقدر الاعراب ولم
نحو واضرب ابو جلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المحرك بالحركات البنائية
الا عند اللبس والمضم يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها
قال سيبويه نقول في ندبة يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاماه قال
الشيخ الرضي الاولى ان يقول يا غلامي لحصول سبدنه يا غلام بالضم قوله
واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز
ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لامتناع
خطاب المضاف والمضاف اليه للاشارة الى هذا لم يمثل بقولك
واغلامهموه قوله واغلامكوه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا

قد الك الساكن اما تنوين او مدة او ضمير جمع او غيرها اما التنوين
فيحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها
لالف الندبة نحو واغلاماه خلافا للمضر فانه يقول استغني
بها عن الالف الندبة وان كانت واوا او يا فان كانت الحركة
فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا اندبت يا غلامي
بسكون اليه فيثبونه يقول يا غلاماه لان اصلها الفتح والضم
يقول يا غلامي وان لم يكن للواو واليا اصلية الحركة فان كانت مدتين
فانك يكتفي بما فيهما من المد نحو وا امروه وا غلامي واضربوا واضربي
اذا سمي بهما وان لم يكن يا مدتين جيئت بالف الندبة بعدما ان شئت
واما المثنى والجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو
وا ابلكوه ووا غلامهي وو الواو واليا بعدها اما اللتان حذفتا
في الجمع للاستثقال نيد بالمد الندبة واما الفا المدة قلبتا واوا ويا للبس
واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح ويلحقه الف نحو يا منا في المسمى من
قوله لبيانها ولا سما الالف لخفائها واذا بعدها بها ساكنة نثبت

كما تبين بها الحركة وهذه الها تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر
اما مكسورة او مضمومة اجرا للوصل مجرى الوقف قوله الا المعرف
وجب ان يكون المندوب معرفة سوا كان قبل الندبة او بعدها
ووجب ان يكون المتفجع عليه بذلك علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب
خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلاه صبياه فشاذ قوله
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال الصفة المضاف بالمضاف اليه لهذا
جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف
والمضاف اليه وقراة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على
الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر
فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما يقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة التعريف لا يحذف مما التعريف بها حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما

ليشار اليه لكم للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى
علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا
فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظ فيما لا يحذف منه
الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره قوله
نحو يوسف عن يوسف وقيل عبري واعترض عليه بانه لو كان منصرف وليس
فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان معدولا عن يوسف بكسر السين
قوله ولفظ اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس متعارفا
متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفا كما تقدم وهو معرفة
قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لفظة اي قوله اي صبحا اذا دخل في الصباح قوله قالت امرأة امرء القيس
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل
مثل يستعمل المفهوم قوله قال المخصص صار مثلا للحض على تخليص النفس

الورد

الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموش شدن و
چشم در پيش افكندن دستر فرو بردن قوله هي رقة انا سمعها اللبد
بالارض فيلقي عليه ثوب فيصاد فصار مثلا وقد تواضع من هو اشرف
منه قوله والمعنى ان النعام الذي اه قيل ان معناه ان ذكر الحبارى
يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اصواتا مثلك
لعناقا وهو النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد
اللام في قوله تعالى وزين لهم الشياطين اعمالهم فصدهم عن سبيل
الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم يهتدون لان يسجدوا
ويجوز ان يكون انه بدل من سبيل الى فصدهم عن السجود ولا زائدة على
التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان
ان لا يسجدوا او تعليل الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اي مفعول اي به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص
الاسم في قوله كل اسم المفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدق
على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا يجب ولا بأس

في التعميم مع عدّ المحدود ثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض
افراده منها قوله الى احمر على اصله بناء على شرط يعني ان على بنائه ولك
ان تقول يعني ان على صلة للوقوع الى احمر احمرارا واقعا على شرط مثل
وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب الحذف فيه لا يرد النقض بقوله
تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم ساجدين لانه
ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات بمجرد التفسير بل اتى
بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم لحم لفظة كل
لبيان المبالغة قوله بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف قوله وزيد انت
ضاربه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه امام قبل الاسم المحدث ونحو زيد
هند ضاربها وازيدا ضاربه العمر اهو ان او بعده كالمثال المذكور و
مثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبره قوله مشتغل
صفة بعد لا لاحد الامرين المفهوم من لفظة او او للكل من الامرين على
سبيل التنازع قوله عن متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او

لان

لان الاشتغال المعنى لا اعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه
تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه
ما وتتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير
سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا
ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها
ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه
عامله الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه او
رجلا يضربه قوله لو سلط عليه التسليط بركاشتق برجيري قوله
او مناسبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتب ولما الحقه غيره
ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني بتسليطه بعينه تسليطا
او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ
عن العمل المفعول خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل لا يصح عمله فيما
قبله وذلك بان يكون اسم فعلا او مصدرا وصفة شبهه او
مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان

من حروف النفي دون لم من حروف ولن ولا اوبان يكون صلة
اوصفة اومضافا اليه اوواقعا بعد الا اومؤكدا بنون التاكيد
اومسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد اظنه منطلقا اومعطوفا
اوواقعا بعد الفاء السببية وهي الواقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة اوغير واقعة موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن شيء فحدث بنعمة
ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزاء الشرط وحقها ان
يدخل تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيدت من كلام
الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه
يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير بالفاعل عن
العمل بل فساد المعنى ايضا مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال
فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل
كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط
فح يكون قيد التسليط وربما آل هذا القيد وسابقه ولحقه

زيد وزيد لم يضرب محقق ونحوه [illegible]

كما قال الشيخ الرضي **قوله** بالترادف فيه مساهلة لان الترادف
انما يكون في المفردات **قوله** باللزوم ولو بواسطة كما توالت اسماء
منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور ح الا التقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم
تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت
غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق
المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت
بغلامه وجوز فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة **قوله**
ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى
ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يقدر ما بعد الاسم الجحد وناصبا
بتكلف بان يقدر انها سادة مسد افعال صالحة لان تنصبها وفي
اخواتها اعني جاوزت واهنت ولابست اما بصورة الاولى

ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب المفعول واحد بمفعولين
بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق الطبعية بان يكون احدهما
بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل
قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان
الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل
بالجملة قوله في مظان الاضمار قال في الحاشية اي في مواقع يظن
في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع قوله ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف
تقدير العامل قوله بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصب
اذا نصب فعل وليشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح
خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت
مع وجوبه او اختيار على الرفع او مساواته له وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته
ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره

نعم

نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد قوله لسلامته عن
الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا
يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك
لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند
والمسند اليه وفيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه
الضابطة واندراجه في الضابطة التي يليها كما قال الشيخ الرضي
قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منه شيئا
فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجات قوله مع غير الطلب لم يقل
مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار
النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها
على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو واما زيدا
كرمت في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب
النصب ما في التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهي

والدعاء حصر الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان
الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية لا يكون اسمية لاختصاص الطلب
بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام
والعرض والتحضيض ولا تعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه
في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير
هذه المواضع لورود النصب ههنا قوله بسبب عطف جملة ولو
بلكن وبل قوله على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب
عمروا وهند يعتليها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه استثنى
سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يعزبه
لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء و
الظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة ولا
لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله واما تقدم معمولها في عدم
تقدير معمول لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا

كان

لاسم
كان هو الجد ود واما اذا كان الاسم الجد ود لعده نحو متى زيد ضربته
كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال بعد كلمة الاستفهام لكان
اشمل بغم ولو قال او مع الاستفهام لما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي
تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان
هل طالبة للفعل فاذا لم يجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج
واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه
ولهذا قبح هل زيد يخرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه
والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى حكمها حكم اذا في
وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم
متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة
لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي
الحصول قوله وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قوله
اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع
فيقدر في اذا زيد لقيته اذا قيل زيد يقبله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة

المفسر للفسر وفيه فوات ذلك قوله وعند خوف لبس المفسر عطف
على قوله في الامر انما اتى بلفظ الا الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه
فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني
عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا
بين كونه خبرا وصفة كان الاولى الحمل على الخبر لما فيه من الفائدة
التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع
الى انه لا فرق بين كونه صفة او خبرا لان المراد بالشيء المخلوق لا
مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر وفيه نظر
لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه
السنة ولئن سلمنا تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق
وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته
ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم

من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة
فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل الموجود قوله ويستوي الامران
في الاختيار قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي
السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد
مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المذكور من باب حذف العائد
بل من باب الاقتصار رعاية لبعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر
لا بد له من عائد اذا كان جملة فعرض هو من هذا المثال وقد تبع سيبويه
في ذلك ليس الا ان بين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوفا عليها
او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا اما ان جعل
الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل
في زيد عرف كانت الكبرى مفعولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قوله
بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الداخلة في الشرطية قوله والا بالتشديد
جوز الخليل فيها التخليل التخفيف قوله لوجوب دخولها على الفعل
قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط

والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال
الا ان بعضها بقي على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها
اختص بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع
اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النفي وبعضها اختلف
في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ
هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ قوله فانه وان تصدق
عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عن
بعينه لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير
والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى
المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف
لعدم الاختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل ولعين ويجب ان يكون المصدر
النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب
الاظهر ان يقدر يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة
للموصوف كما وفي الثاني ملابسة مبتدأ الصفة لموصوفها قوله مع اتحاد

وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير
يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان احدا قع
من استجارك المقدر موقع الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان
زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر
وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانفصال
النفي بالا وكذا في ضربه ان زيد لم يضرب الا اياه ان يضرب
زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب
ليس كنسبته الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله
واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا
باذهب المقدر رعاية للاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح
المفصل قال وكذا خبرا ومبتدأ قوله كقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر
نوشته قوله بحيث لا يقادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة
قوله والظاهر لا يمنع الفاء يجب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر

قوله ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كلتي فعلوه فيكون
التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة
قوله جملتان بتقدير المبتدا اي هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف
على الاول واما للعطف على قوله وكذا كلتي فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى
الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية قوله
عند المبرد قيل ظرف لعوامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة
بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر
يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل الفاء انما قال
مثل لان الفاء ان كانت زائدة او غير واقعة موقعها لعرض كما في قوله
تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية
توجيه المبرد اولى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه
المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف

او خبر كذلك

او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يأتي في الفصل
والباب قوله ان تثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء
وبالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا
يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله
او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب
الذي هو الحكم قوله وجزاء الجملة يجوز ان يأتي ان ما بعد فاء التفسير
او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله
واختار النصب يعني ان الشرطية اشارة قياس استثنائي استثنى
منه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
والسيبويه وانما حمل على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان الاختيار
واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به
قوله لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في
القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذور منه قوله اي اسم عمل
فيه بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه

محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق لانسب الصناعة ان تقدر باتق
دون التقدير قوله تحذيرا لمعنى هذا القسم الذي هو المحذر اما
ظاهرا او مضمر والظاهر لا يجيء متكلما نحو اياي والشر سيبويه يقدر
نحو لا احذر وغيره يقدر نحو احذر خطابا والاولى اولى كذا ذكره الشيخ
الرضي قوله وذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء
كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا قوله على صيغة
المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر
مبني عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول
والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه
لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها
مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة
اذا كانت اضرابية واخترنا تقدير سو الاحتمال الاخير وهو المشهور
المساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره

المحذور

المحذور بل جعله معطوفا على مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر
او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا
بتقدير الحين او يجعل مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون
غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم
العرضة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل
معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال
العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان تصدير الحد ههنا متناولا
لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد
هو المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي قوله معمول متناولا للقسمين
قوله قلنا العمل او قلنا بتقدير العامل بل والتقدير او ذكر المحذر منه
من نوعه او باستتار ضميره في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قوله مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقيتك ثم لما لم يجمعوا
بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا
اتق نفسك فلما حذف الفعل حذف النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع

الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا
ثم قال وارى ان هذا الذي ارتكب تطويل مستغنى عنه والاولى ان
يق هو بتقدير اياك ابعد بتقدير بناخيرا لفاعل وجاز اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله
غير صحيح يمكن ان يضمن في لو معنى التبعيد ويكون التقدير اتق وبعد
نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا
ليس في تقدير اتق قوله لانه لا يقال اتقيت نفسي من الاسد لان معنى
الاتقاء بر هيز يدن لا بر هيزانيدن قوله فالصواب ان يق يمكن ان يق
اراد تقديره ونحوه قوله فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك منه
تامل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى
بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يق ان القائل شخص نفسه
والمحذر منها البين الا لا ايقاع الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة
هو الضر وهو محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى قوله لان
حذف حرف الجر لان الحرف موصولة طويلة لصلتها لكونها مع

الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلا طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم
واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قوله ولا يقول
اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر
اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب
بمثل اتق او احذر اولان المراء في تاويله التماري قوله فلم يثبت
الا نادرا قال ابو علي تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي
وقلت قوله المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول
فيه او مفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصله اسلفنا فيه على
الاولين قوله ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل
فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قوله مذكورا في مؤدى
تضمنا الحقوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المفهوم
بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
الالتزامي وما له ملح الى المعنى قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية فيه
تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى

اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا الحيثية لان
هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في
نعم يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه قد يقصد بقيد
صوري الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد
الصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف
المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية
الفعل وعلامة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست
في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا
اريد به الجرم قوله اشارة الى مسمى المفعول فيه اشارة الى ان قوله
من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على الذي يحوله على الظرفية الحقيقية
فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق القوم
على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله فظروف
المكان اذا كان المكان انه جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول

ان كانت ولما كان اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة
الواقعة خبرا الى الخبر عائد المتبين عائد المبين قوله وفسر المبهم با
الجهات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من
قال ان المبهم من المكان ما هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق
بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي
في الارشاد من ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا يتعرف
مثل بها ومنهم من فسرها ايضا بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين
وتلقاء ليس كل منهم عندهم جائز النصب لا نحو جانب وما بمعناها
من جهة ووجه بمعناها وكيف وذي لا يقال فيها نحو جانب عمرو
بل يقيم في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين
مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قوله و
حمل عليه وينبغي ان يكون المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة

اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها
اليها في الاشتمال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون
موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا
قوله ولفظ المكان لشرطه ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا تقول
كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائدة اذا كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينصب
بالعامل الدال على ذلك الحدث ومما ينصب به المكان المختص وهو
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا ما النص
المكان المختص قوله وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان عن صلة بضده الذي
هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في غير
المكان ودخولها في دخولها في المكان وبكون الدخول مصدر لا
والفعل من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو
لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله
يحفى

والتفصيل

والتفصيل فيه اه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال
لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران
نحو سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم
الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل
وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره
معه اه لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو حسبك للسمن لان العامل
في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل
وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب
انما هو يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب و
يترتب عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اراد ترتب بالنفس
التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب
وانما ينصب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان ولو صرحت بالعلية الحقيقية لم ينتصب عند النحاة

قوله وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربت شجاعة لكان
احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار الحلاوة ويحتمل ان يكون
فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر
قوله والقائل او القول يكون مفعولا له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم
من الكلام يخالف حاله فالقول الزجاج قوله خلافا للزجاج وخلافا
للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قوله فانه عنده مصدر لما راى
من كون مضمون العامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت
تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجب في القعود عن
الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على
القعود ويجب المحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا اللفظ
فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود
عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر مترتب على الكيفية النفسانية
وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربت
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظ ان المصدر حقيقة هو المحذوف

لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في
ضربت شوطا اي ضرب شوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر
من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المص
ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع
ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف
والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء
في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعل و
فاعل علله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
يقوم في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول
امير المؤمنين وامام المتقين ويعسوب الدين علي ابن ابي طالب
عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة
واستماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز
ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال

المفعول وهي الاستحقاق قوله ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة
في الزمان بقوله تعالى في قراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان الحال
الفاعل لا يشترط ان يكون نكرة كما شرطه بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله
او يكون زمان وجد واحدهما بان يكون آخر اول الحدث او
بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط
ذلك لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرائط فحصولها
دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الحواشي هذا الرأي شريف
جدا بجعل ما هو محل الفائدة قائما مقام الفاعل والخلو عن تكلف اعتبار
ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب
الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير قال قدس سره
في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب وضمه
قدس سره في تفسير الوثوب بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول

شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت
زيدا وعمرا معطوف اتفاقا مفعول معه وقد ينتقض بامثاله
نحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله
استوى الماء والخشبة اي يتساوى الماء والخشبة هنا مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بالمصاحبة لمعمول
الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زالت اسير والنيل فان الماء لا
يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل
والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله
لو تركت وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيل
بچه شتر باز كرده رضع الصبي شير خورد وكودك قوله اعلم
مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو وفيه ان الاولى نيابة اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب
بمعنى مطلقا النصب في كل رجل وضيعته قال الاخفش منصوب

نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل
حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز
تقديم مفعول معه على ما عامله في مصاحبة اتفاقا ولا على مصاحبة
خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا
تاخر عن المعطوف عليه قوله فيناسب معنى المعية لان في المعية زيادة
اجتماع قوله اي وجب جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان
يكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف قوله لوجوب العطف لما
وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل
عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في التي هو الاصل اظهر ان
قلت فاذن عمرو في المذكور ليس مفعولا معه وكالاضافة فلا حاجة
الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام لا يختص به والا لم يقل بعده
ذلك تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان

العطف

العطف في الصورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار
قوله حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي
الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم
النصب مع اختيار العطف قال على الاولى ان يقيم ان قصد النص
وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع لا
يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضمير ضعيف ان لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده في القرآن
كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر بقراءة حمزة قوله وانما حكمنا
بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين كلمة الاستفهام و
حرف الجر الطالبان للفعل وفي الاحتياج شيئان كلمة الاستفهام
والثاني الذي المصدر يعني الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى
الفعل في هذه الامثلة قوي لتقاصد امرين بخلاف نحو بذلك

واياك ونحوما انت وزيد فان الاشعار فيهما اضعف لفوات
مقاصده حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات مقام
الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الاحرى
في الحكم الشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين وبين الا
خرين قوله لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمفهوم الكلام كما اشار
اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذالك لان قولك ما الزيد وعمرو خبر مثل
مبتدا محذوف تقديره ذالك مثل ما الزيد والعمرو اي العامل
مع جواز العطف مثل ما الزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخرين
وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها
حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة قوله الحال من حال يحول
اي انقلب وانما هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا وز مليتين
في بنية الفعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمنتهى للشيء كذا في المغرب
والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحالة
المحققة او بحسب تقديرها وهي الحالة المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها

حالين

حالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله
تعالى وبشرناه بالحق نبيا اي مقدرة نبوته والبعض في اعم من ان يكون
باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول وباعتبار حال متعلقهما فلا يرد
ابوه النقض بجاء زيد وقائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب
الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم
تبيين هيئة لازم الفاعل المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم
التعبير عن الملزوم باللازم الابتاويل وان زمان الاتيان لما كان مبانيا
مغايرا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد مبنيا
على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي
الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه
تعلق الحدث الذي هو في ذالك الكلام بالفاعل او المفعول او بما
يجري مجرى هما وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في ركب
زيد وركب مع كونه علامة اذا لم يجعلها حالا ووجد المؤكدة

اسم غير حدث يجيء مظهر المضمون حالة وقولنا غير حدث
احتراز عن نحو جئع بجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول
في دلالة على ان هذه لو لها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه
فاعل او مفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول
في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توقفت حالا الفاعل والمفعول
جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا والجمع كقولنا راكبين واذا اختلفتا
فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما
وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدة منحدرا وان لم يكن فالاولى
جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز بضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال المفعول الفاعل
يقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض
شراح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب على حسب ترتيب صاحبها
قوله لفظا او معنى تبيين عن الفاعل او المفعول او عنهما او حينئذ لكان الاظهر
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يحتاج الى هذا التفصيل

فاعل

عامل قوله فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بخصوص من علامة
اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاف اليه اه لان الداخل في الذات
في حكم الذات قوله ولو قرئ هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال
عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما
لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز
الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما توجيه حينئذ لكن المص جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه
عليه ان فاعل الظرف لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم
الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم
من فحوى الكلام ولا يجوز ان يقال قائما حال عن زيد وهو مبتدا
لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم
اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه
لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الا
شارة او التنبيه الاول اولى لان زيد مشار اليه لا منبه عليه فان الخبر

عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل قوله وعاملها
فصل العامل هيهنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون
توطية لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على
اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين
مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك
التفصيل قوله وهو من تركيب اي من صيغته قوله كالاشارة دون الا
ستفهام والنفي والنص حروف المشبهة بالفعل لعدم ورود
الاستعمال على ورودها عاملة قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظ
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل هو الخبر فهو العامل فيه حيث
لانك اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان
المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه
تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو
وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال
جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية فيه ان المفعول له جواب للم صح

انه يصح ان يكون معلوما والحل ان المعلول باعتبار يجوز ان يكون مجهولا
باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة
ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها
بنفسها او بوقوعها في خبر نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت احل
حالا اشارة الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا
على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امرا او
عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كلام ليس ايضا نصا في
المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة
او بالوصف قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا لانتقاض النفي لم
يغير في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون
اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او معينة عنا والمعرفة لاستغراقها
او في حيز الاستفهام او بعد الا لانتقاض النفي او مقدما عليه
الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد تعسف لا يمكن الخلاص منه الا

ان يقول بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في
قوله الحال يعني ان فاعل الظرف ح ضمير الحال او نفسها على الوجهين
لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار علاقة عائد يصح وقوع الظرف
صفة لقوله نكرة والتعبير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال الا وقيل
الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول
او قيل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما
للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا
ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه
نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الحال الناصب
التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله
وصاحبها اه وح يكون ظرفا لغوا للنسبة بين المبتدا والخبر او
المعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا قوله ولم يرد ها

قال

قال قدس سره في الحاشية الذي للمنع قوله ولم ينتقض على نقض الحال
قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة
والعين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى
في الصراح نقص بمراد تمام نارسيدن و سيراب نشدن تشنه قوله
والاتن جمع اتان خر ماده قوله ثم يردن العطن قال في الحاشية ما
حول الحوض والبرك من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر
خوابانيدن قوله ومررت به وحده قال في الحاشية الوحد مصدر
من وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة
انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتنكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال
اصله التاء حذف لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال في الحاشية الجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متناول لكل واحد منها او لمجموعها

قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان
كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين
وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى
النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا اسائرا بكثرتهم وجبر الارض
ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاءني الرجال ثلثهم وكذا
اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما
تقدم منصوب في الجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في
المجيء وتاكيد لما قبلها في تميم قوله احد في انها مصادر لا افعال
او لصفات اي معركة ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول
واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة
موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله فان كان
صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم
قوله ليتخصص فيه ان الحال اما عن الحال الفاعل او المفعول به وكل منهما
مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقم الحال
حكم

حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس الى الحال آخر قوله و
لئلا يلتبس بالصفة فيه ان ذالك الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم
وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم على العامل
المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها
بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل
التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون لا
الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما علا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو
ضارب زيد عمروا وتضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو
وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث
وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان او الزمان
او المتعلق او الحال الى غير ذالك واذا اختلفا بامر فالمرتميز بالعبارة
حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذالك المتعلق صاحب

ذالك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذالك
لاجل رفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو وقاعدا
زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا
قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن
قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضميره لا يتقدم على الاحتمال
الثاني يحتمل ان يكون اعتراضيه بتقدير المبتدأ قوله واما جعله حالا
آه اليه ذهب جمهور النحاة المص في شرحه كما مرت الاشارة فالمراد
هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في
الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذالك
لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي فلصح ابن برهان
لجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان
ظرفا او شبهه ومن ذالك القبيل البر والكر ٢ بستين فمنه حال والعامل
بستين قوله وعلى المجرور المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان مرفوعا
او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها

عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال هو خبر عن
العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف
جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم
لكن على قلة نحو تحرك ماشيا زيد بن زيد ونتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله
لان الحال تابع آه قيل يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث
انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع لعارض الالتباس بالمبتدأ
قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه اكثر الحال عن المجرور
ولم يسمع عن الفصحاء تقديمها فلو جاز لرفع قوله بجعل كافة حال
عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا ما نعا للناس عما يضرهم ان قلت
انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل ما نعا ناهيا ارسل امرا فكيف يصح
الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلت حالا عن الناس لانه
صم مبعوث على الثقلين ان قلت ان الحال قيد العامل فيلزم ان
يكون الكف في وقت الارسال وليس كذالك لتراخيه عنه قلنا الحال
مقدر والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة

اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى
ان تاء المبالغة مخصوص بفعال وفعول ومفعال قوله اي ارسالة
كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي الكف كفا
والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كفا
لازمة الحالية غير مضاف كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى الابعاد
منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي
من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق
لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاءني
رجلا بهيا ومنها ما يقصد بالتشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل
اسد او شجاعا ومنها الحال نحو بعت الشاة شاة درهما وضابطه
ان يقصد التقسيط فيجعل جزء من اجزاء الجزء مقسطا و
تنصب القسيط على الحال وتاتي بجزء مع واو العطف وبحرف
الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وما في حموضة الاظهر ان

ربعه

يقدما في من نوع حموضة في الصلاح بسر عموضة وما اول ما يبدا من
النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله
وهو ما فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة الى التاويل التدبر المبسر
هنا اذا كان هذا اشارة الى النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا
كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها بالمنضج وغير المنضج او المدرك
وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد لان قد عرف تفصيل
ذالك في ذي الحديثين قوله فيكون جملة حالية قال الشيخ الرضي قد
يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب
الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وذلك في شاذ نحو
يدا بيد اي ذو يد بيد ونقدا بنقد اي النقد بالنقد
ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم و
كذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وضيعته الى شاة ودرهم مقرونان فلما حذف هنا الخبر
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت

الشاة شاة بدرهم وشاة درهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان
الحال لتقييد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها
ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما
كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط لئلا لا
يكون الواو رابطة في الجملة الحالية الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
لهما ادنى الفصال وذلك وقوعها بعد الا نحو ما جئتك الا
وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قوله فالاسمية وفي
حكمها الجملة المصدرة ليس لانها لتجرده النفي على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية
من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
وهو قليل قوله لانها تدل على الربط لا اول الامر لانها في
الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق
قوله والمضارع المثبت بالضمير فقد سمع بالواو وذلك لانها جملة
وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط

في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما قوله المشتمل على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا
للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال
الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ لما فالمختار الواو ولم ينتفي واذا ح
المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله لدلالة
هنا تحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق
حري ان لا نذكره قوله ويجوز حذف العامل وقد يجب فيما
في مواضع منها اذا بين الحال ازديادا وثمن او غيره مقرونة بالفاء
وثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب
الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن سبيلا آخذا في الازدياد وتقول
في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا
اي فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي
الحال المؤكدة الخ هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال
على مضمونه على سبيل صنع الحلو قوله والمنتقلة قيد للعامل غير

صح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله اي
احقه ذالك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى
لقولك بتحقيق الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى
اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي
ما ذهب اليه ابن المالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال العطو
عليك ابوك عطوفا وذالك الكلام المعنى نحو لمجرد نسبة الخبر
الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة
على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على
قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منتصبا معنيا ان التحقق والاثبات
ولاحق مجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما
اراد التبيين ان متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ
لا معنى لتحقيقه واثباته فقال تحققت ابوته لك الخ قوله اي شرط
وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها

الما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد
تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الفعلية الاسمية
يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله مفسدين بمعنى الافساد
وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قوله ويقال له التبيين
والتفسير والمميز بكسر الياء وقيل قد يقع بفتحها لان المتكلم ميزه من
بين المصادر الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر
في تفسيره ان يقول انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح الاجناس مختلفة
متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف
زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن
رايه والم بطنه وسفه نفسه المعرفة ذالك وعند البصريين ان غبن
رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه
نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل
سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع

الفعل عليه فصار بمعنى سفة بالتشديد قوله للمعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي
لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد به معان الحقيقة و
هي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تميزا وانما يستدعيه
اذا اريد به المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز
قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع
ايضا بان الثابت قد يقع في مقابلة المعدوم وقد يقع في مقابلة الحادث
الطاري والمراد ههنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع
لانه بحسب الوضع موضوع لكل واحد من معانيه على حدة ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد منها بخلاف عشرين فان اطلاقه على
خصوص خصص منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال ح لا
حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا

نقول

نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القراين الا اخر المعينة
لا يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم انقلت هذا
يقتضي ان لا يصح التميز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تميز عن ذا الا
حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا مبني
على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله
ولا ابهام في الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل
بالمعنى المذكور هو الحجر ولا ابهام فيها انما هو الابهام فيما يوزن
بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قوله فالا من حيث وصفه هذا بالحقيقة
راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون قوله
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي
الذات المقدرة اما مضاف الى بالنصب عنه اذا صح اضافة
التميز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه
اذا لم يصح اضافة التميز اليه فتقول في كفى بزيد رجلا وشهيدا كفى

شيئ زيد على ان يكون بدلا من زيد شيئ او عطف بيان له قال
المحقق الشريف الذات المقدرة في هذين ايضا مضاف لانك اذا
قلت كفى زيد كان هناك ابهام في الا الكافي من زيد ماذا زيدا هو
رجلا حولية او شهادته واذا قلت رجلا واشهيدا كان المعنى حسبه
او شهادته قوله برفعه مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم
وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر و
سبب لما قبلها كما في فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتميز
صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة
اي النسبة له لانك تنسب شيئا الى شيئ في الظاهر والمنسوب
اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب
لذلك التميز لانه سبب الاعتبار ما يستدعي التميز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي
صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا
انك اسندت طاب اليه لم ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو

في الاصل

في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفسا وكذا معنى قوله لم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني
ان تمامها سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذي
يجيئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقام النصب ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق قوله وهو ما يقدر
به الشيئ وذلك مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل
ومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الا
رض ذهبا والملء قدر ما يملأ الشيئ وقولك عندي مثل زيد
رجلا واما غيرها سانا وسواك رجلا على مثلك بالضد به و
نحو بطوله رجلا وبعرضه عرضا قوله ومنوان منا تثنية منا
بالقصر وهو الافصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا او التنوين سواء كان في
التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها
لانه ان التميز من يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف

ثانيه لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيف
مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاسم شبائه قال الشيخ الرضي قد تم الاسم بنفسه فينتصب
عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير هو الاكثر وذلك فيما
فيه معنى المبالغة او التفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره
رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما الاسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا
اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير و
الاسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا راقود نوعي از پيمانه وخم
قارا اندوده كرده قال في الاساس الراقود دنيا المعروف لاهل
مصر يأخذ اربعة وعشرون صاعا قوله فيفرد الى قوله ويجمع ضمير
الفعلين راجع الى حكمي تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان
هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا
او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به
الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو يتناول اجزاءه اي يتناول

اجزاء الاسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الا
بو جنس مع انه ليس له جزء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه
مبني على التنزل والا فالاظهر ان الجلسة بالفتح او كسرها ليس فالظاهر بدل
من باب الجنس الذي نحن فيه لان الجنس ههنا ما هو مجرد عن
التاء كالجلوس ولو قصد تعدد الافراد الجلوس منه لم يصح التمييز
والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل لنك بار وملنداك
قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله
قوله بنون الجمع اراد به شبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند
اضافة عشرين لا يخفى ان له مضاف لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم
يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على
تقدير ان يكون علما قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص ثلثه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اطلاق ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو ما ينتصب عن
التمييز او بالفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما بالجملة

على التمييز نحو قطعه ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص
على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله
كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات
المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان الابهام مستلزما
لنوع ابهام في النسبة حسب الاحتمالات الظرف ورفع ابهامها
النسبي مستلزم لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة
فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان
هناك نسبة كذالك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها
في السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان
الضمير غير مذكور هذا حاصل كلام قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن
المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد
بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الا

الاضافة كذالك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فكانه قال
طاب زيد الخ اي كانه مثل يفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا
فيما عطف اعني ابوه اه قوله والدر في الاصل اللبن اه قال الشيخ الرضي الدر
في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو
كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله
ثم ان كان اسما يرجع الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة
مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا
اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب بتقييد
مقدمها بكون التمييز لم يكن نصا في ما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية
الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل
الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه
طاب زيد من حيث انه من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه

طالب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب
فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلث معان
ذات الشيء والقوة والمدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا
بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب
لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفي بنيه رجله لم يجر
هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الجزء
اذ نعني ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان
مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس قوة المدركة او بالقوة الحيوانية كان للتعلق قطوا
ولو اريد به الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي
ليس لها الطلب لتعلقت المراد فقوة جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا
هي في حكم رجلا في المذكور ولو سلم صلاحيته للتمييز قلنا المراد بكونه
لما انتصب فيه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته
ههنا كما اشار اليه فاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلق صحة الاضافة

اليه

اليه ولا يخفى صحة اضافة النقض الى زيد ولبعض الشارحين جواب
آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المتقدم والتالي وقد يدفع
بتقييد المتقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد
جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية
الثانية هي مقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء
المركب انتفاء احد الجزئين فان انتفاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا
كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واما اذا لم يكن لشيء منهما كان
للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف
في تالي الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اذا له ولا يخفى سماجة هذا
الجواب قوله والمراد بجعله اطلاقه عليه جعل التميز الصحيح صفات كا
لعالم من قبيل ما يصح جعله لما انتصب عنه قوله بانه يكون تميزا برفع
الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنتسب

الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذالك لان الذات المقدرة
مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرنا قوله الواو بمعنى مع وهي
يفيد مشاركة ما بعدها لمجرور كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره
ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات النحاة شراهم فاناب
ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدا
لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكان معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم
قوله لانه من زاد في التميز في قسم الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذا
كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في
المقتبس هذه دره من فارس ولا اقيم عندي عشرون من دراهم
والفرق ان الاول كما يحتمل الحال فمن تحصله للتميز قوله لكونه من حيث
المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال
ليكون اوقع لكن البيان عن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى
فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لا نما يتضمنه مطاوع
له مكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع

فعل

فعل يتضمن ذالك الفعل قوله وفجرنا الارض عيونا اي الى بالجمع لان
التفجير متنوع اي ماء عذب وملح وغير ذالك او الى الماء وقا دغير
ذالك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة ذالفرع ان الطاغي مراد
قوله وذالك مثل ذبح زيد تجارة بمعنى الذبح تجارة زيد كقوله تعالى و
ما ربحت تجارتهم قوله خلافا للمبرد والمازني اسناد المبرد وتلميذ الا
خفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام استقراء لا قياس
قوله قول الشاعر هو من مجيد الشعراء انتهى اه قيل الرواية الصحيحة
وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالعراق
قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون نطيب المذكور مفعل للطيب
المقدر قبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اذ به تمسكهم على الظاهر
الذي يقبله الطبع السليم المستثنى قوله الاستثناء من الشيء وهو الصرف
وانما سمي هذا القسم من الشيء المنصوب بذالك لان المتكلم يطلب
من نفسه صرفه عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف
لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع مقوع المؤمنين في الكفر

قوله

بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو لو قش في انها
غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما
يشير اليه هذا هو الحق لكن المص قال المستثنى مشترك بين المتصل
والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والاخر غير
مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب
المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
قابل التعريف واحد كالحيوان والماشي المشترك بين الانسان
والفرس فكذا هيهنا يقول المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المنقطع من المنصوبات
وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منسوب اليه
فيحتاج في دفعه الى التكلف عموم مجازا او اجراء حال المدلول على الدال
او الاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى
وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان ادلة

الاستثناء

الاستثناء فيه مجاز لا ان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها
عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه قوله فالمتصل الفا للتفسير
قوله هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا وههنا
اشكال مشهور وهو ان زيدا في جائني القوم الا زيدا اما داخل في
القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء
فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانا اذا قلت
له علي الف دينار الا دينارا انما كان الباقي داخلا في الدينار وعلى الاول
يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء و
اجيب عنه بوجوه اختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال
هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعلقت نسبة المجيء
الى الاستثناء ولكنها متاخرة لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا
كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جائني القوم الا زيدا
القوم المخرج منهم زيد منهم لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان

هنا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كعدا وما خلا فانهما
ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب
عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاءني القوم فقد نسبت اولا المجيء
الى القوم على الاحتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
بالقياس الى البعض او السلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك
لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا
متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس
الى الباقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في
النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم هناك اخراج قوله من متعدد
اي ذو عدد وكثرة قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يرد هل قوله
واخواتها اراد به حد كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى
يلزم ان يكون جاء القوم منهم زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى
وذلك امر اصطلاحي ولا مناقشة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات

المحفوظة

المحفوظة صارت بمعنى او لا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك
واندفع ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قبل الا ولكن لا يستعمل بيان
اخراجا ولهذا استعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول
جاءني زيد لا عمرو وما جاء عمرو ولكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها
لا ليقطع المنقطع الا بعد الا وغير وسيد قوله اي ليس يسمى الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا
ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب الا وجب
نصب اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان
بدلا والبدل لتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك اعتبار تكرير الا
مثل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ وهو الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن

الايجاب والسلب ولهذا جاز زيد لا عمرو في العطف مع انه
في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه
قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون آه والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيجوز
ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ
الرضي قال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة
الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك وللبصرية يقولوا ان في الاخوة معنى فعل وهو الانتساب
بالاخوة قال لو لم يكن في الجمل معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى
قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الذي المتساق الى
الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير

مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا
معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
آخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب انما آه ذهب سيبويه
الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به
والى انه ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منفصلا والا في
المنقطع وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع
المفرد بعدها والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو
جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها
ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون
ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك
والا هنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الانتصاب او خبر محذوف واما بنو تميم آه في بعض شروح

المفصل انه لغة بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس
ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل
لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها ولا ينبغي الا
حمارا واما الذي يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق نحو
الخ قوله اسم يصح حذفه متعديا كان او غير متعد نحو جاءني زيد
الا عمرا قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير
الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم
كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة و
منهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من
قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحم من رحم او مكان من
رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله
من المؤمنين وهو السفينة وبيان ذلك انه لما جعل الجبل عاصما
عاصما من الماء قال لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى
معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة

قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها
ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والمفارقة
والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء
بضرب المناسبة قوله او الى اسم الفاعل حسب لدلالة الفعل
على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه و
ذلك لان الكل مشتمل على ابعاض فذكرت في ضمن الكل واما لم
يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد واما قال مطلق
محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم الحكم
ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل و
اريد به هنا هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم عدا اه اذا
قيل عداني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاءني القوم
مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي
زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن
زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا

منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه
انتفى المجيء من زيد او انتفى المجاء في او البعض من زيد اي سلب عنه
قوله ولا يكون لا يستعمل في موضع غير مثل ما كان ولم يكن ولم قوله
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل آه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا
او لا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد
قوله فيما بعد الا حال عن ضمير المجرور وقيل بدل منه ولو جعله الشرح
اولى لان المقصد بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل
منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ وح يكون قوله فيما بعد
الا متعلق بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة
احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما
بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله
في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او
بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة
الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولكن لم يشترط لكن لا بد من اشتراط

ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو
جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان
لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام زيد القوم الا
زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى لتطابق
الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل والمانع
ذالك مع انتفاء ضمير مبدل منه فيه لان الاستثناء يغني عن
الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه قوله لا بالاصالة
اي بنوع تحمل قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض
عليه بان اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني
يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى
منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى
غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار
ان المراد بالعامل المستثنى منه ويقال ان بزيد مجرور لفظيا ومنصوب محليا
وعامل جره هو الباء والتي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه

هو مررت بتوسطه تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى
منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما
اعرب المستثنى ح باعراب المستثنى منه على مقتضى المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى
منه على مقتضى المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في
حيز الفضلات فاعرب النصب يعني اذا حذفت المستثنى منه لم
يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء
الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي دلالة الهيئات
التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا يرى جواز كل احد الا زيد
فينبغي ان يجوز الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام
على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول
فلان الاستثناء قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا
ولما لم يكن قرينة خصوص على العام وليس لها معارض فتعين المراد
واما الثاني فلان الاستثناء وان كانت قرينة على العام ولكن عدم صحة

المعنى قرينة على عموم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم
استقام وصح وبقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم
المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي يعرب على حسب العامل
في غير الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى
فانه ح يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال يثبت الاظهر ان يقال ثبت
دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان النفي يفيد دوام الاثبات و
في افادته بحث قوله لان النفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات
لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله ما جاءني من احد لو
مثل بالواو والباء والمزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء و
هل زيد بشيء استيفاء الصور الاربع التي متعذر فيها حمل البدل
على اللفظ لكان اولى نعم ومحمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير
المستكن فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم
انه بدل محمول على لفظ واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله

لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا
الا في لا على قوله قيل انما وصف به ليصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين
التحقير قوله لا نص الاستغراقية المنفية بها لان من قد يكون زائدة
في الموجب عند الاخفش اذ لم يكن استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي
اي لنفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة قوله
لا يقدر ان اي لا يقدر ضاك وقوله عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان
بتضمين معنى الجعل قوله لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملهما على
ليس وان او جزء العلة وعلى التقديرين منتفي بانتفاء العلة قوله فهو محجوج
على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير
عليهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بالصورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قوله
لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهو الفعل
وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات

الافعال عليه نحو ليست ولست لكن سلبت الدلالة على الزمان الماضي
فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه
ويبقى محله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله
مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي مع القصر وفتحها مع المد
مشهور زيادة قوله لكونهما حرف جر ذهب اليه سيبويه والدليل
على حرفيتهما قولهم ما سامحني من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها
صلة لما المصدرية مطردا او دخولها عليها او نصب الاسم بعدها
شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب بدليل حاشيت زيدا
او حاشيته قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا لبيت اي قلت
لا لا ولوليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة
فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه
مع اللام اسم الجلالة منونا نحو حاشا لله في بعض القراآت وانه بمعنى
تنزيها لله فيجوز على هذا ان يركب كونه حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك لاشكالهم

فيما علقت عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال في سبحان الله
من علقه ان نزك تنوينه لابد له على علمية قوله لا لاجل القائه على
صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناه تنزيه
المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه
الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه تخصيصه
تنزيه الله سبحانه من السوء ثم نزهون من زادوا تنزيهه على
معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك التخصيص عما يشبهه :
آكد وابلغ قوله انتقل اعراب اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف
اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني زيد وعمرو بالرفع
لان المعنى ما جاءني الا زيد قبل لما كان اعرابه بعلة اعراب المستثنى
بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا
بدون الكاف وانما الريبين عن صح انه بمعنى الحرف لان ذالك
فيه يعارض قوله وغير صفة غير مبتدا وما بعدها خبر ان له قوله
باعتبار معنى القيام المغايرة بها بحسب الذات او بحسب الوصف

لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بمعنى الثاني مجاز قوله وذالك
لاشتراك كل منهما آه يعني اذا استعمل غير بمعنى لاشتراك كل منهما
في المغايرة فان غير ابدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
والا يدل على مغايرة بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في
معنى الآخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذالك
ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال
الشيخ الرضي رحمه الله لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه
اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا
هذه الزيادة لدفع شبهة وهي انما حمل الا على الصفة لتعذر الاستثناء
وما ذكر من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر
فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم
تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور
غير المعلوم لتلازمهما غالبا قوله فالا في الآية صفة قال سيبويه
لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب

قال المصنف لا يعتبر النفي المستفاد من لولا لان النفي المعنوي ليس كاللفظي
الا في قلما واقل والى ومتصرفاته وصرح بذلك ابضا الشيخ الرضي
وابضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان
لا يتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون آلهة الا الله لان التعدد يستلزم
المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم
لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لا
ثبات لوازمه كلها قوله اي بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال
الله تعالى مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مكانه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل استعمال مكان في افادة معنى البدل
لقولك انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل
منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني
القوم بدل زيد المرء بانك ثم جرد عن البدل بمعنى الاستثناء فسوى

في الاصل مسبوق ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل الاستثناء
فظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب
المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في
اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك و
مقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوا في
حكم الغير قوله المراد بتعديته المسند اه اراد باسمها وخبرها
وما يصير اسمها وخبرها والاظهر ان يقال المراد بتعديته الاسناد
لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر و
الاسم بناء على انها مدخل الجملة لانا نقول ذلك الاسناد قد تعين
بدخولها كما مر خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما
حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان
لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح
ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى

واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يريد بقول اخواته والاولى كما
ذهب اليه ابن المالك بمنع نحو يزوقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا
يقدرها في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو
الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من
مازال ولازال وما برح دفانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها واما مازال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح
للاستمرار هو الجامد واما الصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل و
اما مادام فلان ما المقيدة للمدة نقلت الماضي الى معنى الاستفهام
غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك اذا انتفى لا
عراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما انت تلك
دعويهم ان تلك خبر فلعل ذالك مبني على ان الخفاء في تعيين العوفي
لا في كون تلك الدعوى قوله وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قوله وفي مثل الناس

قال

قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضمير
با علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان
العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن
كنت قائما قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقدير معه او في
عمله ونحو ذالك مع ان كان المحذوفة وان لم يجز تعين النصب نحو
اسير اما ان تسير راكبا فراكب وان راجلا فراجل ان كنت راكبا
فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل قوله اربعة اوجه قال الشيخ الرضي
بها جر ما بعد ان وان لا مع ما بعدها انما ان صح رجوع ضمير كان الى
مصدر ما عدي بحرف الجر نحو المرء مقبول بما قيل به ان سيفا
فسيف اي ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح
فالمرور بطالح قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول لضعف
معنوي ولفظي اما الاول فلان المراد المتكلم ان كان نفس عمل خيرا لا ان
كان في عمل او معه خيرا واما الثاني فان حذف كان مع خبرها النصب هو في

صورة الفضلة حذف شيء كثير ولاسيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا
بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو جزء لاسيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت لم لا يقدر المرفوع كان التامة قلت لضعف تقديرها
لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال والكون اشهرة
دالة على المحذوف قوله فكان جزاؤه انما يصح دخول الفاء على الماضي لانه
مقدر والفعل المقدر لابد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت
قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وامّا عوض
عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى ان قولهم بعيدا عن الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ
فلمجيء الفاء في قوله اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لا ياكلهم الضبع
قوله ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقولهم لا يا
كلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع الشرطية فلا بد من تقدير فعل
هٰهنا عند البصريين من يتفحص ويتكلف ثم قال الاولى ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها

وكذا

وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا منطلقا وان حذف
شرطها بلا مفسر وجب تغير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذ ذاك
ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلو حالها عند
ذالك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جوابها الفاء نحو ما زيد فمنطلق اي لا
يكون شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزائها
مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها و
اثباتها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تعيين فلا يرد نحو
لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا ولم وبل قوله اي
لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب
بلا الى هذا لانه يخرج بنفيها نعم الحاجة اليه في تعريف لا ولعل قال
ذالك ليصح قوله وهذا القدر كاف في اخذ اسمها وقيل في اخراج
المرفوع بلا التي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه من حذف مفعولها

لم يسم فاعله واسند اليك بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف
اذ فيه ان الفرع المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها
فالتعريف غير مانع اللهم الا ان نعني بالدخول عليه العمل فيه قوله
ومشبها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي
لا تقريع عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان
للمصدر واسم وهما لا يتمان بدون صلتيهما فيكونان مشبهين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان
في قوله اليوم خبر اي وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل
عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر له كما جعل بعض الجار
في الصورة الاولى خبرا لان الحرف الذي هو صلة المصدر جاز
ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يفترقك
ما يتعلق بالجار والمجرور لتضمنه معنى المصدر واما الحرف الجر هو
صلة الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار

على انه يلزم خبر عن مار قوله اي المسند بعد دخولها يعني الضمير
كان راجعا اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم
ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا
للمازني فانه يقول يبنى على الفتح قوله بلا تنوين وان لم يكن للتمكن
لانه ينعدم للدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين فيما
لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمبالغة قوله والياء منهم من قال ان هذه
الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه
اللذين جعلا اسما واحدا وقد عرفت في باب النداء انه مضارع المضاف
قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من
الاستغراق لا يفيد التنصيص لا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد
الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل
قوله لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب الا
سمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة
عشرك ونحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة

بلا اذا القيت عملها الا ان القرينة على ارادة نفي الجنس بنصب الا
سم اوبنا، ه وقد انتفتا فلابد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن لا
مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون
مطابقا الما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا
قوله لا اشتهارة ولقوله عم افضالكم علي قوله ويقول في هذ التاويل
اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه
او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله ورحمن
لا يطلقان على غيره تعالى حتى يفيد تنكيرها اما النزاع في الصورة
الاولى فلرعاية اللفظ واصطلاحهم واما في الثانية فالامر
واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لا
ن الطف ان تنويه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قوله وفي
لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاقة قوله
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس وان لا يكون في الاول لنفي الجنس في

الثاني زائدة وان رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا
في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها النفي الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة و
رابعها ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذ فتحت الاو
ل ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم
لا للتبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه
وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني
يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرها
محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك
مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في الابتداء
النعم وانما قوله اي لا حول ولا قوة موجود الا ظهر موجود
قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه فان
لا عامله عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا
يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا

او المعطوف منصوب بلا فبن تقع لخبر بعاملين مختلفين فيجب
ان يقدر لكل منهما خبرا فلان لان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز
ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز
الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء او
يغب الاولى والثانية او كلتيهما قوله والثاني معطوف على محل الا
ول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله وضعف الضعف
الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذا لم يثبت في كلامهم عمل لا
عمل ليس بل يراد لا يكون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف وفانحو
لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق
انها التبرئة لكنها بمعناه للضرورة قوله واذا دخلت الهمزة دون
الجار فانه اذا دخل بجر نحو كنت بلا مال وغضب من لا شيء و
نظرا الى لفظه كما لا يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
قوله واما الاستفهام وعبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها
نحو ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة

عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي
لا يكون لمجرد الاستفهام قال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع
في صورة التمني بعينها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا
غلام المتمنى الغلام وقال الاندلسي ما نقل الشارح قوله واما قوله
الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اه يدل على محصله تجزي
المحصن المرأة التي تحصل تراب المعدن وتبيت اي تفعل كذا قوله
لمكان الاتحاد اه اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال معنى لفظا و
توجه النفي الى حقيقة لانك اذ قلت لا رجل ظريف اي كيسا
فكانك قلت لا ظريف قوله ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان
توهيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي
الا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا فقد عرفت ان القياس مضي الخبر قوله
لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي
وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي
جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر

وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على
ذالك الاسم احكام الاضافة قوله وذالك الاسم المثنى و الجمع المذكر
والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقع هذا عند المصنف واما عند الشيخ
الرضي فالاولان والاب والاخ قوله واجراء الاحكام المضاف اليه
لئلا
انما اراد ذالك لا لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ
لو كان كذالك لنون لا وما له كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف
النون لا غلامي قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف يعني ان
صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الا
ضافة بوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا
هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة الاضافة
اليه وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص
في
جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف والمعا
الا ما قد يلحق قوله لفساد المعنى قال المصنف لانه لو كان مضافا لزم
الرفع والنكير فيعطى ان الصورة عينيت لئلا يلزم ذالك قالوا

الحامل على هذا التفسير قصد النصب من غير تكرير لا تحقيقا
واذا لا يتيسر مع المعرفة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف
الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قوله حين ما ولا وقد يلحق
لا التاء كما في رب وثم لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا
حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على اوان وهما مستعار للزمان
نحو لات حين مناص والغالب في النصب ان يكون الاسم محذوفا
والتقدير لات حين حين مناص وقد يرفع ثان يكون الخبر محذوفا
والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد
جزئي الجملة قوله المشبهتين في النفي قال الشيخ الرضي ان ما وليس
حيث
لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لنفي المطلق واما بنو تميم لا يذهبون
الخ وذالك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيلة الذي يعمل
فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة شوقا في مراكزها وما مشترك
بين الاسم والفعل قوله ما فيه مؤكدة قوله والا لما النفي على النفي يفيد الا
ثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي
معنى

المعنى الا مفصولا بينهما قوله او انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه
يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا والسر في ذلك وما الدهر الا
منجنيقا باهله قوله وما طالب الحاجات الا معذبا قوله واجيب بان
المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وهو مصدر فعل
محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما
مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر وتقدم ما ليس على
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي
خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف
الرافع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف
اي ما هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم
اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند الفراء لفاعن العمل قوله يعني الجر
بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان
المص ذكر اقسام المعرب قوله بل لحيثية كونه مضافا اليه كما مر في

بيان اقسام الاعراب ولذا لم يقل قوله على علم المضاف اليه على
علم الاضافة لانه قصد التنبيه الاخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف
اليه كل اسم مجرور سابقه مع ان المراد مبين قوله لكن المشتمل على علامة
منه اعم من لجواز ان يتحقق الشيء بدون ذلك الشيء قوله
والمضاف اليه اتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال
انه اراد بالمضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه المذكور اولا بان
يكون اعم من المضاف اليه حقيقة او عما يشبهه نحو بكفى بالله بخلاف
المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي
ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في
تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة
والعامل في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر
لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام
مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري

من اقسام التوسط لا تخرج عن محل قوله وهو الجر بيان للواقع لا ان الاتر ملحوظة بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عن معنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة و اجيب عنه بان اصل الحسن وجهه على ان وجه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه القيا الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذات الشيء فلا يرد كقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل حواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا

يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حيث نبوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف الجر في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه فوفي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانها اذا عملا كان ذلك بنيابته حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقع عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجريده من التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراده به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص والمراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون لا على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا صح ارادتها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامته

المعنوية اي يكون اه لان الكلام مسبوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها
قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله واما صار كان المراد بالمساوات
المتعارفة الشاملة للمرادفة المساوات قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم
فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل
يوم الاحد كذا الحال في الباقيين وفي مسجد الجامع وطور سينا و
الاسماء اللازمة مثل عند او دون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة
فاذا قطعت اوجب تنافر الا انه غير مانوس قوله ولا يحتاج
فيه الى التكليفات قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا للاحاطة
جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا
والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا
للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظة من جانب المضاف اليه كما تقرر
في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة
كل الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى ضرب اه يعني ان هذه الاضافة

بادنى

بادنى ملابسة ويكون في الاضافة بمعنى اللام او في ملابسة نحو كوكب
الخرقاء السهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء لملابسة انها
تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان
انساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان
الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل
الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك
قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان الواحد مما دل عليه
المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي وفي نحو فاذا قلت
غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه
له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع

لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلام و
لا يخفى انه مخالف هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك
بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون
تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او بعض
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة
كاللام بلا فرق اما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا باد
عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال في نحو ليشمل
ماهو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
وانما لم يستثن بعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول
ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن
للماضي لفظية سواء كان للحال او غير ذلك والضابط ليس يجري هذا الحكم
في نحو حسبك ورعيك وكفيك ونفيك لان معنى حسبك زيد

يكفيك وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد
امه وعبد بطنه نكرتين ولبيت الفلة في تنكيرهما ما قال بعضهم
ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف
بضميره فكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود
الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو
رب رجل واحد امه فالها عائد الى هو رجل وسنح الى ان الضمير
الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم
معرفة يعرف المضاف وكذا اذا كان نكرة مختصة ينبغي وكذا ينبغي
ان يكون قولك صديقه بل ابنه درهم قبله ومادة دهره ونحو
ذلك انتهى وبهذا اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب
قوله لتوغلهما في الابهام لان مماثلة شيء صفة لا تختص ذاتا وكذا
مغايرته فانه ليشمل كل ما هو الموجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف
اليه هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج قوله نعما نعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون

غير معرفة لا يصح توصيف صاحبها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل
لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله
عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد
كما اشار اليه بقوله اذا اقصد قوله نكر بان تجعل كذا قال الشيخ الرضي
اراد به فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة
ما هو الغالب في التنكير وارادة ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون
الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو
زيد الشجاعة فانه وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله لكان
طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصيل
الحاصل يعني ان المقصد من الاضافة الى المعرفة اصل التعريف و
قد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل
فيها يعني الاصل التعريف قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة

في الامثلة المذكورة هي الاسم المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل بينها
ذو التعريف اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا زالت مقتضى الوضع
الاول بخلاف الاول الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثابتا لم يزل مقتضى
الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادى الى اجتماع تعريفين الا
في الارادة قوله من ترك اللام فقط قال ذو الرمة تلك الاثافي نقل في
الحاشية البيتين وهما قوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما قوله هل الازمن
اللاتي مضين رواجع قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى قوله ثلاث
الاثافي والديار البلاقع قوله وقال في هل يرجع الى يرد جواب السلام
وفي اويكشف العمى عن المتحير الذي هو في تحير من حال سلمى وفي ثلث
الاثافي جمع الاثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر
عليها وفي البلاقع جمع بلقع تعني الخالي قوله صفة مضاف الى معمولها
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو
فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار

وايضا فالمرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومودب خدامه
لا المرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم قائم وفي الدار عمرو وصفر وجه
على انه بكر ولعلك في عين ماذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول والمفعول فيه لفظية على
الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وباول بعض الاسماء باسم الفاعل
او المفعول المستمر فيتعين الاضافة لفظية فكما القيد بالمقيد والمعين بكسر
العين او ضمها سكون والموحدة الفاتر قوله نحو صانع البدو نحو الحمد لله فاطر
السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا
جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه واعتبر معنى الحال على كان صاحب الحال
فلم يعتبر ان يوم طرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ونكون الا
ضافة مهيد الاعتبار لفظية قوله ولا الفيد الاتحقيقا اي الاخفة
اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او التصريح با
لمقابلة او للاحتراز عن حقه في المعنى كما اشار اليه قوله واضيف القائم
اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

رب يسر ولا

ان الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فانه يوافق الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من
امتناع الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد
ان المشار اليه تمام لانه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما
لامر ولم يكن لكل واحد من الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن
هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب
ان يجعل قوله من ثمة اشارة الى التخصيص وانتفاء التعريف او يرتكب تجاوز
كما يقال فلان قبل تلك القبيلة مع انه ليس الاقبل بعضهم قوله وعلى هذا
كان الانسب اه لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفعلين السابقين
فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء
قوله واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة بقاء وان
كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها الرجوع الذي
هو الاصل لذوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى النفيه ثبوت

مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم و
ابطاله يتوقف على اثبات المطلوب اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
ضعف في التركيب لا في الاستدلال قوله اذ لا نص فيه على الجر في
شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله
يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه
وجهان اخران آه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب
ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه
واتباعه يقع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا
بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور
من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذلم يسند
الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند
القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله قوله ولم يحمل
الضارب لزيد آه يرد على هذا التقدير دون التقرير السابق شيء
وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على
ضاربك واما قال دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف
التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان
التنوين واتصاله يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا
فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف
في الضاربك لان نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف
في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة
المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية يفيد التخفيف
قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قد يرتفع لا
للضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من
التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت
فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز
ضاربك الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين
فرق وذلك لان الضاربك له مشابه لضاربك في ان حذف
تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها للضاربك

زيد في ذالك قوله وحصل التخفيف حدا من جانب المضاف و
من جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب
الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وما بعكس التخفيف
مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته
وقطيفة جرد وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد
هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه
حقيقة لكن جعلت بغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس
عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد
اضيف للتخصيص للتخفيف بحذف التنوين وللتخصيص و
قس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص
بقوله ومسجد الجامع اه قوله متناول بمسجد الوقت الجامع وذالك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة
فاضافه كاضافة سيف شجاع قوله وتاويلهما اه وحاصله ان

اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا في
سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا
وصلوة الوتر وبقل الكرير وجانب اليمين قوله متناول بصلوة الساعة
الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحية
الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وصوالح
الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة قال في الحاشية جرد ريشه از
كهنكي وفرسودكي انتهى قطيف جادر دريجيده قوله اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الا
طلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق
على الليث وبالعكس وكلما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث
وبالعكس قوله سواء كان مترادفين اجاز الفراء اضافة احد
المترادفين الى الآخر للتخفيف صرح متمسكا بالاستعمال وتبعه
الشيخ الرضي قوله بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا جئني
زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظ

راضافة

والمشهور ان اسمه سقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا
الى المضاف لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو
المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسبوق لفائدة الا
ضافة قوله سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى
التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان للجنس ففيه
خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة
في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى تساوق الموجود المطلق الشامل
للوجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه
لشمول كل مفهوم هذا اريد بالشيء نفس مفهومه من قطع النظر
عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو
فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين
اعم منه قوله حمل احدهما على المدلول من باب حمل احد اللفظين
على المدلول والاخر على الدال قوله ذو وذات ومتصرفاتها اي اذا
اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقتا صاحب

هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب هذا الاسم وليس منه
ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان
هذا الشرب قوله جاء في مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان
نسبة المجيء الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان
اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او
ذم فاذا ذكر اولا يغني عنه الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على
الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف
بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا العطف
له فان من عرب اي من غلب سبب وهي في عرف النحاة لما
ليس في اخره حرف علة وذالك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم
قوله او الملحق معنى الالحاق بالصحيح كونه اعرابه بالحركات كالصحيح قوله
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما
فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء بها قوله
فان كان اخره يعني ان لم الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان له قوله لشاكلة

ياء المتكلم اعلم انهم لما راوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في
الصحيح والملحق وراوا ان الحرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل
الياء كالفتح قبلها فصيّروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله قوله و
لا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع
ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها
وانما جوز هذا بل القلب لامر استحساني لا لموجب القلب عند
الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند
الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما فلا يترك الامر المطرد
اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة لان
الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب
الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذ لم يؤد الى اللبس اما اذا
ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو
لي جمع الولي اذا اشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء الى ياء المتكلم في
الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي

اما الاجراء الواصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو
يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب
لتوافق نحو له عم يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقدم الاخ على
الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحالتي في اخ واب
اه فيقال في اضافة الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف
قوله والقول حمي عليه عطف فعلية على فعلية واما على توجيه الشرح
فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان
قوله وابي مالك بصيغة الخطاب قال في الحاشية اوله قدر
احلات ذا المجاز وقد اري وكتب على قوله قد اري قضا، قال ذو المجاز
اسم لمنى ومعنى اري اظن انتهى قوله وقوله اري بصيغة المجهول
قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات المذهب المجرد الاحتمال قوله اي الى
جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قوله اي ارادة اه قيل انما صح القول
تحرزا عن نسبة الحكم والهمز الى نفسه ولو قال نعم لكان اولى التحرز عن

نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف
الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة
لقول للغايب فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله قيل اخ واب وحم
وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء
واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبال واجبال واما هن فلم يجمع
فيه وهنا حتى يستدل على تحريك عليه وموثث وهنونة لا يدل على
تحريك عليه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل
تاء التانيث لا يكون الا مفتوحا وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات
ولام الخامس هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا
دليل على الحركة والاصل السكون ولان لصيغة الجمع هنا على حركة
عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض
وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن
الميم لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه

وتسويته فقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا لي
في فمويهما قوله وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء في اللام قدمت على
العين قوله بالحركات الثلاث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى
حالة الاضافة بلا ميم يعني فوك وفاك وفيك قوله حم اه لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء
وهي لغة سادسة اوفى الكل قوله دهي ان يكون كوشا قوله وذو اعلم ان
عينه واو ولامه ياء اما الاول فلانه مؤنث ذات اصلها ذوات بدليل
ان مثناها ذواتان حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان
باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ووزنه فعل
عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كذلك لقلبت في المثنى
واوه ياء كطية ولا يدل اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله
لانه وضع وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا الشخص
بالذهب مثلا بان لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو و
فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المفردات والاعلام مما

عمالا يقع صفة لم يتوصل به والى الوصف بهما وان كان التوصل الصيغ
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء الاجناس من
الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع
صفة كضارب وقاتل ايضا لو حذف به المضاف اليه حينئذ وعلم جزئيا
مقامه لامتناع الوصف بها قوله كقول الشاعر انا ابن ذو ونحو اللهم
صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبي
وذويه فذالك اقتباس من الدعاء المأثور قوله فكانه خص المرأة
يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن
عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا
منصرفاته وقد جاء بعض منصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ
نحو ولكني اريد به الذوينا قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كذا الفاعلية الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب
الاصل قال في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو
اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان

في المرتبة الثانية نعت وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا القياس
الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال اما للعطف ومنهم
من قال المراد بالثاني هو المتاخر في رتبة مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو
خلاف الاصل وعلى القولين لا حسن في التعريف على المعطوف المتقدم
على المعطوف عليه مثل ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر
بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما
متغايران تخصيصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزء جزء
لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظاهر في موضعين قوله من جهة اي المقتضى
للاعراب قوله تخصيصه فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ
جهة نصبهما لا اتفقا على الا تخصيصا قوله ناشئ من جهة واحدة تخصيصه
وان كان لعيني ها عرض في ذالك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان الى
المنصوب اه لا احد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب
زيد في جاءني غلام زيد هو ما عليه غلام لان المجيء المنسوب الى زيد
في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد

مبحث النعت واحكامه

المعية في انتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات

قوله ثم ان لفظ كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويكن

ان يكون الصيغة الجمع ولفظة كل مجمّنات تأبيان الجمع والمنع قوله النعت

قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوسع تابعية كما سيجي قوله

يدل لمعا معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او

باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جائني رجل حسن غلامه قوله اي

دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع

مثبتة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في

متبوعه وعنروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة العامل الى خاصها

وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع

على المعنى اللغوي مما لا يرتضي به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف

انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم

حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من كان قال انه لا خراج التاكيد من

جانبي القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بما

النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه واما اعتبار

قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة

على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراج

غير ضروري قوله وفائدته ليس وظيفة النحو قوله وقد يكون لمجرد

الثناء وقد يكون للتعميم نحو كان زيد في يوم من الايام وقد يكون للترحم

نحو اما انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض

العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة

مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما

تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة

يكشف تمام الماهية ولم يذكرها الحاقها بالمؤكدة وههنا بحث ان

كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشف والمجموع كاشف تلك

وليس نعتا ان قلت كل من الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لا تعينا

للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم

يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري

في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان
المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قولك الكتاب
جزء جزء والبيت سقف وجدران قوله ولعلكا لتغالب له حاصل
كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد
وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر قوله
رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رادا الا ان كونه نعتا با عتبار
انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول
وغيره بالواو لان بين لا تضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين
فلعله جعل او بمعنى الواو واما اتى بها دون الواو ليشير الى الاستقلال
كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة المشتق الى الجامد في
كونه نعتا من غير حاجة الى الجامد الى المشتق وذلك او يقع بين الغالبين
قوله او كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هيهنا يعم النوعي
الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع

بناء على ان اسم العدد في العدد مجاز ونحو مررت برجل اي رجل
بناء على ان اسم اي هذه الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ
غاية في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال
عنه قوله لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام
للاجل والغرض صحة النص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله
فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله
نحو مررت برجل اي رجل اي هذه يكون وصفا للنكرة ومضافة الى
مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع
فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما
سواك منزل وحق الرجل اي كان ما سواك باطل قوله وزيد الرجل
يعني به اسم الجامد بالنظر الى الاسم الاشارة دون غيره نحو مررت
بزيد الرجل قال الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء
الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف

بها اسماء الاشارة فيقم مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال

في مثل بلد بهذا الرجل قلنا التجرد الموصوف[2] بمثله عن فائدة زائدة على ما كان

يحصل من الاشارة الاجناس ولم يقع صفات اذ قولك مررت

برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل

لا الطويل يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في اغلب

الاوقات اذا كان قرينة دالة عليه كالعلماء والخضراء في الارض

والسماء اما قولك هذا الرجل فلم فالموصوف فائدة جعل الموصوف

حاضرا قوله وبنيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم

والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف

اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي الموضع

الاخر التي لا ابدال اي لقصد به لا الذي هذا المعنى قوله لا المعرفة

الا المعرف باللام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله

التي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة

لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة

الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة

قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص النعت الحكم

بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في حكم[2] النكرة كما قال الشيخ الرضي تاويل جـ

من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في

تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة التي على معنى آه قد سوى الشيخ

الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل ان

توجيهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد

قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها

معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى تصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب

الموصوف والمبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها

معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد

ذالك في الطلبية الحكية لقول محذوف كقوله جاءوا بمذق هل

رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في

الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله

قوله واذا لم فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا لنفس
الموصوف ولا متعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف
الجار والموصوف والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقه
اعم من ان يكون ما له اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام اما لفظا او
ما له ربطا في ما له تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد
قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة با
عتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تتبع في تلك
الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قوله
والتعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين فيين الوصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة قوله والافراد والتثنية و
الجمع وقد يوصف المفرد بالمفرد اذا كان المفرد مجموعا من اجزاء كوصف

النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج
قوله او فعيل الحقير فالك كاسم التفضيل المستعمل بمن قوله والثاني
تتبع في الخمسة الاول ثلثة منها محال لقوله في الاعراب ان قيل ان
الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن
وجهه بالنصب او الجر وح يطابق الموصوف في العشرة قلنا
يمكن ان يجاب بانه ح من قبيل وصف الشيء بحال نفسه لا ولذلك
لان نصبه للتشبيه محلا والجر تابع للنصب كما صرح فيلزم ان يكون الضمير
فاعلا محلا قوله لانه بمنزلة يقعدون على انه لكن ضعف قاعدون
على انه اقل من ضعف يقعدون على انه فاعل مثل قطعا قوله
وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا
هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه في المعنى
معنى الوضعية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى
الوضعية كمرجعه ويمكن ان يجاب بدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب
المعنى

الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يوجه تعليله ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح
الوصف به فقوله الموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل
ولهذا قربه او اكتفى بوقوع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح
الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الا
خص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي
بحسب الصدق وذا النسبة اما اولا فلان الموصوف معرفة كان
او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل
على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما
ثانيا فلانه لا يصلح بناء قول من ثم لم يوصف وذا اللام آه على ذلك
الا ان يعتبر الاستخدام بان يكون لفظه اشارة الى الاخص والمساوي
بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا ينبغي الاستخدام من الضمير
كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي
قوته فان قول من ثم في قوة قولك من اجله قوله لان المقصد ولا

يجوز

يجوز ان يكون المقصد الاصلي مختطا في الرتبة عما ليس بمقصد
قوله ان اعرفها المضمرات آه قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب
اعرف ظ اما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره بمنزلة
وضع اليد ولما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف
اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعينه
الاشارة الحسية وكثيرا يقع اللبس في المشار اليه حسية فلذلك
كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين معا ومدلول المعرف يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذا اللام ولما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف سواء لا يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما
عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف

فسره

المعرّ قوله الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فسّر با
لمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرّون
منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثيرة فائدة فلهذا
اعليه بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية واشار
الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا انّه بقي فيه امر فهو ان الموصول
الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن
واي الموصولة لانا نقول جاز ان المحصور فيه اعم من المحصور نعم
يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل تعريف
المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه بذي اللام
وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو
ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل قوله او انقص
منه ينبغي ان يدعى ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون
المضاف اليه حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل

بحث عطف النسق

الاشارة والموصوف بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة
قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا الاسم من التابع به
لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمي ايضا بعطف النسق
لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لا ان كل منهما مقصودة
بالنسبة قوله ان قصد نسبة اه فيصدق على مثل البيت فقد
وجدت ان خفا قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها
غير مقصودة بل المقصود المقصد متبوعاتها وذلك لانك تبين
بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ولتوضح بعطف البيان المتبوع
بذكر اشهر اسميه وتبين بالتأكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز او
يكون بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا
بشيء فان المقصود هو المتبين البيان فرعه قوله واجيب بان المراد
فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه

بجب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالطت
به مثل هند قمر وبدر يمشي وثالثها انك تنسب البدل فذكرت
المبدل منه وتلك الاقسام ليس توطئه فيدخل بدل الغلط
في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد يجاب
ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من
الانحاء للادراك اعني الحكم والتردد ونحو ذلك سواء بقي القصد
اليه او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك
المعطوفين بهما مع سابقيهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا
سلبا وباعتبار كونهما على نهج واحد من الادراك دخل في العطف
ما واما او وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها
على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل
فيه المعطوف ببل وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره اه
يحتمل معنيين احدهما التعويل بتوسط حكم خارج عن التعريف وآخر

المثال عنه اعني قوله قام زيد وعمرو ولانه يوجب زيادة توضيح فكانه
من تتمة التعريف ولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل
في التعريف كما يتساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس
له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف قوله بتوسط
بينه الا ظهر يقع فكانه فيه تجريدا وإذا عطف اي اذا اريد العطف
قوله اكد بعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد احق من الا
عادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعني عما هو الواجب
نحو قولك حضر القاضي امراة والحق والعورة بالنصب قوله
واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف الفريقين
لانه واجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد
الوجوب الاستحساني قلنا يابى ذلك ما ذكره في بحث مفعول
معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله
حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا لعاد العامل الاسمي الا اذا
لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا

لا يضعوا الا بين اثنين فانه التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قامت قرينة دالة على المقصود
بدليل قولهم بيني وبينك اثنين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يجوز
عطف المضاف وفي مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون البا
الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف
لمعنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب شيئين كان الظ ان يكون حكم
الحكم بين قوله كالحرف يعني ليس باقل من الحروف الزائدة قوله
مستدلين بالاستشهاد بقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في
قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير البا وفيه ان حرف
الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها ان
الواو للقسم وفيه ان قسم السؤال لان ما قبله والفواته الذي
تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع البا ولما كان القسم انما
هو لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لا يصح صرف القسم الى قوله تساءلون
لان المقصود الامر بالاتقاء رابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوه

اعادة

اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة
قوله اقوى الظ وليقوى قوله كالاعراب في كونه من احوال العارضة
في نفسه تامل لان العامل وخلافه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله
لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محول
على انهم جعل الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر وعلى الاخير
على بان الضمير لا يكون نكرة اذا لم يكن معه مرجع كضمير ربه رجلا
يمكن ان يجاب عنه بان ذا التحسين على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم
وضعه كانت نكرات قوله اذ لو نصب او خفض ولا يجوز ان يكون
معطوفا على قائما ومجرور معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف
على معمولي عامل واحد لامتناع العمل ما في الخبر المقدم قوله متعين الرفع
على ان يكون انه يحتمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعلا وانما لم يذكر هذا الاحتمال
لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان
يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تحمل

الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي
ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى
متل احيا عنا اولا او غير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفا بما في
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء
فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس
زيد كذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا
اذا انسا علت القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند
في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان العطف على معمولي
عاملين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناط
فان مناط عدم الجواز تعدد المعمول وكذا جاز العطف على معمولي
عامل واحد قوله فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظ
جايز كانه اشار الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان الثاني في قوله
واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظ اذا

رجوع

وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب
ان يقول لم يجز على عاملين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظ العطف
تحقق والتحقق بحسب الظ لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة و
لعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه
قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب الظ لكنا نحكم بامتناعه
لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ذلك ان تقول
ان المراد من قوله واذا عطف اي واذا اريد العطف وح يندفع الا
شكال المذكور لكن يجب عليه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الا
رادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق قوله
لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز
الا ما في الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمروا
الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين
المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرين

فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر في المنصوب
او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على
عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واوله لان الخبر في الاول مؤخر
وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس
فيجب الاقتصار على مورد السماع هو الضابط المذكور انتهى حاصل
كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب
المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان
المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس
كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما
ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابط قوله وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار الخ فانه يلبد لعدم الجواز والمخالفة بالموافقة خلافا
لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون

مبحث التاكيد

من باب العطف على معمولي عامل واحد قوله التاكيد جاء بالهمزة
وبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يراد في
التاكيد اللفظي كما يقم والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون وقوله ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه
فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي
في باب العلو اعظم من ان يوصف واحري في الفقر اي في باب
الفقر قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة فكانه
اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات اذا كان الامر بمعنى الشي او عن
الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي حاله
المفهومة منه بطريق من طرف الدلالة كما ان نفسه في جاءني
زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهوم من جاء
القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة
في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة

قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه
غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك
اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله
بذكر كله واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم ارادوا الوحدة والتثنية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال ثلاثة
ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك
واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
اي الوحدة والتثنية والاجتماع
عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الا
لفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ منصوبا على
الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد و
هو كل ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجيء تابعا مضافة
في التقدير على راي الخليل وربما نصب جميعا وجميع حالين على قلة و

وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد لكن بباء زائدة نحو جاء
القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايت عينه بعينه
اما جميع فهو بمعنى اجمعون كلهم ويستعمل على احد ثلثة وجوه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه
العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاءني
كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين
القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو
جاءني القوم ثلثة قوله واما البدل والعطف فظاهر وجههما به
لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه في حكم
التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما قوله فادتها توضيح
متبوعها اه وكذا ينبغي ان يفسر فادتها الكشف والتوكيد مثل
نفخة واحدة ويمكن ان في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة ولا في
الشمول لانها لم تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا
اظهر قال السيد في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة المؤكدة

مثل نعجة واحدة ان تقرر امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النعجة اذ لا دلالة فيها على النعجة
اصلا وايضا ان واحدة التي لا تقرر معنى المتبوع نسبة ولا شمول
ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول للنعجة
واجاب بان الوحدة مستفادة من النعجة ضمنا لا قصدا انتهى
اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في
قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقا
لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا
مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
متفقين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعين ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود في حالة واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان
يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كان تلك النكرة محكوما بها ولا

يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة
المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد
قوله او تكرير اللفظ الاول اما بتكرير اللفظ الاول قيل جاز ان
يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد
بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل
ذهب الى ان زيد في قولك ضرب زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع
صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر
كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه
توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا
الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا
او غير مقصود بحسب دفعتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض
عليه بان اكتع واخوته مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها
من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم

المرادفة لجواز ان يكون ذلك طالبا لبعض اجمع والمرادفة لزمن لا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا اعني انها لا يستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها الخ اعلم ان المؤكد اما مستقل بجواز الابتداء والوقوف عليه او غير مستقل ان كان على حرف واحد تكرر بتكرار عمادة في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو اما المتصل فهو تكرير بلا منصوب نحو زيد زيد ومع الفصل نحو وهم بالاخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد اللفظ الاول وثانيهما ان يفوض بوازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير

ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد كقولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبيث الشراب استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قوله ويمكن استنباط مناسبات له اما التمام فلان العموم وهو تمام الافراد او الاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفسها والاول اولى لكراهتهم اجتماع تنتين حيث تاكدا لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير في كله وكذا في جميعه قوله او جمع غير المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه

وهو ما سوى الجمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان
مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد
يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي لم
يلحظ افراده مجتمعة آه جاز ان يلحظ افراده الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل
واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك
ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع المحكوم هو المجموع كقولك زيد انسان
وكل الانسان اي مجموعه حيوان نحو زيد حيوان كذا ذكره المحقق الصوري
قوله ليصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظ
انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون افتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها وحالها لم يصح توكيده بكل
واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو
اشتريت العبد كله فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول
اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع احتمال الثاني

قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف زيد كله القياس عليه
يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد وقالت عن كلامه فترتيب ترتيب المتن لكن يناقض
في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وجده ذهب اليه وتبعه المص
قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة للنفس وتقديم
الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة كما وجه المستعار للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا وانبلغ المشتق اولى واما تقديم اجمع على
اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع واما تقديم اكتع على اخواته
فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام قوله
بالنسبة الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب
قوله دونه ظرف لنسب او حال من المستقر فيه اي متجاوزا من المتبوع
قوله بل يكون النسبة اليه توطية هذا يعرض في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود

النفس بدل

ابتدا، او متبوع البدل لا يكون مقصد ابتدا سوا، كان مقصد انتها
اولا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصد ابتدا كما
ذكرنا وفي بحث التاكيد لكن صار مقصودا ابتدا، انتها، ويظهر من
هذا التقرير اظهر من ان يخفى لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتدا،
ولا انتها، مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله
ولا انتها، قوله ونسبة القيام بعد الى التابع مقصد ولكن اثباتا
ان قلت قد وقع في كلام بعض العلما، ان الاستثنا يتكلم بالباقي وان
الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف القول بان النسبة الى
التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم
فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثنا المحض او من ان يؤول قولك
ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان
البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصد بسلب القيام وح لا حاجة
الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث

كونه

كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول
مشتوقة الى ذكر ثاني وينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فالاضافة
في الاخيرين اه اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين
وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف
معطوفا على قوله بدل الكل لم يجئ ذالك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام اذ فرق بين اللام المذكورة او المقدرة والتي
منابها المضاف او قرا بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل كما هو ظ كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين
فلولا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون
الاول ظ قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط
الحكم فكانك قلت جانني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك و
اذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على الخاطب

واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخاك وهذه الفائدة لا
في عطف البيان قوله حيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن
بدل الاشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وهي الوزير
وكلامه لان الملابس مفهوم معينا قوله بخلاف ضربت زيدا حماره
فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه قوله نظرت
الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه يوجب النسبة الى البدل
فكيف صار لا البدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قوله بعد الغلط
بالقصد وشرط اسلوب الطرفي او بالنسيان او السبق اللسان
قال الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان
وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قوله بغيره قيل لم يقل
بغير المبدل منه الا بالمتبوع لانه حين ذكر لم يكن بحيثية كونه
مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا واذا كان البدل يجوز ان
يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة قوله فالنعت

رفال

ومعاولار

قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي
علي انه يجوز ترك العطف النعت اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه كقوله نعم بالولد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله
لئلا يكون للمقصود انقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما في بدل البعض والاشتمال فقد قال لا انهما لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا
لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين
نحو زيد ون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم
لفظا نحو زيد ون واخويك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو
ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
في اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى
حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد الاول وما ذكروه من المثال
لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان
ينسب اليه الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله

لان المضمر المتكلم والمخاطب اه قيل لانه يلزم ان يكون شي غايبا او
مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين
من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده
المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان
بحسب الذات قوله فان المانع فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد المبدل
منه واتى على ناقة وبرا عجفا نقبا الدبرا نبت ريش والعجفا لاغر
والنقبا سوده شدة قوله ان كان نجرا بي كذب نقم عين فاجرة قوله
اي جعلناه بمعنى المصدر اي ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في احد
المبني لفظ المبني لانه لو جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف
بوجه غير الوجه الذي كسبه لانا نقول لهذا الاحتمال والا لم يصح الا
عتراض على التعريف بانه تعريف الشي بنفسه والظاهر ان السر في ذلك
ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا المفهوم
كان تجاوزا قوله والامر بغير اللام لمواجه المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة

المنفية

المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم
من المشابهة وهي كافية في البنا كما يشهد تفصيل موجبات البنا
قوله ولقد فصل يعني انه اراد بقوله لمناسبة مبني الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل بشرط ان لا تعارضها جهة
مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما
يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه و
لا مناسبة مؤثرة في البنا لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية
لاستلزام التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى
شامل لجميع المراتب قوله اما لتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا
لانه هما فلا يلزم بنا التثنية لان تضمنها الواو العطف وهي الحقيقي
قوله فكلمة او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي
شق يدخل غاه في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب
حكما باعتبار تضمن المشابهة كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم
به الصياد لا ما يحكي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا

خلاف

مبنيا قوله والقله عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم ا

ثاره قوله اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء

المفهوم من المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او

القاب علامة البناء هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص الحركات الي

لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليها

الضم والفتح والكسر حقيقة وقد وقع ذالك الاطلاق في كلام المتقدمين

مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات

الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا التسمية للمناسب باسم

المناسب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين و

الفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى

في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس الجري قوله وبالعكس يعني

يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات

آه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني

ولعل منهم ذالك الاختصاص من قوله والقابه لان لقب الشي مختص فعلى

ماذكره

ماذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المبني لا لخصوصها

قوله لانهم كثيرا يطلقون هاء على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون

على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمة رفعا يا فتى فيه بالفرق بين

ما معه البناء وبين ما ليست معه قوله والكنايات لا يخلو ان يقول لبعض

الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها

ليست اسماء الا انها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في

البناء فلهذا عدها منها قوله المركب مع على سائر المبنيات اذ ليس في

شي منه اعراب ولا نواع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الاختيار وعلى بنائه

احتياجه الى حضورها وتقدم مكني عنه قوله ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض

بمثل كاف ذالك قوله من حيث انه متكلم فيه ان انا في انا في مثلا محمول على

القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل المكني عنه من قطع

النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم هذه الحيثيات من لواحقها

اللهم الا ان يقال انا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع

لما ذكره ويمكن ان يجاب انه باشتراك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد

لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما
ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم وانا مخاطب و
كذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لانه المتكلم والمخاطب دائما لفظا
المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هنا لا يخرج زيد
اذا عبّر السمي بزيد عن نفسه وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسّر
قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي متكلم مادة او بطريق الكناية وقال بهذا
خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصيغتهما ولعله اراد
بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم
بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون له للتحقيق قوله فان
الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب يعني بالغيبة متكلما من حيث انه متكلم
ولا مخاطبا من حيث انه متكلم مخاطب ولهذا يقول يا تميم كلهم نظرا
الى اصل المنادى ويقول السمي بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت ولما
جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم
قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اراد الوضع بطريق خرج الا

الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا داخلا في الحد بناء على ذلك
التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلابد لاخراجه
قوله اراد بالتقدم اللفظي اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره
يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا
من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصد الاصلي هاهنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم
التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته
جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر من بيان حكم المعرب وبيان الاعراب
بل يقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة
بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر
واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى الحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى
المفسر الذي بعده احتيج الى الحمل في التقدم بان يقال انه متقدم بحكم
وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف مقتضاه

يعرض قوله اما مفهوم لفظ بعينه سواء كان بطريق النص او الا
لتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول
اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت
بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعل من باب
المفهوم من السياق والظ اذ ليس صدلالة المفهوم من لفظ واحد قوله
فكان متقدم من حيث المعنى الظ ان يق من حيث اللفظ قوله او من
سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع قرينة
قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
ان الشي النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل
هو القران مع ان قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران و
كذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللحذر عن التكرار
وحذف الفاعل قوله فالمتصل الفاء للتفسير قوله المستقل بنفسه في
التلفظ بلسان المخاطب قوله لقيامه مقام بالقطع اعرابه للاختصار
قوله لا مانع ان قلت منه الموانع الفصل قد يقع بين المضاف والمضاف

اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلق
قليح قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب
الى ضربن ويضربن فيكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او
مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم
ذكر صيغ المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغ يستلزم
اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدا الى
ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها
في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون الثالث
ضربن وضربن فيكون الى للاسقاط فيدخل قوله واغا بدا بالمتكلم لانهم
يبتدون بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
قوله انا نحن فقد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يبدل نحو انا وقد يسكن
نونه نحو في الا وهو عند البصريين همزة ونون والالف يدخل للوقف
قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين

ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان
عماد كما ان لواحق ايا اياك واخواته حروف عند الكوفيين وايا عماد
قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة لان المشاهدة شاهدة
على الفراق قوله واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير
الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي
قوله خاصة قيل حال من ضمير ستة والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة
منصوب بمحذوف اي اخص بالاستثناء خصوصا والحال بمعنى
قوله الى وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار
اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها
لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فتقليل الحروف وهي في المتصل
ظ واما في المنفصل فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها
وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج
الى القرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس
على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة و

اذا قلت انت او انا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الا
لتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل المستتر ليس
من مقولة الصوت والحروف ولا ادري من اي مقولة هو قوله
المتكلم صفة للمضارع مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا و
ظ ما قال الشارح من استتار المتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا
قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
قوله ولا يسوغ اه لا يخص صورة الانفصال في ما ذكره لان الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير
الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعل احد جزئي الجملة
فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر لا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل
قوله اذ الاتصال انما يكون باجزاء العامل لان الضمير المتصل كالجزء [illegible]
الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون
كالجزء الاخير قوله او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا

وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في الاول الا من يجوز جاءني اما انت
او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت واذا كان الاتصال
يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى **قوله** لغرض قال الشيخ
الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذا التاخير
الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه
بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد
كونه اهم **قوله** صفة جرت يعني ما يجري او يكون نعتا او حالا او خبرا
او صلة **قوله** اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
قوله وما ضربت الا انا وكذا انما ضربت انا **قوله** ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف
ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية
والجمع او في التذكير وفرعه وهو التانيث ولا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة

او فعلا واذا اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
سواء المسند حالا او فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة
المضارع مع المخاطب وفي غائبتين مع المخاطب والمخاطبين فان اللبس حاصل
هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه
الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء
رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد
ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول
في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم
يؤت به لمجرد رفع الالتباس وكان مما يجوز حذفه حيث لا التباس
على تقدير حذفه فان مجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه **قوله**
واذا اجتمع الضميران ولم يكن مما تقدم في الاتصال **قوله** احتمالا على ما تساويا
قال سيبويه اذا كانا غائبين جاز الاتصال وهو غريب لكن الاحسن الانفصال

الكثرون لم يكونوا غايبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على
الغايب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح
الاولى بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى الاول من باب
اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجح بالفاعلية ترجح في المعنى لا في اللفظ
ووجوب الانفصال باعتبار المساواة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله
لتعذر اه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف خالفهم كونه متصلا
بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انا هو شيء قاسوه و
لا يتكلم به العرب فوضعوا الحروف موضعها واختار المبرد مذهب
النحاة قوله فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله با
عتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا يتقاصر في التقدم بما هو اشرف منه
وصيرورته من حليته بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال
الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت
لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت راجح المبتدأ والخبر وفيهما

الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل ان انفصال
خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف
يصح ابقاؤه قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس
ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في
معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا مبتدا عند
الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا والوجوه الثلثة تقتضي
الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير طارح كما قيل
وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني
بقوله اه من اوله اي اخره فيشتمل الضمير المتكلم لكن غير الاسلوب لما
ذكره قوله وعسيت انا لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها لاختلاف
الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك و
عساك اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال لا كان لدن يجر ما بعدها بالاضافة واذا اوليتها غدوة

بيصبها ما قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد
له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك
لهلك انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفس حرف ويرجح ان
التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والا
شفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره
مضارعا البتة وفيه ان يكون مع ان رعاية عسى وجاز تركه لرعاية
لعل قوله ونون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف
عن السقوط يحافظ ذالك النون اخر الكلام عن الكسر اي ياء المتكلم
اذا لم يعتمد غيره قوله لتفي اي ليحفظ عما هو اخت الجر في اخر اجزاء
الكلم غير عارضة لالتقاء الساكنين وذالك لانهم لما منعوا الفعل الجر
وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد
فيما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيما يكون في بعض
الاحوال علامة له وفي ذالك مبالغة في الفرار والتبعيد عن ذالك

الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون
الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في عصاي لحملها على لعل
قوله ولذا سمي نون الوقاية يعني ان الاضافة من باب اضافة السبب
الى المسبب ولك ان تقول انه من باب رجل سوء قوله عريا عن نون
الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه
احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون ثلاث
النونات لان نون الاعراب كنون الاعراب في ان لا معنى لها الغرضها
بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانفكاك الكلمة بخلاف
الكلام المستعمل قوله وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف
لقوله جميعا قوله يعني ان وكان اه هذا التغيير مبني على انه حمل التخيير على
الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذالك لان قوله واخواتها
عام ليشمل ليت ولعل ولان دخول لدن تحكيها مع الياء رجحان النون
ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم وتخص قوله
واخواتها بما سوى ليت ولعل لتصريحه ذكرهما فيما بعد وبقولي لك

انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكر مع
ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظ في غير التثنية واما
في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب
اولها لطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي
لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقولون لدن بالضم
لدى وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلم عن الا
سماء المتمكنة الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها
الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الحق بالمضارع
مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة اخره حركة بنائية
وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد خرج
بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس
في لدن الا اجتماع النونين قوله كما في لعل لانه في قوة اجتماع اربع
النونات اذ ليس بين اللامين الا حرف واحد قوله ويختار في ليت
المشهور ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قوله ويتوسط بين

المبتدا

المبتدا والخبر الظ ان يقول ويقع بين المبتدا والخبر فعند تجريد
يحتمل ان يكون للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدا والخبر
ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بالنواسخ
اذا دخلت عليها لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بانه جمع
بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبانه من عموم المجاز بان
يراد بالمبتدا مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها
وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الشاب
في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو
وفي الغايب معتبر ولهذا بني الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن
فيه ليس من قبيل الوصف بالغايب فنظيره رايت شابا في شبابه و
صباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوع
انما اتى بالفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف
وانما اختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر

قوله مطابق المبتدا ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كافضل ان
تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله ونكالا وخطايا
وغلبة وسهاوقع بلفظ الغلبة لعبد حاضر لقيامه مقام مضاف
غايب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين
لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله وذالك
التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فلو
قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمعنى وانما لم يجعل
علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو
كان المقصود بيان التسمية لقيل لانه يفصل او لانه فاصل وانما
كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قوله
احتمالية انه يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر معرفة ان قيل ينبغي
ان لا يشترط ذالك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدا والخبر
اذا كانا نكرتين قلت وانما لم يعتبر ذالك لان صيغة الفصل يفيد
التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان

تاكيد يلزم

تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر انه
انما اشترط ذالك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس و
ما هو على خلاف القياس ينبغي ان لا يقتصر على مورد السماع واجاز
المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور و
اعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيد المنصوب بالمرفوع
لقوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير
وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير
المستكن في الفعلين لكن قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذالك با
لحقيقة احتمالا آخر لانه مبتدا عند المحققين قوله ولا موضع
له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي
قوله وبعض العرب يجعل مبتدا وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله
ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل التاكيد
قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا
دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعلية لقوله تعالى فانها

لا نعي الابصار قوله ولا يبعد وهذا الوجه وجيه ضمير غايب لان
المراد به الشان والقصة وهو مفرد غايب فيلزمه الافراد والغيبة
بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزمه مطابقتها
له كما ذكر قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير
وان لم تتضمن الجملة المفسرة مونثا قياسا لان ذالك باعتبار القصة
لكن لم يسمع قولا والظاهر ان قوله يسمي ضمير الشان والقصة معترضة
لا وصف بقوله ضمير غايب نعم قوله يفسر وصف له قوله بان كان
مبتدا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع المعني ذالك قوله
اما جوازه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على
صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لابد له من قرينة وجاز ان
تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف فلذا وقع
الجزايين في قولهم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
واما على خصوصية المحذوف فلان اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا
لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان

لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان
يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسمها وخبرها
محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر
كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي
ثبوت القرينة قوله هو كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ
الدليل وذالك الدليل ان على ذالك ان نواسخ المبتدا لا يدخل
على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق
قلنا ذالك غاية البعد نعم يجوز ان يتوقف فيه وما قلنا في الحديث
قال في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر
وهو ولد البقر الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها للافراد
بذالك لان المعتبر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه
قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير
غاية لذالك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد فلا
يرد الغايب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف الشيء بما يساويه في المعرفة

والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسما مفردة وقد اضيف
اليه الى الاشارة بل لذالك المركب الاضافي معنى الاصطلاحي كما
اشار اليه اريد بيانية بالاشارة المعلومة لكل واحد من الظ ايضا
انه ليس تعريف الشي بنفسه كما توهم لان الماخوذ في المعرف
جزؤه بل قيده وانما يكون كذالك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول
على التجوز بل تنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما ثني الا وبدل
عليه قوله وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على من بعوده الجمع بها
الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف
الخبر اي وهي جميعه والجملة التي بعده مبنية والاولى الاتي اي وهي
فيما سيذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا
التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان
قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا والاولى بتقدير العائد اي و
هي ذا منها للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان رد الكلام ليس

على نسق واحد ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول
اي الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
لكن نقل ان بعض المحققين قال واليه وقيل ان قوله نعم وما منا الا
له مقام معلوم من نذل اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا
ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف
قوله والعامل في الحال معنى الفعل الخ فيه ان قوله ذا جزء الخبر
على تحقق فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس
مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم الخ يمكن ان يقال انه لزم
لان يتساق المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه
قال في الحاشية ومنه قيل ان هيهنا بمعنى نعم وهذان مبتدا و
لساحران خبره وقيل ضمير الشان هيهنا محذوف اي انه
هذان لساحران قوله تقلب الالف ياء فلان اليا قد يكون علامة
للتأنيث نحو تضربين قوله تقلب الالف واليا ها لان الها
قد يكون مبدلة من التا للتأنيث في الاصل الوقف قوله يوصل

البا لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من
لغاته لم يرد الثلث المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا
ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان المقصود ما يكتب بالبا لان
هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعني
ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا
بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء
الاسم الاشارة اعلم انه يفصل بينها واسم الاشارة المجرد
عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا وها انتم
وها هو ذا او بغيرها قليلا قوله لامتناع او وقوع الظاهر موقعها
في ان نحو افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم
فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا يرى
انك تقول في ترجمة ذاك انت وفي ترجمة ذلك انت قوله و
هي الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هيهنا واعتبر هيهنا تذكيره
بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حروف الخطاب

اقرب

اقرب ويحتمل ان يفسر باسما الاشارة قوله وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط و
للبعيد دون القريب وذلك لان وضع الاسم الاشارة على
الحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في
الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح
لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
في اثنا كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اقربت له اردت
للكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط
واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله
ولما رأى المص كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه بحث لان استعمال الكل
في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول
انه قال ليفهم اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم

لم يفهم منه الا الوضع قوله وتلك لما كانت المخالفة بين واخواته
في البعيد اكتفي به قوله اشارة الى كلمة وذالك لان ما عداهن
صالح لذالك اذ ليس فيما ذكر زيادة الا في ذالك قوله بضم الهاء
وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد
وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف
ولا يلحقه ثم قوله خاصة اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد
قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله
تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ وذالك باستعارة المكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت
الاوام مواضعها قوله اي اسم حال كونه جزء وهو بعيد من المعنى المراد
قوله او لا يصير جزا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال
ذالك لان افعال الناقصة لا احصر لها قوله والمراد بالجزء التام حمل
الشيخ الرضي الجزء التام المعا ركن الكلام كما يتسابق الفهم ولا
قال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان جعل جزا لجملة لم

يكن

يكن الانصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت
ان يجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا قال الشارح الجزء التام
غيرظة قوله والمراد بصلة معناه اللغوي كذا نسب المص وفيه
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان
المتبادر منه العرفي قيل لو قال الجملة خبرية ومحل له لكان
اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل
ثانيا اقصد بيان الاسم المصطلح عليه تلك الجملة والضمير
وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في
خارج التعريف وان ذالك القصد مناف لما نقل عنه من
ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذالك
اشارة الى وجه التسمية بالوضع مع ان فيه موافقة ما مع القوم
في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في التعريف لكان هذا
القول مستدركا لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي
وهو ما اول ما يليه من الجمل بالمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا

معناه

نقول هو خارج عن التعريف جميل ذكره لانه لا يكون جزءا اما اصلا
لعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المنضم اليه الجملة كما
في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول اه لقائل ان يقول لا يجب
ان يقع ذلك والا لزم نقص الحد من الشرطية لا اي فاذن يلزم
ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية
كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل ان تعريف العالم
بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقع العلم صفة يتجلى
به المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم
اللغة بل باعتبار مبدئه اه فتعريف العالم بما له تعريف للشيء
بنفسه في الحقيقة على قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا والا
لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا بدل
بهيئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه

بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقع الصلة جملة اه فيه تامل قوله
صلته لحب صلة ما لا يتم جزءا اه جعل الضمير راجعا الى ما اعني الصلة
بالقياس اليه لا الى الموصول قوله جملة خبرية انما كان كذلك لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد من ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا
في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعم وان
منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء قوله
لا على ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة الا حرفية كما زعم
بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع موصوف مقدر
بعيد قوله جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي في الضمير لا يكون
صلته مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معنا تقدير

المفرد والصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اي الموصولات لا لخط
معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة
فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير وقع فيه قوله الذي اصل
لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم
ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان
وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما كان
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قوله
والتي تقلب الذال تا قوله واللذان واللتان وقد يشدد والنون فيهما
بدلا من اليا في المفرد قوله واللذين كاللاتين لجمع المذكر من اولي العلم
واللذون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا و
من اللذين ايضا قوله واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة
بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى بني طي
قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الا
جتماع بين اليا آت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع

اسما الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز
البصريون الا في ذا يشترط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن زائدا كما في قوله نعم من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
فان ذا زائدة اذ بعده موصول والعائد المفعول سوى عائد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها الضمير لحدد لائل
موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يحذف حذف احد العائدين اذا
اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لا يستغني عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم ضميرين دليل ثم الضمير اما منصوب او
مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا
يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان اتصل
بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا يحذف بشرط ان يجر باضافة
ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله افنسجد لما تامرنا
اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف
جر مثله في المعنى وبائل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او

بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف الجار اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة او ظرفا وان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله ظرف يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد لا لبس الا لتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد

العائد بالمفعول فنقول ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري مثل ان الجواب ان في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم وتخريج التمرين التمكين والتعذيب قوله وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا لمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ولمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذي يخبر عنها اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور و لذا قال فاذا اخبرت عن زيد وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظ لان شان المخبر عنه ان يكون عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المط ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه

في الاسمية مبتدا، والمبتدا مرتبة الصدر قوله وجعلت اه لان
المطم ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك الخبر عنه بلا تغير
شيء من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتصديره
مبتدا فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله واخرته
لانه خبر وحق الخبر التاخير قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم
الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو الضارب انا
الزيدان ومضروب البكر ان قلنا لا يصح الاخبار فيها قلنا لان
هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام قوله في ضمير الشان لو قال
في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قوله
والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة
في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما
يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل
منه فقد اختلف فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة ولما
الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا كان لم يتحمله في الضمير المستكن

تنظر الى كونه في الاصل مستغنيا عن الضمير الفاعل قوله في الضمير المستحق
لغيرها اي الذي استحقه غيرها قوله واما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان
في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا براسه بل بين
في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في المبنيات في اسماء الا
فعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد
الاقتصاد ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل
الوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسمية واما اقسام الحرفية
فسيجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا قوله واستفهامية قد
يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الفها الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء بعد
ما الاستفهامية نحو ماذا تشتغل قوله ربما تكره النفوس من الامر قوله
له فرجة كحل العقال قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة المجرور مقامه
يعني فول من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض

متعلقه بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز
ايضا تضمين نكرة معنى تمييز وتبعيض وجملة قوله فرحم صفة للآخر
لان اللام فيه للعهد الذهني قوله وتامة غير محتاجة الى صلة او صفة قوله
وصفة اختلف في ما التي يلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف
وقال بعضهم اسم وفائدتها واما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته
عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم
لا يعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا لا غير معين قوله
لان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها
نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو والاكثرون من
عدها اي الاكثرون عدها وهي عند البصرية موصوفة اي انسانا معدودا
قال الشيخ الرضي ان اعلم ان من وجوبها الذي العلم ولا يفرد لما لم يعلم وتقع على
ما لم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
اربع وذلك لانه تعالى قال راجعا الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بني
الدابة ويريد كل ما يدب على الارض
على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على الاربع وما في ١٢٠

الغالب

الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في
صفات العالم نحو زيد ما هو سؤال عن صفة والجواب عالم مثلا
ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته
ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما هو والماهية اصلها مائية
الهمزة هاء والاصل مائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كالكلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون
سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الوصف دون بيان
الماهية تنبيها لفرعون على انه يعرف الا بالصفات وماهيته معلومة
للبشر قوله والموصوف نحو ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها
معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
قوله لانه التزام فيها والاضافة الى المفرد وقيد الاضافة الى المفرد
لئلا يرد النقض بأي ذو واذا فانهما ايضا فان الى الجملة ولا يلزم فانه قد
يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن

لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما جعلوا الاضافة الى الجمل كذلك
لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في
حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة
لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف اليه فان لم يكن مقدرا
كان في البناء وان كان مقدرا بني على اعرابه قوله الا اذا حذف صدر
صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف
صدرها اعني المبتدا لشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي
انما فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا
سماعا فيمن قرا بالضم دون الفتح ولبيني في قراءة الضم الوقاف على انها
موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية مرفوعة
على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي
كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما يقال

اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون الننزع
واقعا على من شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان الننزع معلق
عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت فنظرا ان هذه الا
ضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافات وعلى تقدير رفع المنافاة كان
ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد
مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة
وحذف صدر صلتها بقي في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان
المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صلتها سماعي
قوله وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضي اذ لا يجيء موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا حذف
منك الزيادة ويجوز على العدا ان يكون بمعنى الذي هو هو على حذف

المبتدا، واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة كقوله نعم امن هذ
الذي فان ها، التنبيه دخل على الاسم الاشارة قوله احدها الذي الجملة
صفة لقوله وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ
الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة والحكم في ماذا صنعت بزيادتها
ان قلت دفع الجواب ودفع الدليل على ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا
جاز ان يكون مبتدا، وذا زائدة والفعل خبر لها بتقدير العائد وفيه ان
حذف الضمير من خبر المبتدا، قليل دون صلة الموصول والظاهر ان مودا
اي نادر والنادر كالمعدوم
ما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة
قوله وفي جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبل او مستقل
عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا في
وماذا احل لهم فالرفع سوا جعلت ذا موصولة او زائدة قوله اسماء
الافعال ما كان بمعنى الماضي او الامر قيل كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة
على اصلها وناقصة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الا
مر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها من الاعراب كالامر والماضي

مبحث الاسماء الافعال

وقيل انها مصادر وفيه انها يستدعي تقدير فعل قبلها فلا يكون
اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء مصادر الا
وانما سميت اسماء الافعال لقصر المسافة وفيه ان لا وجه لبنائها
اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه
وحمل البواقي طردا للباب وقيل انه مبتدا، والفاعل ساد مسد الخبر
وفيه ان معنى الابتدا، وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا
لا ينافي معنى الفعل وفيه ان المعنى لكان لو لم ينافي الابتدا لصح ان يقع
لكل فعل انه مبتدا، وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم
من المبتدا، ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة للافعال لجواز ان لا
يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فانه لا تخلوه عن الاعراب
غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني
يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة قولك
ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه
ولهذا جعل بعضهم العامل الرفع في المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه

مما لا محل لها

قوله لان المعنى على الانشاء في ان المعنى لو كانت على الانشاء هو الحق
لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعول على المعنى فالظاهر في وجه بناء
اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انما بنيت لكونها اسما لما اصله
البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج
عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا
في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي
ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويحتمل ان يكون تصغير رود بضم
الراء وسكون الواو ومعنى الرفق عدى الى اسم فجعل مفعول به مصدرا
او اسم فعل بتضمين الامهال وجعله بمعنا ونحو رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف جر وان يكون مصدرا مضافا الى
القائم قوله مثالا لما بمعنى الامر وهو متعد مستعمل فيما نقل منه نحو
رويد زيدا اي ارود اروادا كان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير
مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله
بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مطلقا

جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى
البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية
كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء
تنبيها على ان التحاقها بالافعال فكان تاء هاتاء قامت وقال بعض النحاة
ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة والوقف عليها بالتاء والمضمومة
التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان
صيغتها مخالف لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين
يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرده عن التمكن وجعل الحكم
على كونه موصولا نعته كما ان حذفه دليل على الوقف عليه وذلك
تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكيره لانه غير صالح لذلك بل التنكير
راجع المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كالمعناه وهو دليل
على ان الناطقة كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين
وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه في اصله اجعل

السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث
ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله او العرلي الفح قال في الحاشية الفح
الخانص قوله بحسب الوضع وان كان نطار بامثل الضارب امس لوقعا لبدل
امس في الماضي لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصوغ من تقدير الكائن قوله اي قياسي
اي ذو قياس على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم
يات الا نادرا وهو كلمتان قوقار لى صوتا من التصويت وعرعار اي
بلاعبوا بالوعرة وهي لعبة للصبيان قال المبرد قوقار حكاية صوت
الرعد وعرعار حكاية المرصبا وفيه ان الحكاية لا تعبر فلو كانا صوتين لقيل
قاقار وعار عار كغاق غاق قوله حالكونه مصدرا صاحبها ضمير
فوله مبني قوله معرفة اي علم جنس كسجاد وقوله كفجار صفة اخرى ضحك
ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة
قوله قال الشيخ الرضي وقال ايضا النص كان مذهبا ان جميع اوزان فعال
اسما او صفة او مصدرا او علم مؤنث فاذا سمي به منكر وجب عدم انصرافها

ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها
مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجئ في الملك وجميعا يستعمل من دون
موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق ولما غير لا
زمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة جنسيا كما في اسلمة
وهو الاكثر وذلك نحو حياذ للمنية وهي في الاصل لكل ما يجيذ اي يجذب
ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وضعها
نحو قسطاطا اي قاطة كافة قوله وانما عملها لا انما اعتبر ذلك لان الرمز
غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت
العجز وثبوت فاسقة لا بد لان على كون فجار وفساق معدولين
عنهما الجواز ان يكونا مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا
وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقم ما قال الشيخ
الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال الامري
زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قوله علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني

في الحجاز معرب في تميم اي اختلف في حال كونه علما للاعيان نوا لما قلنا
ذالك لانه ان تعلق لكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين
على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال
اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع قوله لمشابهته فعال بمعنى
الامر فيما ذكر في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيها فالوجه ان هذا
القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا
معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه
اكثر من غيره قوله وجه الاكثر آه وان وجه
البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر
مستحسن والمصحح للامالة كسر او هي لا يحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا
اعرب منع الصرف
فلم يكسر
تمت
م م م م
سنة ١٢٣٠م



تمت الكاتب الضعيف علي بن علي الحسيني

تمت الكاتب الضعيف علي بن علي الحسيني سنة ١٢٣٠